

سلسلة تيسير طلب العلم



القول عَلَى الْفَقِيْهِينَ

للشيخ

مُحَمَّد بْنُ صَالَحِ الْعُيَيْمِينَ
رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِ

طبع سعيدة

دار البصيرة
الاسكندرية

دار النثار
صانع

الفوائد الفقهية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلسلة تيسير طلب العلم

القواعد الفقهية

لفضيلة الشيخ

محمد بن صالح العثيمين

رحمه الله تعالى

اعتنى به وخرج أحاديثه

أبو مالك محمد بن حامد بن عبد الوهاب

دار البصيرة

الإسكندرية

مقدمة الحق

إن الحمد لله نحمه ونستعينه ونستغفره، ونعود بالله من شرور أنفسنا ومن وسيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له.

ثم أما بعد ...

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتَهُ وَلَا تَمُوتُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢).
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَّقِيبًا﴾ (النساء: ١).
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يَطْعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٧١، ٧٠).

فإن العلماء بعلومهم، والحكماء بحكمهم، والصالحون بوصاياتهم، هم - بِإِنَّ اللَّهَ - نجوم هادبة لمن سار في الليالي المظلمة، ودفة محكمة لمن خاض عباب البحر الموحشة، وغيث مدرار يأتي على الأرض الهاameda، فتهتز وتربو ثم تنبت من كل زوج بهيج.

ومن أجل هذا فما كان حديثاً يفترى تلك السير الرائعة، والتراجم النافعة، التي تبين وتتبئ عن حياة أهل العلم والفضل من أئمة الهدى ومصابيح الدجى، علماء ربانيون وأئمة متقوون، ينفع الله بهم، ويبارك في علومهم، يبلغون الدين أحسن بلاغ، ويحفظون الأمة - بإذن الله - من الضياع، فهم مرجع الأمة في علومها وحكمها، والحسن من مواعظها، ولزوم السنة والسير على نهج السلف الصالح، فهم هداة ينيرون السبيل للسالكين، وتنقضي أعمارهم وتمر حياتهم على هذه الدنيا مرور الغيث الهاهام، فتخضر الأرض وتنتت وتشمر، فيحمد الوارد والصادر، ويسجل التاريخ حديثهم بالرواة، ويحفظ أيامهم وسيرهم نبراساً للوعاة، فهم الحديث الحسن من

وعاه، اشتغلوا بالعلم وتحصيله، وتحقيقه وتفصيله، الواحد منهم أمة لما جمع الله فيهم، من خصال الرجال وضم من محسن الأحوال والأفعال، فكانوا مضرب المثال، وممحطَّ الرحال.

ومن هؤلاء - نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحداً - العلم العلامة شيخ الإسلام وبقية السلف سيدنا وشيخنا وأمامنا أبو عبد الله محمد بن صالح العثيمين - قدس الله روح ونور ضريحه - الذي نقدم له هذه المنظومة الفقهية وشرحها، والتي تنشر لأول مرة محققة ومعتنى بها وفاءً لحقه علينا، وهي من مخطوطات الشيخ التي لم تنشر من قبل.

وهذه المنظومة على بحر الرجز، مكونة من مئة وأثنين من الآيات، مكتوبة بخط نسخ جميل، يكتب الشيخ - رحمه الله - البيت ثم يتبعه بشرحه وهكذا حتى متتها.

وعلمي في هذه الرسالة:

- ١ - قمت بعزو الآيات القرآنية إلى موضعها من المصحف الشريف.
- ٢ - قمت بتخريج الأحاديث الواردة والحكم عليها وبيان درجتها.
- ٣ - الشرح والتعليق على ما يحتاج من غير إسهاب ممل ولا تقصير مخل.
- ٤ - وضع الشرح أسفل البيت مباشرة بخط مخالف للبيت.
- ٥ - جعل البيت بين معقوفتين هكذا () .

هذا، والله أسأل أن يتغمد شيخنا برحمته ويعامله بلطفه وإحسانه وأن يحضرنا في زمرة الصالحين، والعلماء العاملين. هو ولی ذلك ونعم الوكيل.

كتبه أبو مالك

محمد بن حامد بن عبد الوهاب

كفر الشيف في ٦ / ٢ / ١٤٢٢ هـ

منظومة في أصول الفقه وقواعديه

الحمد لله المعيد المبدى
معطي النوال كل من يستجدي
مثبت الأحكام بالأصول
على الذي أعطى حوامع الكلم
محمد المبعوث رحمة الورى
وخير هاد لجميع من درى
لن يبلغ الكادح فيه آخره
لكن في أصوله تسهيلا
لنيله فاحرص تجد سبيلا
وهاك من هدى الأصول جملة
أرجو بها عال الجنان نزلا
وكيس لي فيها سوى ذا النظم

القواعد والأصول

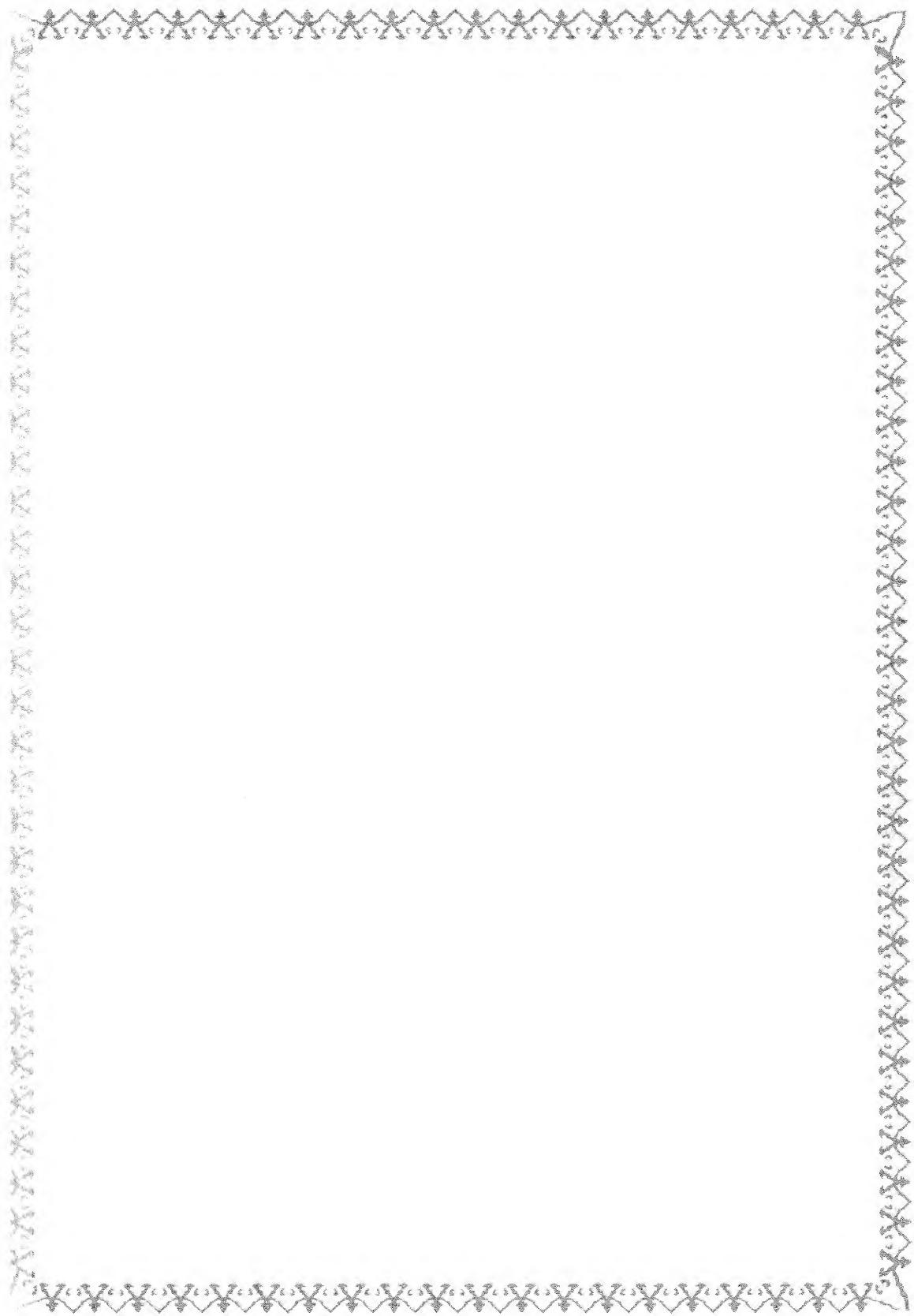
الدين جاء لسعادة البشر
ولانتفاء الشر عنهم والضرر
فكل أمر نافع قد شرعه
وكل ما يضرنا قد منعه
يكون ممنوعاً للدرء المفسدة
ومع تساوي ضرر ومنفعة
وكل ما كلفه قد يسرا
فاجلب لتسهير بكل ذي شطط
فليس في الدين الحنيف من شطط
واجتنب الكل من المحظور
دليلاً فعل المسيء فافهم
والشرع لا يلزم قبل العلم
لكن إذا فرط في التعلم
وكل ممنوع فللضرورة
يُباح والمحظوظ عند الحاجة
لكن ما حرم للذرية كالعريبة
وما نهى عنه من التعبد لا تردد

فَكُلُّ نَهْيٍ عَادَ لِلذُّوَاتِ
 أو لِلشُّرُوطِ مُفْسِدًا سَيَّاتِي
 وَإِن يَعُدُّ لِخَارِجِ كَالْعِمَّةِ
 فَلَنْ يَضِيرَ فَإِفْهَمَنَ الْعَلَّةَ
 عَبَادَةً إِلَّا بِإِذْنِ الشَّارِعِ
 وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ حَلٌّ وَامْنَعُ
 فَإِنْ يَقْعُدُ فِي الْحُكْمِ شَكٌ فَأَرْجِعِ
 وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهِيَّ حَتَّمٌ
 إِلَّا إِذَا النَّدْبُ أَوِ الْكُرْهُ عُلِّمَ
 وَكُلُّ مَا رَتَبَ فِيهِ الْفَاضِلُ
 وَكُلُّ فَعْلٍ لِلَّنِي جَرَادًا . . .
 وَإِن يَكُنْ مُبَيِّنًا لِأَمْرٍ . . .
 وَقَدْمُ الْأَعْلَى لِدَيِ التَّزَاحُمِ
 فَالْحُكْمُ فِيهِ حُكْمُ ذَاكَ الْأَمْرِ
 وَادْفَعْ خَفِيفَ الضَّرَرِينَ بِالْأَخْفَى
 إِنْ يَجْتَمِعَ مَعَ مُبِيِّحَ مَا مُنْعَى
 وَكُلُّ حُكْمٍ فَلِعِلَّةٍ تَبَعَ
 وَأَلْغِي كُلُّ سَابِقٍ لِسَبَبِهِ
 إِنْ يَجْتَمِعَ مَعَ مُبِيِّحَ مَا مُنْعَى
 لِكُلِّ حُكْمٍ فَلِعِلَّةٍ تَبَعَ
 لَا شَرِطَهُ فَادِرُ الْفُرُوقَ وَأَنْتَهُ
 وَالشَّئْ لَا يَتَمَّ إِلَّا أَنْ تَتَمَّ
 شُرُوطُهُ وَمَانِعُ مِنْهُ عُلِّمَ
 وَالظَّنُّ فِي الْعِبَادَةِ الْمُعْتَبِرُ
 وَنَفْسُ الْأَمْرِ فِي الْعُقُودِ اعْتَبَرُوا
 لِكُلِّ حُكْمٍ فَلِعِلَّةٍ تَبَعَ
 فَأَبْرَئِ الْذَّمَّةَ صَحْحَ الْخَطَا
 كَرَجْلٌ صَلَى قُبِيلَ الْوَقْتِ . . .
 وَالشَّكُّ بَعْدَ الْفَعْلِ لَا يُؤْثِرُ
 وَهَكَذَا إِذَا الشُّكُوكُ تَكْثُرُ
 أَوْتَكُ وَهُمَا مِثْلُ وَسَوَاسِ فَدَعْ
 لِكُلِّ وُسُوَاسٍ يَجِي بِهِ لُكْعَ
 ثُمَّ حَدِيثُ النَّفْسِ مَعْفُوٌ فَلَا
 إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ فَاسْمَعْ
 وَالْأَمْرُ لِلْفَقْرُورِ فَبَادِرِ الزَّمْنَ
 فَذَاكَ نَوْعَيْنِ وَذَاكَ الْفَاضِلُ

وَإِنْ يُرَاعَ الْفَعْلُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ
 عَنْ فَاعِلٍ فَذُو كَفَايَةٍ أُثْرٌ
 قَوْلُ لِرَفْعِ النَّهْيِ خُذْ بِهِ تَقْيِي
 وَالْأَمْرُ بَعْدَ النَّهْيِ لِلحلِّ وَفِي
 وَجْهُهَا بُكْلٌ مَا قَدْ وَرَدَتْ
 وَافْعُلْ عِبَادَةً إِذَا تَنَوَّعَتْ
 لِتَفْعَلَ السُّنَّةَ فِي الْوَجْهَيْنِ
 وَالزَّمْ طَرِيقَةَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى
 وَخُذْ بِقَوْلِ الرَّاشِدِينَ الْخُلُفَاءِ
 قَوْلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ عَلَى الْأَصْحَاحِ
 مَا لَمْ يُخَالِفْ مُثْلُهُ فَمَا رَجَحَ
 وَحُجَّةُ التَّكْلِيفِ خُذْهَا أَرْبَعَةَ
 قُرْآنًا وَسُنَّةَ مُثْبَتَةَ
 مِنْ بَعْدِهَا اجْمَاعٌ هَذِي الْأَمْمَةَ
 وَالرَّابِعُ الْقِيَاسُ فَافْهَمْهُ
 وَاحْكُمْ لِكُلِّ عَامِلٍ بِنِيَّتِهِ
 وَاسْدُدْ عَلَى الْمُحْتَالِ بَابَ حِيلَتِهِ
 كَمَا أَتَى فِي خَبَرِ الثَّقَاتِ
 فَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
 إِلَّا بَحْجٌ وَاعْتِمَارٌ أَبْدَأَ
 حَجَّاً وَعُمْرَةً فَقَطْعُهُ امْتَنَعَ
 وَالنَّفَلُ جَوْزٌ قَطْعُهُ مَالِمُ يَقْعَ
 وَالْإِثْمُ وَالضَّمَانُ يَسْقَطُ
 بِالْجَهْلِ وَالْإِكْرَاهِ وَالنَّسِيَانِ
 إِنْ كَانَ ذَا فِي حَقِّ مَوْلَانَا وَلَا
 تُسْقَطُ ضَمَانًا فِي حُسْنَقِ الْمَلَأِ
 لَمْ يَكُنْ الإِتْلَافُ مِنْ دَفْعِ الْأَذْى
 وَكُلُّ مُتْلَفٌ فَمَاضِمُونُ إِذَا
 لَيْسَ بِمُشْلِيٍّ بِمَا قَدْ قَوْمَا
 وَيُضْمَنُ الْمُثْلُ بِالْمُثْلِ وَمَا
 فَلَيْسَ مَاضِمُونًا وَعَكْسَهُ ضَمِّنَ
 وَكُلُّ مَا يَحْصُلُ مِمَّا قَدْ أَذْنَ
 فَمَا عَلَى الْمُحْسِنِ مِنْ سَبِيلٍ
 ثُمَّ الْعُقُودُ إِنْ تَكُنْ مُعاوَضَهُ
 فَحَرَرْنَاهَا وَدَعَ المَخَاطِرَهُ
 فَأَمْرُهُمْ أَحَقُّ فَادِرَ التَّفْرِقَهُ
 وَإِنْ تَفْتَ فَلَيْسَ فِيهَا مَغْرِمٌ
 وَكُلُّ مَا أَتَى وَلَمْ يُحَدِّدِ

والنفي للوجود ثم الصحة ❦ ثم الكمال فارعين الرتبة
 والأصل في القيد احتراز ويقال ❦ لغيره ككشف تعليل جهل
 وإن تعذر اليقين فارجعا ❦ لغالب الظن تكون متابعا
 وكل ما الأمر به يشتبه ❦ من غير ميز قرعة توصحه
 وكل من تجل الشيء على ❦ وجه محرم فمنعه جلا
 وضاعف الغرم على من ثبت ❦ عقوبة عليه ثم سقطت
 لمانع كسارق من غير ما ❦ محرر ومن لصالكتاما
 وكل ما أبين من حي جعل ❦ كميته في حكمه طهرا وحل
 وكان يأتي للدائم غالبا ❦ وليس ذا بلازم مصاحبا
 وإن يضاف جمع ومفرد يعم ❦ والشرط والموصول ذا له انحتم
 منكر إن بعده إثبات يرد ❦ فمطلق وللعموم إن يرد
 من بعد نفي نهي استفهم ❦ شرط وفي الإثبات للإنعام
 واعتبر العموم في نص أثر ❦ أما خصوص سبب فما اعتبر
 ما لم يكن متصفا بخواص ❦ يفيد علة فخذ بالوصف
 وخصص العام بخاص وردا ❦ كقييد مطلق بما قد قيدا
 ما لم يك التخصيص ذكر البعض ❦ من العموم فالعموم أمن





القواعد الفقهية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد وآلته وصحبه أجمعين .
أما بعد . . . فقد طلب منا أخونا آدم بن محمد بن علي أن نشرح شرحاً موجزاً ما نظمناه من قواعد الفقه وأصوله ، وكنا قد شرحناه شرحاً واسعاً للطلاب ولم نكمله بعد فأجبته إلى ذلك لعله يدرك الركب .

الحمد لله المعيد المبدي ﴿ مُعْطِي النَّوَافِلِ كُلَّ مَنْ يَسْتَجِدِي
«الحمد»^(٢) : هو وصف المحمود بالكمال مع المحبة والتعظيم ، فإن كرر وصف الكمال صار ثناً .

«والله»: علم على ذات الله تعالى لا يسمى به غيره . ومعناه المعبد حباً وتعظيمأ .
«المعيد المبدي»^(٣): مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ (سورة البروج: ١٣) ، أي الذي يبدئ الخلق ثم يعيده .

(١) ابتدأ المصنف - رحمه الله - كتابه بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز وتأسيساً بالنبي ﷺ في مكتاباته ومراسلاتة . والبداء بها للتبرك والاستعانة على ما يهتم به ، واقتصر على البسملة لأنها من أبلغ الثناء والذكر والشكر .

(٢) الألف واللام للاستغراق ، أي أن الله سبحانه يستحق الحمد بأجمعه إذ له الأسماء الحسنى والصفات العلا . والحمد ثناء على المدحوب بصفاته من غير سبق إحسان ، وأما الشكر فهو ثناء على المشكور بما أولى من الإحسان . وعلى هذا: فالحمد أعم من الشكر؛ لأن الحمد يقع على الثناء وعلى التحميد وعلى الشكر .

(٣) ليس من أسماء الله الحسنى ، ولم يردا بلفظ الاسم ، وورداً بلفظ الفعل كما في الآية التي ذكرها الشيخ . (انظر: الإنباء إلى ما ليس من أسماء الله ، لصالح العصيمي ص ٤٢ ط ابن خزيمة).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «والحديث الذي في عدد الأسماء الحسنى ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ ، بل هذا ذكره الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز ، أو عن بعض شيوخه». اهـ (انظر الفتاوى ٩٦/٨).

«معطي النوال كل من يستجدي»: معطي العطاء كل من يستجدي، أي كل من يطلب منه لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكُ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أَجِيبُ دُعَوةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (سورة البقرة: ١٨٦).

مُثبَّتُ الْحُكَمَ بِالْأَصْوَلِ

يعني أنه تعالى ثبت الأحكام بأصولها^(١) وذلك في كتابه، وسنة رسوله ﷺ، وإجماع هذه الأمة، والقياس الصحيح. هذه هي أصول أدلة الأحكام.

«معين من يصبو إلى الوصول»: يعني أنه جل وعلا يعين من يميل إلى الوصول، أي وصول المقصود، فكل من أراد شيئاً واستعان بالله مع بذل الجهد فإن الله تعالى يعينه.

(١) جمع المؤلف - رحمه الله - «الأصول» ليعم الكتاب والسنة والقياس وغيرها.

والأصل في اللغة: ما يبني عليه غيره. (راجع: المصباح المنير ١/٢١، ٣٢٠، المعجم الوسيط ١/٢٠، العضد على ابن الحاجب ١/٢٥، إرشاد الفحول ص٣، المعتمد للبصرى ٩/١، فواتح الرحمن ٨/١، نهاية السول ٦/١، التعريفات للجرجاني ص٢٢، الإبهاج للسبكي ١١/١، التميد لأبي الخطاب ٥/٥، الأمدي في الأحكام ١/٧، الطوفى في مختصر الروضة ص٥).
وحد الأصل لغة: أنه ما منه شيء. وهو اختيار تاج الدين الأرموي في الحاصل (٦/١) والأصل في الصطلان يطلق على أربعة أشياء:

أحددها: الدليل الغالب، يقال: الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة، أي دليها، وهذا هو المعنى المراد في علم الأصول.
الثاني: الرجحان، أي على الراجح من الأمرين كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة. أي: لا المجاز، لأنها أرجح منه.

الثالث: القاعدة المستمرة، كقولهم: أكل الميتة على خلاف الأصل.

الرابع: المقيس عليه، وهو ما يقابل الفرع من باب القياس.

(انظر: نهاية السول ١/٧، فواتح الرحمن ٨/١، شرح العضد على ابن الحاجب ١/٢٥، المعتمد ١/٥، إرشاد الفحول ص٣، نفائس الأصول ١/٨٢، البحر المحيط ١/١٧، البرهان ١/٨٥، الأمدي في الأحكام ١/٧، شرح اللمع ١/١٦٣، المستصفى ١/٥، روضة الناظر ١/٦٠، جمع الجوامع ١/٣٢).

ثم الصلاة مع سلام قد أتم *** على الذي أعطي جوامع الكلم

«ثم الصلاة»: أي بعد حمد الله جل وعلا والثناء عليه، ثني المؤلف رحمة الله وعفا عنه وأعانه بالصلاحة على النبي ﷺ^(١)، وذلك أن حق الله قبل كل الحقوق ثم حق رسوله عليه الصلاة والسلام ثم حق النفس ثم حق المؤمنين - ثم الصلاة - أي صلاة الله ثناؤه علي عبده في الملا الأعلى وبها يحصل المطلوب.

«مع سلام»: أي مع سلامه وبها يزول المكروره، وقد أمر الله سبحانه بالصلاحة والسلام على نبيه. فقال جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوْا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (سورة الأحزاب: ٥٦).

«قد أتم»: أي فعل تماماً.

«على الذي»: هذا خبر المبتدأ - أي خبر الصلاة - .

«أعطي جوامع الكلم»: وهو النبي عليه الصلاة والسلام، فإن من خصائصه أنه أعطي جوامع الكلم^(٢)، يتكلم بكلمة لو تكلم غيره يريد معناها لم يصل إليها إلا بأضعافها، ومن ذلك تلك الجامعة فيما يرد على القلب من الوساوس حين شكا

(١) لما أثني على تبارك وتعالى، سأله الصلاة على رسوله ﷺ، لأن الصلاة من الله: الرحمة (الصحابج ٢/٢٤٠)، ومن الملائكة: الاستغفار (لسان العرب ١٤/٤٦٥)، ومن الأدرين: التضرع والدعاء (الاقتضاب للبطليوسى ١/٣٤).

وأحسن تعريف للصلاة هو ما ذكره الغزالى في المستصفى (٢/٧٧) وهو: «أن الصلاة موضوعة للقدر المشترك وهو الاعتناء بالصلوة عليه».

وإنما أعقب الصلاة بعد الحمد، لكثره اقتران اسمه عليه الصلاة والسلام مع اسمه تعالى: لذلك قال تعالى: ﴿وَرَفَعَنَا لَكَ دُكْرَكَ﴾ وعن مجاهد قال معناه: «لا ذكر إلا ذكرت معي: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله» ذكره النووي في الجموع (١/٧٤). ولهذا جرت السنة من السلف والخلف باتباع الصلاة بعد الحمد في تصانيفهم رحمهم الله.

(٢) ولذلك قال ﷺ: «فُضِّلَتْ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتٌ: أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلَمِ ... الْحَدِيثُ» أخرجه مسلم في المساجد، حديث (٥٢٣/٥).

الصحابة رضي الله عنه ما يجدونه في صدورهم، فقال فيمن وجد ذلك: «ليستعذ بالله ولبيته»^(١)، فهاتان الكلمتان فيهما الشفاء التام، ولو أراد أن يتحدث بمعناها لبلغت صفحات وأمثلة ذلك كثيرة. أعني الكلمات الجامدة التي تصدر من النبي صلوات الله عليه وسلم^(٢).

مُحَمَّدُ الْبَعُوثُ رَحْمَةُ الْوَرَى ﴿٤٠﴾ وَخَيْرُهَا لِجَمِيعِ مَنْ دَرَى

محمد اسم الرسول صلوات الله عليه وسلم لقد سماه الله في كتابه محمدًا^(٣)، ونقل عن عيسى ابن مريم أنه سماه أَحْمَدٌ^(٤)، له أسماء عديدة^(٥).

«وَخَيْرُهَا لِجَمِيعِ مَنْ دَرَى»: دال على الخير لجميع من درى. أي من علم، وخير الهدأة محمد عليه الصلاة والسلام.

فالهداية عند أهل العلم على قسمين:

(١) أخرجه البخاري: في بدء الخلق، حديث (٣٢٧٦). ومسلم: في الإيمان، حديث (٣١٤/١٣٣).

(٢) ومنها قوله صلوات الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار». وسيأتي تخرجه.

(٣) قال تعالى: «مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ»، وإنما سُميَّ محمدًا، لكثرَةِ خصاله الحميدة. قال أهل اللغة ومنهم الجوهري في الصحاح (٤٤/٢): رجل محمد ومحمد: إذا كثرت خصاله المحمودة. قال ابن فارس في المجمل: «ويذلك سمي رسول الله صلوات الله عليه وسلم محمدًا» يعني: أَللَّهُمَّ اللَّهُ - تعالى - أَهْلُهُ أَنْ يَسْمُوْهُ بِذَلِكَ مَا عَلِمَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - بِمَا فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الْخَصَالِ الْمُحْمَودَةِ». وانظر شرح صحيح مسلم للنووي (٤٤/١).

(٤) في قوله: «وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ مِّنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ».

(٥) منها قوله صلوات الله عليه وسلم: «إِنَّ لِي أَسْمَاءً: أَنَا مُحَمَّدٌ وَأَنَا أَحْمَدٌ، وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُوَ اللَّهُ بِي الْكُفَّارَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يَحْشِرُ النَّاسَ عَلَى قَدْمِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بِعِدَّهُ نَبِيٌّ» أخرجه البخاري (٣٥٣٢)، ومسلم (٢٣٥٤)، وأحمد (٤/٨٠، ٨٤)، عبد الرزاق (١٩٦٥٧).

وقوله: «أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدٌ، أَنَا نَبِيُ الرَّحْمَةِ، وَنَبِيُ التَّوْبَةِ، وَأَنَا الْمَفْقِي، وَأَنَا الْحَاشِرُ، وَنَبِيُ الْمَلَائِمِ» أخرجه أحمد (٤٠٥/٥)، والبزار (٢٣٧٨)، والترمذى في الشمائل (٣٦٨).

وقوله: «سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكُنُوا بِكُنْتِي، إِنَّمَا جَعَلْتُ قَاسِمًا أَقْسَمَ بَيْنَكُمْ» أخرجه البخاري (٣١١٤)، ومسلم (٢١٣٣).

❖ هداية دلالة وإرشاد: وهذه تكون للرسول ﷺ ولغيره كما هي لله أيضاً، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (سورة الشورى: ٥٢). وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهُدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَرَرُوا﴾ (سورة السجدة: ٢٤).

❖ وهداية توفيق: وهذه لا تكون إلا لله، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (سورة القصص: ٥٦).

وَيَعْدُ فَالْعِلْمُ بِحُورٍ زَاهِرَةٍ ﴿لَنْ يَبْلُغَ الْكَادِحَ فِيهِ آخِرَةٍ
لَكِنَّ فِي أَصْوَلِهِ تَسْهِيْلًا ﴿نَيْلَهُ فَاحْرُصْ تَجْدِيْسَ بَيْلًا

«وبعد»^(١): أي بعد الحمد والصلاه والسلام على نبيه ﷺ.

«فالعلم»^(٢) بحور زاخرة: أي أنه بحور واسعة عظيمة لا ساحل لها لقول الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (سورة يوسف: ٧٦)، حتى يتنهى العلم إلى عالم الغيب والشهادة جل وعلا.

«لن يبلغ الكادح فيه آخره»: يعني أن الإنسان مهما كدح في العلم واجتهد لا يمكن أن يبلغ آخره وهذا هو الواقع.

(١) لفظ «وبعد» أو «أما بعد» يوتى به للانتقال من أسلوب إلى آخر، وكان النبي ﷺ يأتي بها في خطبه، والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسمة والحمد له، انظر: فتح الرحمن للزرκشي: ص ٨.

(٢) اختلف العلماء في تحديد العلم. هل يحد أو لا؟ والقائلون بأنه يحد افترقوا فرقتين: فقال بعضهم: إنه ضروري: أي يحصل بمجرد التفات النفس إليه من غير نظر واكتساب، لأن علم كل أحد حتى من لا يتأتي منه النظر كالبله والصياب بأنه عالم موجود أو ملذ أو متألم ضروري بجميع أجزائه فلا قائدة من حد الضروري لحصوله من غير حد وهذا هو قول الإمام الرازي.

وقال البعض الآخر: نظري عسر. أي لا يحصل إلا بمعنى دقيق لخلفائه، وهذا هو قول إمام الحرمين والغزالى. ومن قال إنه يحد، فقد ذكروا له حدوداً كثيرة أصحها كما قال العضد: صفة توجب لحلها تغييراً لا يحتمل التقييس بوجه، وهذا يتناول التصور، إذ لا تقىض فيه، والتصديق اليقيني، إذ له تقىض ولا يحتمله وهذا التعريف عليه اعترافات وأرجوحة يرجع إليها في محلها. راجع: العضد على ابن الحاجب ٤٧/١، شرح جمع الجواب للمحلى مع حاشية العطار ٢٠٣/١، البرهان ١١٩/١، التعريفات ص ١٣٥، المحصل ١٢/١، المستصفى ٢٤/١، الإحکام للأمدي ١١/١، إرشاد الفحول ص ٣، شرح الآيات البينات ٢٢/١، الأنصاف ص ١٣، الحدود للباجي ص ٢٤، المعتمد ١٠/١، اللمع ١٤٦/١، المنخول ص ٣٣، شرح تقييح الفصول ص ٨، شرح الكوكب المنير ٦١/١.

«لكن في أصوله تسهيلًا»: يعني أن العلم له أصول تسهل الحصول عليه، وهي - أعني الأصول - تفك القواعد والضوابط التي يضعها أهل العلم آخذيها من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

«لينله»: أي لغسل العلم لأنها أصول وضوابط تجمع عدة مسائل.
 «فاحرص تجد سبلاً»: احرص على هذه الأصول تجد سبلاً، أي طريقاً يوصلك إلى العلم.

وَهَاهُكَ مَنْ هَذِي الْأَصُولُ جُمَلًا ﴿٩﴾ أَرْجُو بِهَا عَالِمَ الْجَنَانِ نُزُلًا
 «وهاك»: يعني خذ من هذه الأصول «جملًا»: جمع جملة. والمراد بذلك الشيء الذي تحصل به الكفاية. «أرجو بها»: أي بهذه الأصول التي يقدمها إليك للتعلم بها.
 «عالِيَ الْجَنَانِ نُزُلًا»: أصلها: عالي. لكن سكن لأجل استقامة الوزن. «الجان»: جمع جنة، وهي الدار التي أعدها الله تعالى لأوليائه المتقيين. «نُزُلًا»: أي ضيافة.

قَوَاعِدًا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ ﴿١٠﴾ وَلَيْسَ لِي فِيهَا سِوَى ذَا النَّظَمِ
 لما بين أنه نظم أصولاً من قواعد الفقه وأصوله بين أن هذه القواعد من قول أهل العلم وليس من عنده وليس له في هذا سوى ذا النظم، أي نظم هذه القواعد.
 ودائماً يقولون: كم ترك الأول للآخر. وفي هذا يقول الشاعر العربي:
 ما أَرَانَا نَقُولُ إِلَّا مُعَارِأً أو مُعَارِأً مِنْ قَوْلِنَا مَكْرُورًا
 والمهم أن هذه القواعد مأخوذة من كلام أهل العلم.



القواعد والأصول

الدِّينُ جَاءَ لِسَعَادَةِ الْبَشَرِ ❁ وَلَا نِفَاءُ الشَّرِّ عَنْهُمْ وَالضَّرُّ
هذه هي القاعدة الأولى من القواعد التي أرداها نظمها.

«الدين»: يعني بذلك الدين الإسلامي. «جاء لسعادة البشر»: السعادة ضد الشقاء. و«البشر»: الإنسان لأن النبي عليه الصلاة والسلام أُرسَلَ إِلَى النَّاسِ كافَةً. «ولَا نِفَاءُ»: يعني وجاء أيضاً لانتفاء الشر عنهم، والضرر. والشر ضد الخير، والضرر ضد النفع. إذاً فالدين كلَّه جلب للمصالح ودفع للمفاسد. هذه هي القاعدة العامة في دين الله عز وجل. ودين هذا شأنه جدير بأن يهتم به الإنسان ويعرفه ويذيعه ويؤيده.

فَكُلُّ أَمْرٍ نَافِعٍ قَدْ شَرَعَهُ ❁ وَكُلُّ مَا يَضْرُّنَا قَدْ مَنَعَهُ

القاعدة الثانية: أن كل أمر نافع قد شرعه الإسلام لأنَّه جاء لسعادة البشر، وكل أمر ضار قد منعه لأنَّه جاء لانتفاء الشر والضرر، فكل ضار فهو منع، وكل نافع فهو مشروع لقول النبي ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارٌ»^(١)، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (سورة النساء: ٢٩).

(١) أخرجه ابن ماجة (٢٣٧٠) والبيهقي في السنن (١٣٣/١٠) وأحمد (١١/٣١٣) والدارقطني (٤/٢٢٨) والحاكم (٢٢٨/٥٧) ومالك في الموطأ (٧٤٥/٢) كتاب الأقضية، وأبوداود: المراسيل ص ٤٤ باب في الإضرار. وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة (١٩١٠).

وقد تعددت آراء العلماء من اللغويين والمحدثين والفقهاء في شرح هذا الحديث المشتمل على كلامي (ضرر) و (ضرار)، ولكن غایتها واحدة لا نزاع فيها وهي أن (الضرر منفي شرعاً) [انظر: بدائع الصنائع ٥/١٣٦] والقضاء عليه واجب، كما هو متادر إلى الذهن في أول وهلة من فحوى الحديث بدون مزيد من الغوص والتعمق. وإلى هذا أومأ العلامة الونتريسي بقوله: «وَأَمَّا مقتضاه فهو عموم النهي عن آحاد الضرر والضرار جميعاً وتحريم ذلك». اهـ. (المعيار المعربي ٨/٤٧٤).

قال العلامة أحمد الزرقاء في شرح: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارٌ»: (أى لَا فعل ضرر ولا ضرار بأحد في ديننا، أي لا يجوز شرعاً لأحد أن يلحق بأخر ضرراً ولا ضراراً، وقد سبق ذلك بأسلوب نفي الجنس، =

ومع تساوي ضرر ومتفرعه يكون ممنوعاً لدرء المفسدة

القاعدة الثالثة: وهي التي يعبر عنها العلماء بقولهم: «درء المفاسد أولى من جلب المصالح» ولكنها مقيدة بما ذكرناه في هذا البيت. وهو أنه: إذا اجتمع في الشيء المنافع ومضار وتساوت المنافع والمضار، فإنه يكون ممنوعاً من أجل درء المفسدة وهذا

= ليكون أبلغ في النهي والزجر» (شرح القواعد الفقهية: ص ١٦٥). «وهذا الحديث يشمل كل أنواع الضرر؛ لأن التكرا في سياق النفي تعم . . .» (فيض القدير للمناوي ٤٣١ / ٦).

ويقول الأستاذ مصطفى الزرقا مشيداً بأهمية هذه القاعدة الجليلة:

(وهذه القاعدة من أركان الشريعة، وتشهد لها نصوص كثيرة في الكتاب والسنّة، وهي أساس لمنع الفعل الضار، وترتيب نتائجه في التعويض المالي والعقوبة، كما أنها سند لمبدأ الاستصلاح في جلب المنافع ودرء المفاسد، وهي عدة الفقهاء وعمدتهم وميزانهم في طريقة تقرير الأحكام الشرعية للحوادث. ونصها ينفي الضرر نفياً، فيوجب منه مطلقاً، ويشمل الفرر الخاص والعام، ويشمل ذلك: دفعه قبل الواقع بطريق الوقاية الممكّنة، ورفعه بعد الواقع بما يمكن من التدابير التي تزيل آثاره وتعنّ تكراره، وتدلّ أيضاً على وجوب اختيار أهون الشررين لدفع أعظمهما، لأن في ذلك تحفيفاً للضرر عندما لا يمكن منه بثاناً.

ومن ثم كان إزالة العقوبات المشروعة بال مجرمين لا ينافي هذه القاعدة، وإن تربّ عليها ضرر بهم، لأن فيها عدلاً ودفعاً لضرر أعم وأعظم.

والتصود بمنع الضرر: نفي فكرة التأثر المحض الذي يزيد في الضرر، ولا يفيد سوى توسيع دائنته، لأن الإضرار - ولو على سبيل المقابلة - لا يجوز أن يكون هدفاً مقصوداً وطريقاً عاماً، وإنما يلتجأ إليه اضطراراً، عندما لا يكون غيره من طرق التلافي والقمع أفضل منه وأنفع.

فمن أتلف مال غيره لا يجوز أن يقابل بإتلاف ماله، لأن ذلك توسيع للضرر بلا منفعة. وأفضل منه تضمين المتلف قيمة ما أتلف، فإن فيه نفعاً بتعويض المضرور وتحويل الضرر نفسه إلى حساب المعتدى . . .

وعلى هذه القاعدة بنى الفقهاء أحكاماً لا تختص من شئ الآباب . . . اهـ. (المدخل الفقهي العام ٩٧٧ / ٢).

وهذه القاعدة الفقهية الحديثية العظيمة لها سند وتأييد في نصوص الكتاب والسنّة. وقد أجاد الإمام الشاطبي في قوله بأن الحديث المذكور: «لا ضرر ولا ضرار» رغم كونه من الأدلة الظبية داخل تحت أصلٍ قطعي في هذا المعنى، حيث إن الضرر والضرار مثبت منعه في الشريعة كلها في وقائع جزئيات وقواعد كليات. كقوله تعالى: «وَلَا تَسْكُنُوهُنَّ ضَرَارًا لَعَنْدَهُمْ» (سورة البقرة: ٢٣١)، «وَلَا تُضَارُوهُنَّ لَتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ» (سورة الطلاق: ٦)، «لَا تُضَارَّ وَاللَّهُ بِوَلْدَهَا» (سورة البقرة: ٢٣٣)، ومنه النهي عن التعدي على النفوس والأموال والأعراض، وعن الغصب والظلم، وكل ما هو في معنى إضرار أو ضرار، ويدخل تحته: الجنابة على النسل، أو العقل، فهو معنى في غاية العموم في الشريعة لا مراء فيه ولاشك. (الموافقات ٣/ ٩٠ - ١٠٠).

القيد الذي ذكره الناظم قيد لابد منه وهو قيد لما اشتهر من قول العلماء: إذا اجتمعت مصلحة وفسدة غلب جانب المفسدة. وهذا ليس على إطلاقه، بل هو مع التساوي أما إذا ترجحت المنفعة فإنه يؤخذ بها وإذا ترجحت المفسدة فإنه يغلب جانبها.

وَكُلُّ مَا كَلَّفَهُ قَدْيُسْرًا

القاعدة الرابعة: أن التكاليف الدينية ميسرة من أصلها، خمس صلوتات في اليوم والليلة لا يستغرق إلا نصف ثمن الوقت أو نحو ذلك، الزكاة في الأموال النامية أو التي حكم النامية وهو جزء يسير، الصوم هو شهر واحد في العام، الحج هو مرة واحدة في العمر . . . وهكذا بقية الواجبات كلها ميسرة.

«وعند عارض طرأ»: يعني إذا طرأ عارض خفت هذه الخفيفة مرة ثانية ومرة ثالثة لقول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صلّ قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب»^(١) ولقوله تعالى في الصوم: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى» (سورة البقرة: ١٨٤).

فاجْلِبُ التَّيْسِيرِ لِكُلِّ ذِي شَطَطٍ

القاعدة الخامسة: أنه إذا كان هناك شطط، أي مشقة. فاجلب التيسير لقول الله تعالى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (سورة الحج: ٧٨)، قوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» (سورة البقرة: ١٨٥)، قوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا ماءً فَتَيَمِّمُوا صَعِيداً طَيَّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَدِيكُمْ مِنْهُ» (سورة المائدة: ٦)، وهكذا كلما وجدت مشقة وجد التيسير. وهذه قاعدة شرعية ثابتة بالكتاب والسنّة^(٢).

(١) أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة (١٨)، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب (١٩)، الحديث (١١١٧).

(٢) ذكر المؤلف رحمة الله الدليل من الكتاب، وأما من السنّة فقول النبي ﷺ: «بعثت بالحنفية السمحنة» أخرجه أحمد ٢٦٦/٥.

وَمَا أَسْتَطَعْتَ افْعَلَ مِنَ الْمَأْمُورِ ﴿٤﴾ **وَاجْتَنَبِ الْكُلُّ مِنَ الْحَظْرَوْرِ**
 القاعدة السادسة: وهي مأمورة من قوله تعالى: **﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾** (سورة
 التغابن: ١٦)، وقول النبي ﷺ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما
 استطعتم»^(١).

فعلى هذا إذا عجز الإنسان عن الصلاة قائماً صلِّ قاعداً، وإذا عجز عن الطهارة
 بالماء تيمم، أما المحظور فيجب اجتنابه كله لقوله ﷺ: «وما نهيتكم عنه فاجتنبوه»
 والفرق بينهما - أي بين المأمور^(٢) والمحظور^(٣) - أن المحظور تركه ولا يعجز عنها

ووجه الدلالة في تلك النصوص - السابقة من الكتاب والستة - وما سواها من الآيات والأحاديث
 المتناظرة: أن الله سبحانه وتعالى شاء لعباده اليسر في الأحكام ورفع عنهم العنت والعناء، ولو لا ذلك
 لعظمت المشقة، وضاقت الأمور على الناس، ومن ثم قال العلماء: «يخرج على هذه القاعدة جميع
 رخص الشرع وتحفيقاته». (المجموع المذهب للعلائي ٣٤٦/١، والأشباء والنظائر للسيوطى: ص ١٦٢،
 والأشياء والنظائر لابن خيم: ص ٨٤).

ويينبغي التنبيه إلى أن المشقة الجالية للتيسير هي المشقة التي تفك عنها التكليفات الشرعية. (شرح
 القواعد الفقهية: ص ١٥٧).

ويقول الإمام الزركشي تحت عنوان «نبهات» عقب ذكر هذه القاعدة: «هذا إذا كانت المشقة وقوعها
 عاماً، فلو كان نادراً لم تراع المشقة فيه» (النشر في القواعد ٣/١٧١).
 ثم «يختلف ضابطها باختلاف أذارها» (السابق ٣/١٧٢).

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في الاعتصام، حديث ٧٢٨٨. وسلم في الحج، باب فرض
 الحج مرة في العمر (٧٣)، حديث ٤١٢/١٣٣٧.

(٢) المأمور عند المصنف - رحمه الله - هو الواجب، وهو: ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه.
 انظر: (البرهان ١/٣١٠، الإحکام للأمدي ١/٩٧، المستصفى ١/٦٦، المحسول ١/١١٧)، مختصر ابن
 الحاجب ١/٣٣٤، الحدود ص ٥٣، نهاية السول ٤١/٤١، الإحکام لابن حزم ٣٢٣/١، تقریب الوصول
 ص ١٠، المسودة ص ٥٧٥، العدة ١/١٥٩، شرح العضد ١/٢٢٥، الروضة ١/١٥٠، إرشاد الفحول ص ٦)
 كالصلوات الخمس، وصوم رمضان، والحج وغيرها لتحقيق الوصفين فيه وهما: الشواب على الفعل،
 والعقاب على الترك.

(٣) المحظور هو الحرام، وهو: ما يثاب على تركه، ويعاقب على فعله (المستصفى ١/٧٦، الإحکام
 للأمدي ١/١١٣، التوضیح على التقییح ٣/٨٠، نهاية السول ١/٦١، الإیضاح ص ٢٧، المنهایج ص ٦،
 المعتمد ١/٣٣٦، شرح اللمع ١/١٦٠).

الإنسان، وأما المأمور فهو فعل يحتاج تكلف وعاء فلهذا قيد بالاستطاعة ولم يقيد اجتناب النهي بذلك.

والشرع لا يلزم قبل العلم $\diamond\diamond$ دليله فعل المساء فافهم

القاعدة السابعة: أن من شروط وجوب الشرائع أن يكون الإنسان عالماً بذلك، فإن لم يكن عالماً فإنه لا يلزمته. والدليل على هذا فعل المساء في صلاته فإن النبي ﷺ رأه يصلي صلاة لا يطمئن فيها. فقال: «ارجع فصل فإنك لم تصل»^(١) ولكن لم يأمره بإعادة الصلوات السابقة لأنه كان جاهلاً، ولهذا قال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا فعلمني. فعلمته النبي ﷺ. وأما أمره بإعادة الصلاة الحاضرة فهذا لأن الوقت حاضر وهو مطالب بصلاة تبرأ بها ذمته، فلهذا أمره بإعادة الصلاة الحاضرة، دون الصلوات الماضية. فهذه قاعدة عظيمة مأخوذة من آيات متعددة مثل قوله تعالى:

﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (سورة الإسراء: ١٥) وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكًا لِلنَّاسِ حَتَّىٰ يَعْثُثُ فِي أُمَّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كَانَ مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ (سورة القصص: ٥٩). وقوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَهُ﴾

وأصل الحظر: المع، ولهذا يقال لكل ما يمنع الماشية من الخروج: «حظيرة» (لسان العرب ٤/٢٠٢).

والمحرامات في الشريعة قسمان:

الأول: محروم للذاته: مثل الشرك، والزنا، والسرقة، وأكل الحنзير . . . فهذه حرمت لذواتها ومفاسدها خالصة أو راجحة، ويتربت على فعلها: الإثم والعقاب، وبطحان كونها أسباباً شرعية لثبت شيء من الأحكام فالزنا مثلاً لا يثبت به النسب، ولا يأخذ أحكام الزواج الصحيح، والسرقة لا تثبت الملكية للمال المسروق، وهكذا.

الثاني: محروم لغيره. وهو مباح في الأصل أو مشروع لخلوه من المفسدة أو رجحان مصلحته، لكنه في ظرف معين كان سبباً لفسدة راجحة، فتعمريه الحرمة في تلك الحال. مثل البيع والشراء، فإنه مباح مشروع، إلا أنه يحرم عند سماع النساء الأول لل الجمعة، لما يقع بمزاولته حينئذ من تفويت الجمعة. (تيسير علم أصول الفقه ص ٤٠).

(١) أخرجه سلم في الصلاة (٤٥/٣٩٧).

الرُّسُلُ ﴿سورة النساء: ١٦٥﴾، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلُّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقَوْنَ﴾ ﴿سورة التوبة: ١١٥﴾.

لَكُنْ إِذَا فَرَطَ فِي التَّعْلُمِ ﴿فَذَا مَحَلُّ نَظَرٌ فَلَئِلَّمْ﴾
 القاعدة الثامنة: أن كل من فرط في التعلم فلم يطلب العلم فيما انقدح في ذهنه أن
 هذا الشيء واجب ويقول: هين ما دام ما علمت ويساهم فهذا محل نظر.
 مثال ذلك: رجل في البادية وعنه أهله ف Paxistat إحدى بناته وهي في العاشرة من
 عمرها وكان السائد عندهم أن المرأة ما تبلغ بالحيض، وإنما تبلغ بتمام خمس عشرة
 سنة وسمع أن الحيض بلوغ ولو قبل الخامسة عشرة لكنه تهاون وقال: هين نحن على
 ما كنا عليه أنه لا بلوغ قبل خمس عشرة سنة.

فهذا قد يقال أنه مفرط متهاون، فإذا كانت ابنته مثله في هذا التهاون فعليها
 القضاء، أما إذا كانت لا تدرى إلا ما قال أبوها فالإثم على أبيها وليس عليها القضاء.

وَكُلُّ مَمْنُوعٍ فَلَيُضَرِّ رَوْرَةٍ ﴿يُبَاحٌ وَالْمُكْرُوهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ﴾
 القاعدة التاسعة والعشرة: وهي أن المحرم يباح عند الضرورة، لكن لابد لذلك
 من شرطين:

الأول: صدق الضرورة إليه، بحيث لو لم يفعله تضرر.
 الثاني: أن تندفع ضرورته بفعله، فإذا كان يمكن أن يدفع ضرورته من المباح فإنه
 لا يحل هذا المحرم، وكذلك إذا لم يتiqن اندفاع ضرورته، فإن هذا المحرم لا يحل.
 ودليل هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرْرُتُمْ إِلَيْهِ﴾ ﴿سورة الأنساء: ١١٩﴾ يعني: لكن ما اضطررتكم إليه فليس حراماً عليكم - وقوله
 تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَحْمَصَةٍ غَيْرٌ مُتَجَانِفٌ لِإِلَّمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ﴿سورة المائدة: ٣﴾،

ولكن لابد من مراعاة الشرطين السابقين. فإذا كان يمكن الاستغناء عن هذا المحرم
بمباح لم يحل^(١).

(١) هذه قاعدة عظيمة يُستباح بها الحرام لعسر احتمال المكلَف عسراً يورد عليه من الضرر مالا يقدر عليه، ومن فروع هذا: إباحة المينة والختير والخمر وغيرها لمن لا يجد بدأً من أخذها. وفهم هذه القاعدة يحتاج إلى تصور قدر الضرين: الضرر الوارد، مع ضرر مواجهة الحرام، وهذه تحتاج إلى تأمل شديد من قبل الفقيه، فأيُّ الجانبين كان أرجح فالحكم له. ولنضرب له مثلاً: إنسان وقعت عليه غرامة مالية، وهو مخير بين السداد وبين السجن، فنظر لم يجد سبيلاً للسداد إلا قرضاً بالربا، فقد يضرره أو حاجته يعود إلى ترجيح أخف المفسدين، فنظر فوجد في السجن بلاء يخاف منه على دينه من خلطة السفهاء، أو على زوجة أو ذرية يخاف ضياعهم من بعده، أو نحو ذلك من الأسباب، ونظر فيما يُقابل ذلك، فوجد المسدة في قرض الربا غايتها أن يعين أكل الربا على معصية الله، وبتركه الاقتراض منه فإنه لا يزجره عن تلك المعصية، فجانب الفساد في أكل الربا باق في حال اقتراضه أو عدمه، فيظهر له من ذلك ترجيح ارتکاب أخف المفسدين، أما جانب المظلمة اللاحقة له في أخذ الربا منه فالملحق صاحب الحق في المفسدين التنازل عن مظلمته، وإنما الاعتبار لحق الشرع، وهو في نظره قد قابل ضرراً أبلغ.

فإن قيل: خوف المسدة كيف يساوي المفسدة؟ فالجواب: أن خوف المسدة يكون له حكمها في هذا الباب وباب الإكراه إذا كان خوفاً راجحاً قد علم رجحانه بالقرائن. (تيسير علم أصول الفقه: ص ٣٤١-٣٤٢).

ولا بأس أن أورد هنا كلمة الإمام ابن حزم الظاهري، لما فيها من الإيضاح والتذوي ل لهذا الموضوع، فهي كالتالي: «كل ما حرم الله عز وجل من المأكل والمشروب: من ختير، أو صيد حرام، أو مينة، أو دم، أو لحم سبع طائر، أو ذي أربع، أو حشرة، أو خمر، أو غير ذلك، فهو كله عند الضرورة حلال - حاشا لحوم بنى آدم وما يقتل من تناوله - فلا يحل من ذلك شيء أصلاً بضرورة ولا بغيرها».

من اضطر إلى شيء مما ذكرنا قبل، ولم يجد من مال مسلم، أو ذمي، فله أن يأكل حتى يشبع، ويترود حتى يجد حلالاً، فإذا وجده عاد الحلال من ذلك حراماً، كما كان عند ارتفاع الضرورة. وحدُّ الضرورة: أن يبقى يوماً وليلة لا يجد فيها ما يأكل، أو ما يشرب، فإن خشي الضعف المؤذى الذي إن تماهى أدى إلى الموت، أو قطع به عن طريقه وشغله، حل له الأكل والشرب فيما يدفع به عن نفسه الموت بالجوع، أو العطش ...

أما تخليل كل ذلك للضرورة فلقول الله تعالى: «وَقَدْ فَصَلَّتُكُمْ مَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرْتُمْ إِلَيْهِ»، فأسقط تعالى تحريم ما فصل تحريمه عند الضرورة فعمَّ، ولم يخص فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك. (المحلبي = ٤٢٦ / ٧٠٢٥ برقم).

والقاعدة الثانية وهي قوله: (والمكروه عند الحاجة) المكروه^(١) دون المحرم لأنه لا يستحق العقاب فاعله ولهذا تبيحه الحاجة، وال الحاجة التي يستغنى عنها الإنسان لكنه محتاج إليها عند الحاجة، مثاله: الحركة اليسيرة في الصلاة لغير مصلحتها تُباح إذا احتاج إليها كحمل النبي ﷺ أُمامَة بنت زينت في الصلاة ووضعها عند السجود^(٢).

لَكِنَّ مَا حَرَمَ لِلذَّرِيعَةِ يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ كَالْعَرَبِيَّةِ
 هذا كالمستثنى من قولنا: إن المحرم لا يباح إلا عند الضرورة، وهو أن ما حرمت للذرئعة فإنه يباح عند الحاجة، وال الحاجة دون الضرورة كما عرفت.

= ويؤيد ذلك: أن المحرمات من الخلية واللباس مثل الذهب والحرير في حق الرجال قد جاءت السنة ببابحتها عند الضرورة: كاتخاذ الأنف من الذهب، وربط الأسنان به، وكالرخصة للزبير وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما في لباس الحرير من حكمة كانت بهما. فدللت هذه الأصول الكثيرة على إباحة المحظورات حين الاحتياج والافتقار إليها. (مجموع الفتاوى ١٢/٥٦٢-٥٦٣).

وقد وضع المصنف - رحمه الله - شرطين لهذه القاعدة، وهو ما يعبر عنه بقولهم: «الضرورات تقدر بقدرها» وهذه القاعدة المقصود بها: أن يكفى في استباحة المحرم للضرورة بالقدر الذي دفعت إليه الضرورة من غير مجاوزة، لقوله تعالى: «فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغِرٍ وَلَا عَادِلًا إِلَّا إِنَّمَا عَلَيْهِ» (سورة البقرة: ١٧٣). ففي المثال المتقدم لا يحل له أن يفترض إلا بقدر غرامته التي عجز عن جميعها، فإذا قدر على بعضها وعجز عن بعض، فيقتصر من القرض على القدر الذي ينقصه عما عنده. وكذلك تقييد القاعدة أن الإذن باق ما بقى العذر، زائل بزواله. (تيسير علم أصول الفقه ص ٣٤٢-٣٤٣)

(١) المكروه: ما يكون تركه أفضل من فعله (الإحکام للأمدي ١/٩٣، نهاية السول ١/٣٧، إرشاد الفحول ص ٦، الإبهاج ١/٣٧، التلويح والتوضيح ٣/٨١، شرح اللمع ١/١٦٠، المحصول ١/١٣١، المستصفى ١/٦٧، شرح تنقیح الفصول ص ٧١، الروضة ١/٢٠٦) وقد يطلق المكروه على الحرام لأنه بعيد إلى النقوص. (المستصفى ١/٦٦، البحر المحيط ١/٢٩٦، شرح الكوكب المنير ١/٤١٣، التقرير والتجير ٢/١٤٣، إعلام الموقعين ١/٤٣-٤٣٩)

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (٨)، باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة (١٠٦). حديث (١٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب المساجد (٥)، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة (٩). الحديث (٤٢/٥٤٣).

مثالها: كالعريّة^(١)، والعريّة هي بيع الرطب على رءوس النخل بالتمر. والأصل: أن بيع الرطب بالتمر محرم لأنّه لا يعلم التماثل فيه، لكنه محرم سداً للذرّيعة، إذ لا يعلم التفاضل فيه فإذا احتاج الإنسان إليه جاز.

مثال ذلك: أن يكون مع رجل فقير ثمر من عام سابق، ثم جاء أوان الرطب في العام الحاضر وليس عنده نقود يشتري بها فاراد أن يشتري الرطب على رءوس النخل بالتمر فهذا جائز^(٢).

لكنه بشرط أن لا يتتجاوز خمسة أوسق^(٣)، وأن لا يدع الرطب حتى تمر، وأن

(١) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٢٣١/١: (العرايا: واحدتها عريّة، وهي النخلة يعرّيها صاحبها رجلاً محتاجاً، والإعفاء أن يجعل له ثمرة عامها . . . فرخص لرب النخل أن يبتاع من المعرى ثمر تلك النخلة بت المر لوضع حاجته).

وقال بعضهم: بل هو الرجل يكون له نخلة وسط نخل كثير لرجل آخر، فيدخل رب النخلة إلى نخلته فربما كان مع صاحب النخل الكثير أهله في النخل، فيؤذيه بدخوله، فرخص لصاحب النخل الكثير أن يشتري ثمر تلك النخلة من صاحبها قبل أن يجلدَ بت مر لثلا يتآذى به. قال أبو عبيد: والتفسير الأول أرجوed، لأن هذا ليس فيه إعراض، إنما هي نخلة يملكونها فكيف تسمى عريّة). ا.هـ.

(٢) عن سالم بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تباعوا الثمر حتى يدو صلاحه ولا تباعوا» الثمر بالتمر) وقال سالم: أخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله ﷺ أنه رخص بعد ذلك في بيع العريّة بالرطب أو التمر. ولم يرخص في غير ذلك. وفي رواية عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العريّة أن يبيعها بخرصها من التمر. وفي رواية: رخص في العريّة يأخذها أهل البيت بخرصها ثمرأ يأكلونها رطبأ.

آخرجه مسلم (٥٩) / ٦١٠٠، والترمذى (١٥٣٩) / ٦١٠٠ والنسائي (٧) / ٢٦٧) وابن ماجه (٢٢٦٨) وأحمد (٢/٥) مالك في البيوع (٦١٩) / ٢ الشافعى في الأم في باب بيع العريّة (٣/٥٣) وفي الرسالة ص ٣٣٣، والبغوى (٤) / ٢٠٧٤) وأبو داود (٣٣٦٣) .

(٣) روى ابن أبي شيبة في الزكاة: في الوسق كم هر؟ (١٣٨) / ٣) عن عدة من الصحابة والتابعين أن الوسق ستون صاعاً. وفي لسان العرب ٣٧٨ / ١٠: (الوسق والوسق: مكيلة معلومة، وقيل: هو حمل بعير، وهو ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ، وهو خمسة أرطال وثلث، فالوسق على هذا الحساب مائة وستون منها). ا.هـ.

يكون الرطب مخروصاً بما يؤول إليه تمراً^(١) ، مثل أن يقال: هذا الرطب إذا صار تمراً، صار مماثلاً للتمر الذي بذله المشتري.

وخلاصة القول: أن ما كان محرماً سداً للذرية فإنه تبيحه الحاجة وإن لم تكن ضرورة.

وَمَا نَهِيَ عَنْهُ مِنَ التَّعْبُدِ أَوْ غَيْرِهِ أَفْسِدُهُ لَا تَرَدَّ

القاعدة الحادية عشر: أن ما نهى الله عنه ورسوله من العبادات والمعاملات فأفسده أي: احکم بفساده. وهذا هو معنى قولهم: النهي يقتضي الفساد^(٢).

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله عليه السلام رخص في بيع العرايا بخرصها في خمسة أو سق، أو دون خمسة أو سق.

أخرجه مسلم (١٥٤١/٧١) والبخاري (٢١٩٠) وأبو داود (٣٣٦٤) والبيهقي في البيوع باب ما يجوز من بيع العرايا ٥/١١، ومالك ٢/٦٢، والبغوى في باب قدر العريمة (٢٠٧٦).

وذكر الشافعي في الأم في البيوع باب في بيع العرايا ٣/٥٤ قال: (قيل لمحمود بن لييد - أو قال محمود بن لييد لرجل من أصحاب النبي عليه السلام) إما زيد بن ثابت وإما غيره: ما عراياكم هذه؟ قال: فلان وفلان وسمى رجالاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي عليه السلام أن الرطب يأتي ولا نقدر بأيديهم بيتاعون به رطباً يأكلونه مع الناس، وعندهم ومعهم فضول من قوتهم من التمر فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمر الذي بأيديهم يأكلونها رطباً».

وانظر: التمهيد (٢/٣٣٠) والأوسط لابن المنذر (٨/٣٣٥) في البيوع: ذكر العرايا والإقناع لابن المنذر باب ذكر بيوع الشمار (١/٢٦١).

(٢) ذكر في تعريف النهي أنه: استدعاء الترك بالقول من هو دونه على سبيل الوجوب. (البرهان ١/٢٤٥، العدة ٢/٣٧٢، ٣٦٨، ٤٣٠) المستصفى ١/٨١، اللمع ص ١٤، أصول السرخسي ١/٩٤، شرح تفريح الفصول ص ١٣٥، المعتمد ١/١٠٨، فواتح الرحمن ١/٢٥٦، شرح المحلي ١/٣٩٠، اللمع ص ١٤، الإحكام للأمامي ٢/١٨٧).

النبي عن الشيء هل يدل على فساد النهي عنه؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب:

الأول: أنه يدل عليه مطلقاً، وهو قول الجمهور.

الثاني: أنه لا يدل عليه مطلقاً، وهو قول جمهور المتكلمين وأكثر الفقهاء.

الثالث: أنه يدل على الفساد في العبادات دون المعاملات، وهو مذهب أبي الحسين. واختاره الجويني.

وذلك لأنك إذا فعلت ما نهى الله عنه ورسوله فقد حاددت الله في حكمه إذا أن ما نهى عنه يراد به وبعد عنه واجتنابه، فإذا صحناه كان هذا إقراراً له وللممارسته مثال ذلك: نهى النبي ﷺ عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس^(١)، فلو صلى أحد بدون سبب فصلاته باطلة. ونهى عن صوم يومي العيد عيد الأضحى وعيد الفطر^(٢)، فلو صام أحد هذين اليومين فصيامه باطل. ونهى عن البيع بعد نداء

= الرابع: أن النهي إن كان يختص بالنهي عنه كالصلاحة في السترة النجسة دل على فساده، وإن كان لا يختص بالنهي عنه كالصلاحة في الدار المغصوبة - والثوب الحرير - والبيع وقت النداء، فلا يدل على الفساد، حكاه الشيرازي في اللمع عن بعض أصحابه.

الخامس: وهو اختيار البيضاوي وجماعة من المحققين أنه يدل على فساده في العبادات سواء نهى عنها لعيتها أم لأمر قارئها. أما المعاملات فاقسم:

(أ) أن يرجع النهي إلى نفس العقد فيبطل، وذلك كبيع الحصاء.

(ب) أن يرجع النهي إلى أمر داخل فيه - أي في العقد - فيبطل أيضاً كبيع الملقي.

(ج) أو يرجع إلى أمر خارج عنه لازم له، فيفسد أيضاً كالربا.

(د) أو يرجع إلى أمر مقارن للعقد غير لازم له كالنهي عن البيع وقت نداء الجمعة، فهذا القسم لا يدل على الفساد. راجع في ذلك: (الأحكام للأمدي ١٨٨/٢، المحصول ٤٨٦/١)، المستصنفي ٢٤/٢، البرهان ٢٨٣/١، التبصرة ص ١٠٠، المنخول ص ١٢٦، أصول السرخسي ١/٢٨٠ العدة ٤٣٢/٢، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٢، اللمع ص ١٤، جمع الجماع ١/٣٩٣، مختصر ابن الحاجب ٩٥/٢، فواحة الرحموت ١/٣٩٦، كشف الأسرار ١/٢٥٧، المسودة ص ٨٠، الروضة ٢/٦٥٢، إرشاد الفحول ص ١١٠، شرح اللمع ١/٢٩٧، نهاية السول ٤٨/٢).

(١) قال ﷺ: «لا صلاة بعد الصبح حتى ترفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس».

آخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة^(٩)، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس^(٢١) الحديث^(٥٨٦). وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها^(٦)، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها^(٥١) الحديث^(٨٢٧/٢٨٨).

(٢) قال ﷺ: «لا صوم في يومين: الفطر والأضحى».

آخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة^(٢٠)، باب مسجد بيت المقدس^(٦) الحديث^(١١٩٧). ومسلم في كتاب الصيام^(١٣)، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى^(٢٢)، الحديث^(١٤٠/٨٢٧).

ال الجمعة الثاني^(١) فلو باع أحد من تجب عليه الجمعة بعد ندائها الثاني فالبيع باطل، وعلى هذا فقس.

فَكُلُّ نَهْيٍ عَادَ لِلذَّوَاتِ ﴿٦﴾ أَوْ لِلشُّرُوطِ مُفْسِدًا سَيِّاتِي

القاعدة الثانية عشرة: فيها بيان للنهي الذي يقتضي الفساد، وهي كل نهي عاد للذوات والشروط، أي لذوات النهي عنه أو شرطه.

«مفاسداً»: حال من فاعل «يأتي» والسين للتحقيق. يعني إذا كان النهي عن ذات الشيء أو شرطه أفسده، وإن كان لأمر خارج لم يفسده.

مثال العائد إلى ذات النهي عنه في العبادات: النهي عن الصلاة بعد العصر وعن صومي العيد.

ومثال النهي العائد في شرطه: النهي عن الصلاة في الحمام^(٢).

ومثاله في المعاملات: النهي عن بيع الحمل في البطن^(٣).

(١) لقوله تعالى: «إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ» وفيه دليلان، أحدهما: قوله: «فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ» وذلك أمر بالسعي، والأمر بالشيء نهي عن ضده، فيجب أن يكون منها عمما يشغله عنه، والنهي يقتضي الفساد. والآخر: قوله عز وجل: «وَذَرُوا الْبَيْعَ» وهذا نص في تحريمه، وذلك يتضمن فساده إذا وقع، ولأنه عقد معاوضة نهى عنه لحق الله، لا يجوز التراضي ببابحاته، فوجب فساده إذا وقع كالربا والغرر، ولأنه عقد منع منه لحرمة عباده، فوجب فساده أصله نكاح المحرم. وأحكام البيع يوم الجمعة انتظراها: بداية المجتهد (١٦٩/٢)، المغني (٤/٣٩)، المحلبي (٥/٧٩)، المجموع (٤/٣٢٦) تفسير الماوردي (٤/٢٣٧)، بدائع الصنائع (٥/٢٣٢)، الهدایة (٥/٤٠) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/٣٣٦) مسألة رقم (٤٢٥).

(٢) لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «الْأَرْضُ كُلُّهَا مسجد إِلَّا الْمَقَبْرَةُ وَالْحَمَامُ»

آخرجه الشافعي في الأم (١/٩٢) باب جمع ما يصلى عليه. والدارمي (١/٣٢٣) وأبو داود (٤٩٢) والترمذني (٣١٧) وأبن ماجة (٧٤٥) وابن حبان (٣٣٨/موارد) والحاكم (١/٢٥١).

(٣) لقول عبد الله بن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ حَبَّ الْحَبَّةِ».

آخرجه البخاري (٢١٤٢) ومسلم (١٥١٤).

وَإِنْ يَعُدْ لِخَارِجَ كَالْعِمَّةِ فَلَنْ يَضِرَّ فَأَفَهُمْ مِنَ الْعَلَّةِ^(٩)

« وإن يعد» يعني النهي إلى أمر خارج عن ذات العبادة وشرطه كالعممة، أي كالعمامة المحرمة فلن يضر. أي فإنه لا يفسد العبادة. فافهم من العلة: والعلة أنه خارج عن ذات العبادة وشرطها^(١)؛ لأن العمامة ليست شرطاً عن ذات العبادة وشرطها، لأن العمامة ليست شرطاً في الصلاة إذ تصح الصلاة بدون عمامة، ولن يستنهياً عن ذات الصلاة فصار هذا غير موجب لفساد الصلاة.

وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ حِلٌّ وَامْنَعُ عِبَادَةً إِلَّا بِإِذْنِ الشَّارِعِ

القاعدة الثالثة عشرة: أن الأصل في الأشياء عموماً - الأفعال والأعيان وكل شيء - الأصل فيه الحل، والدليل قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً» (سورة البقرة: ٢٩). وهذا عام في الأعيان والمنافع. أما المعاملات فمثل قوله تعالى: «وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا» (سورة البقرة: ٢٧٥)، فأحل المبايعة، فالأصل فيها الحل وكذلك بقية العقود.

وعلى هذه القاعدة لو رأيت رجلاً يفعل شيئاً فقلت له: هذا حرام. فسيقول لك: أين الدليل على تحريم هذا الشيء؟ فحيثند أنت المطالب بالدليل على تحريم هذا الشيء^(٢).

(٩) العلة هي: المعرفة للحكم. وانظر في تعريفها: (المحصول ٢/١٧٩، الإبهاج ٢/٣٩، إرشاد الفحول ص ٢٠٧، كشف الأسرار ٣/٣٩٣، المسودة ص ٢٨٥، المستصنفي ٢/٢٣٠، أصول السرخسي ٢/١٧٤، اللمع ص ٥٨، الحدود للبيضاوي ص ٧٢، شرح المنهاج ٢/٦٦٨).

(١) انظر في ذلك: (شرح المنهاج للبيضاوي ١/٣٤٦، ٣٤٧) الشرح الكبير على الورقات (١/٤٥٠). نهاية السؤال (٢/٤٩).

(٢) اختلف العلماء في مسألة: أصل الأشياء. هل تحمل على الإباحة، أو الحرام أو التوقف والتفصيل؟ على مذاهب ثلاثة:

القاعدة الرابعة عشرة: وهي قوله «وامن عبادة إلا بإذن الشارع» لأن العبادات الأصل فيها المنع إلا إذا أذن بها الشرع ودليل ذلك قول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(١)، وقوله تعالى: «أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءٌ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ

= الأول: أن الأصل في الأشياء الإباحة. وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة وابن سريج وأبو إسحاق الإسغرايني وأبو الخطاب والتميمي وأبو حامد المروزي وأبو الفرج والظاهري وأبو يعلى ورواية عن أحمد. (تيسير التحرير ٢/١٧٢، شرح اللمع ٩٧٧/٢، المعتمد ٨٦٨/٢، التبصرة ص ٥٣٣، التمهيد ٤/٢٦٩، العدة ١٢٤١/٤، الأحكام للأمدي ٩١/١، مختصر ابن الحاجب ١/٢١٦، الروضة ١٩٨/١، الأحكام لابن حزم ٨٧١/٢، المستصفى ٦٣/١، نهاية السول ١٦٢/١، شرح الكوكب ٣٢٥/١، المسودة ٤٧٤/١، القواعد والقواعد الأصولية ١٠٧/١، إرشاد الفحول ١٣٩/١، منهاج العقول ١٢٦/٣) وعللوا ذلك بقولهم: لأنه تعالى خلق الأشياء لأجلنا ولاغراضنا، وما كان لنا فهو مباح، لأنه لم يترتب عليه مفسدة، ولا ضرر على مالكه، وهو الله تعالى - قياساً على الشاهد، وهو الانفصال بالاستظلال بجدار الغير، والاقتباس من ناره، إذ لا ضرر على مالكه. فكذا هنا. (الأنجم الزاهرات ص ٢٣٧).

الثاني: أن الأصل في الأشياء الحرمـة. وهو ما ذهب إليه ابن أبي هريرة والشيعة الإمامية وبعض معترضـة بغداد، وبعض الحنفـية، وابن حامـد، وأبو يعلى، والخلـونـي، والأبهـري. (شرح اللـمع ٩٧٧/٢، التـبصرـة ٥٣٢/٤، العـدة ١٢٤٠/٤، المسـودـة ٤٧٤/١، المعـتمـد ٨٦٨/٢، التـمهـيد ٤/٢٧٠، تـيسـيرـ التـحرـير ١٦٨/٢، مـختـصـرـ ابنـ الحاجـب ٣١٧/١، شـرحـ تـقـيـعـ الفـصـولـ ٩٢/١، الأـحكـامـ لـالأـمـديـ ٨٦/١ـ، الإـبـاحـ ٨٤/١ـ، الرـوـضـةـ ١٩٩/١ـ، جـمـعـ الـجـوـامـعـ ٣٥٣/٢ـ، نـهاـيـةـ السـولـ ١٢٧/٣ـ، المـنهـاجـ ١٠٩/١ـ، منـهـاجـ العـقـولـ ١٢٦/٣ـ، المـحـصـولـ ٥٤١/٢ـ، غـاـيـةـ الـوصـولـ ١٣٩/١ـ، الآـيـاتـ الـبـيـنـاتـ ٤/١٩٣ـ، إـرـشـادـ الـفـحـولـ ١٩٣/٤ـ) وعللوا ذلك بقولهم: لأن التصرف في ملك الغير بغير إذنه قبيح، لأن الأشياء - كلها - ملك الباري - تعالى - فلا يجوز لأحد أن يتناول شيئاً حتى يرد الشرع به كما هو في حق المخلوق. (الأنجم الزاهرات ص ٢٣٨).

الثالث: التوقف والتفصـيلـ، وهو أن المضار فالـأـصـلـ فيـهاـ التـحرـيمـ، والـمـنـافـعـ فـالـأـصـلـ فيـهاـ الإـبـاحـةـ. وهو ما ذهب إليه أبو الحسن الأـشـعـريـ وأـبـوـ بـكـرـ الصـيـفـيـ وأـبـوـ عـلـيـ الطـبـرـيـ واـخـتـارـهـ الـغـزـالـيـ وبـعـضـ الـخـنـفـيـةـ. (التـبصرـةـ ٥٣٢/٥ـ، شـرحـ اللـمعـ ٢١٨/٢ـ، العـدـةـ ١٢٤٢/٤ـ، المـسـودـةـ ٦٥/١ـ، إـحـكـامـ الـفـصـولـ ٦٨١/٢ـ، تـيسـيرـ التـحرـيرـ ١٦٨/٢ـ، جـمـعـ الـجـوـامـعـ ٣٥٣/٢ـ، التـمـهـيدـ ٤٨٧/٤ـ، نـهاـيـةـ السـولـ ١٢٧/٣ـ، منهاجـ العـقـولـ ١٢٦/٣ـ، الإـبـاحـ ١٧٧/٣ـ، الآـيـاتـ الـبـيـنـاتـ ٤/١٩٣ـ، إـرـشـادـ الـفـحـولـ ٢٨٥/١ـ، غـاـيـةـ الـوصـولـ ١٣٩/١ـ).

(١) بهذا النـظـرـ أـخـرـجـهـ مـسـلـمـ فـيـ كـتـابـ الـأـقـصـيـةـ (٣٠ـ)، بـابـ نـقـضـ الـأـحـكـامـ الـبـاطـلـةـ وـرـدـ مـحـدـثـاتـ الـأـمـورـ (٨ـ)، الـحـدـيـثـ (١٧١٨ـ/١٨ـ). وـبـلـفـظـ: «مـنـ أـحـدـ فـيـ أـمـرـنـاـ هـذـاـ مـاـ لـيـسـ مـنـ فـهـوـ رـدـ»: الـبـخارـيـ (٢٦٩٧ـ) وـمـسـلـمـ فـيـ الـمـوـضـعـ السـابـقـ (١٧١٨ـ/١٧ـ).

يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ (سورة الشورى: ٢١)، وينفعك هذا الأصل فيما إذا رأيت من يتعبد عبادة فأنكرت عليه. فقال: أين الدليل على إنكارك؟ قل: أين الدليل على فعلك؟ لأنك أنت المطالب بالدليل.

فَإِنْ يَقُعُ فِي الْحُكْمِ شَكٌ فَارجع ﴿٩﴾ لِلأَصْلِ فِي النَّوْعَيْنِ ثُمَّ اتَّبِعْ

القاعدة الخامسة عشرة: إنه إذا وقع في الحكم شك - يعني شككتنا في الشيء: هل هو حلال أم حرام؟ أو شككتنا في العمل: هل هي عبادة أو غير عبادة؟ فإن الواجب الرجوع إلى الأصل، فإذا كان من غير العبادات قلنا: إنه حلال، لأن هذا هو الأصل، وإن كان في العبادات قلنا: إنه حرام، لأن هذا هو الأصل.

وهذه القاعدة تنفعك في كثير من الأشياء. فإذا قلت مثلاً: إن هذا الطائر حلال. وقال آخر: إنه حرام. فالدليل على من قال أنه حرام. يُقال له: هات الدليل، لأن الأصل في الأشياء الحلال، وإذا تعبد إنسان بعبادة أو عمل عملاً يتقرب به إلى الله فقال رجل: هات الدليل على أنه مشروع فإن أتي بالدليل فهذا هو المطلوب، وإن لم يأت بالدليل صار عمله منكراً وبدعة ولهذا قال: فإن يقع في الحكم شك فارجع للأصل في النوعين ثم اتبع.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهِيَ حَتَّمٌ ﴿١٠﴾ إِلَّا إِذَا التَّدْبُّرُ أَوَ الْكُرْهُ عَلِمَ

القاعدة السادسة عشرة: أن الأصل في الأمر والنهي على الحتم، فالالأصل في الأمر أنه واجب. أي: مأمور به^(١).

(١) راجع مسألة الأمر في: (شرح الكوكب المنير ٥/٣، المحصول ٧١٢/١، حاشية البناني على شرح جمع الجواب ٣٦٦/١، البرهان ١٩٩/١، كشف الأسرار ١٠١/١، أصول السرخي ١١/١، فواتح الرحمن ٣٦٧/١، شرح العضد على ابن الحاجب ٢/٧٦، إرشاد الفحول ص ٩١، المعتمد ٤٥/١، المستصنفي ٤١١/١، التمهيد ص ٢٥٦، الإحکام للأمدي ٢/١٣٠، الإبهاج ٥/٢، نهاية السول ٥/٢، القواعد والقواعد الأصولية ص ١٥٨، شرح اللمع ١/١٩١، غایة الأصول ص ٦٣، المواقفات ٧١/٣، اللمع ص ٧، تقریب الوصول ص ٩٣، الحدود ص ٥٢، التبصرة ص ١٧، المنخول ص ١٠٢، تيسير التحریر ٣٣٧/١، الأنجم الزاهرات ص ١١٥، الشرح الكبير ٣٦٧/١).

والأصل في النهي، أن المنهي عنه حرام. هذا هو الأصل. إلا إذا قام الدليل على أن الأمر لغير الوجوب، وأن النهي لغير التحرير، فإنه يعمل بالدليل.

ولهذا قال: «إلا إذا الندب^(١) أو الكروه^(٢) علم» فقوله: إذا الندب، عائد إلى الأمر. وقوله: «أو الكروه» عائد إلى النهي، وهذا الاستثناء على سبيل التمثيل وإلا فقد يدل الأمر على الإباحة^(٣) والنهي على رفع الحرج، وكل هذا يتبع بالقرائن أو بتنتزيله على القواعد الشرعية.

(١) سيأتي تعريفه قريباً.

(٢) المكروه هو: ما يشأ على تركه ولا يعاقب على فعله. (الإحکام للأمدي ١، ١٢٢/١، المحصول ١، ١٣١/١، المستصفى ١، ٦٧/١، شرح تبيیغ الفضول ص ٧١، المنهج ٤٨/١، الروضة ٢٠٦/١، شرح الكوكب المنیر ٤١٣/١، إرشاد الفحول ص ٦، الإبهاج ٣٧/١، التلويح والتوضیح ٨١/٣، شرح اللمع ١، ١٦٠، البرهان ١، ٢١٥، فواتح الرحموت ١، ١١٢/١، نشر البنود ٢٣/١، مذكرة أصول الفقه ص ٤٩).

(٣) في حالة إذا ورد الأمر بعد الحظر. وهو قول الشافعی وبعض المالکیة، ونقله ابن برهان عن أكثر الفقهاء والمتكلمين، ورجحه ابن الحاجب والأمدي والطوفی، وغيرهم. لأن الإباحة حقيقة لتبادرها إلى الذهن في ذلك لغلبة استعمالها له فيها حيث ذكرها علامه الحقيقة، وأيضاً فإن النهي يدل على التحرير؛ فورود الأمر بعده يكون لدفع التحرير، وهو المبادر.

فالوجوب أو الندب زيادة لا بد لها من دليل، ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: «فَإِذَا قُضِيَتِ الصلة فَانشروا في الأرض» (سورة الجمعة: ١٠)، بعد قوله تعالى: «فِي أَيْمَانِ الَّذِينَ آتُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذِرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (سورة الجمعة: ٩).

انظر تفصیل المسألة في: (نهاية السول ٢٦/٢، العضد على ابن الحاجب ٩١/٢، جمع الجماع ٣٧٨/١، فواتح الرحموت ص ١٦، مختصر الطوفی ص ٨٦، اللمع ص ٨، التلويح على التوضیح ٦٢/٢، شرح الكوكب المنیر ٣/٥٦ و المعتمد ١/٨٢، التبصرة ص ٣٨، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٥، كشف الأستار ١، ١٠٧/١، أصول الرخنس ١، ١٤/١، المنخول ص ١٣٢، العدة ١، ٢١٩، المحصول ١/٩٥، المستصفى ٤١٧/١).

وَكُلُّ مَا رَتَبَ فِيهِ الْفَضْلُ ﴿٤﴾ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ وَنَدْبٌ يَجْلُو

القاعدة السابعة عشرة: أنه إذا رتب الفضل على عمل قولي أو فعلي فإنه يكون مندوباً^(١) ، إذا لم يُقرن بأمر . فإن قرن بأمر فعلى الأصل أن الأمر للوجوب .

وعلى هذا فإذا رتب الشارع على عمل من الأعمال قولي أو فعلي فضلاً، فإن هذا يدل على استحباب هذا العمل لأنه لو لا استحبابه ما رتب الشارع عليه الفضل هذا إذا لم يقرن بأمر فإن قرن بأمر صار له حكم ما سبق . هل الأمر للوجوب أو للاستحباب على ما سبق بيانه .

(١) المندوب هو: ما يشأ على فعله ولا يعاقب على تركه . (الأنجام الزاهرات ص ٨٩، البرهان ١/٣١٠، المستصفى ٦٦٥/١، الإحکام للأمدي ١٩٩/١، الحدود للباجي ص ٥٥، جمع الجواجم ٨٠، المسودة ص ٥٧٦، الروضة ١٨٩/١، كشف الأسرار ٣١١/٢، نهاية السول ٥٩/١، شرح تفريح الفصول ص ٧١، شرح العضد ٢٢٥/١، إرشاد الفحول ص ٦).

وهل المندوب مأمور به؟ التحقيق في السائلة: أن المندوب مأمور به، لأن الأمر قسمان:

(أ) أمر جازم أي في تركه العقاب وهو الواجب.

(ب) وأمر غير جازم، أي لا عقاب في تركه وهو المندوب والدليل على شمول الأمر للمندوب قوله تعالى: ﴿وَأَفْعُلُوا الْخَيْر﴾ (سورة الحج: ٧٧). أي ومنه المندوب، ﴿وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوف﴾ (سورة لقمان: ١٧). أي ومنه المندوب؛ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعُدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ (سورة النحل: ٩٠). أي ومن الإحسان وإيتاء ذي القربى ما هو مندوب.

واحتاج من قال إن الندب غير مأمور به بقوله: ﴿فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فُتَّةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (سورة التور: ٦٣). قال في الآية التوعيد على مخالفته الأمر بالفتنة والعذاب الأليم، والندب لا يستلزم تركه شيئاً من ذلك . والحديث «لولا أن أشقي على أمتي لأمرتهم بالسوالك عند كل صلاة» مع أنه ندبهم إلى السوالك، قالوا: فدل ذلك على أن الندب غير مأمور به .

والجواب: أن الأمر في الآية والحديث المذكورين يراد به الأمر الواجب، فلا ينافي أن يطلق الأمر - أيضاً - على غير الواجب، وقد قدمنا أن الأمر يطلق على هذا وهذا . ١ـ من مذكرة أصول الفقه ص ٤٢، ٤٣ . وانظر: (العدة ٢٤٨/١، التمهيد ١٧٤/١، المسودة ص ٦، البرهان ١٦٢/١، المستصفى ٧٥/١).

وَكُلُّ فِعْلٍ لِلنَّبِيِّ جُرَدًا .. ﴿٤٩﴾ عَنْ أَمْرِهِ فَغَيْرُ وَاجِبٍ بَدَا

القاعدة الثامنة عشرة: أنه إذا ورد عن النبي ﷺ فعل بدون أمر فهو للنذب إذا ظهر منه قصد التعبد به.

مثال ذلك: أن النبي ﷺ كان إذا دخل بيته فأول ما يبدأ به السواك^(١). فلا نقول حينئذ إن السواك واجب إذا دخل البيت، بل نقول هو سنة لأنه فعل مجرد عن أمر.

وكذلك إدارته عبد الله بن عباس لما وقف عن يساره في صلاة الليل فأداره عن يمينه^(٢) فنقول إن كون المأمور الواحد عن يمين الإمام سنة ليس بواجب لأنه لم يكن فيه إلا فعل النبي ﷺ المجرد عن الأمر يكون للنذب إذا كان من العبادات.

وَإِنْ يَكُنْ مُبَيِّنًا لِأَمْرٍ ﴿٤٩﴾ الْحُكْمُ حُكْمُ ذَاكَ الْأَمْرِ

«إن يكن»: يعني فعل النبي ﷺ «مبيناً لأمر» أي وقع بياناً لأمر أمر الله به فحكم ذلك الفعل حكم ذلك الأمر.

فإن كان الأمر المبين للوجوب كان ذلك الفعل واجباً، وإن كان ذلك الأمر للنذب كان ذلك الفعل للنذب^(٣).

(١) عن المقدم بن شريح، عن أبيه أنه قال: «سألت عائشة رضي عنها : بأي شيء كان يبدأ النبي ﷺ إذا دخل بيته؟ قالت: بالسواك». أخرجه مسلم في الطهارة/ الحديث ٢٥٣/٤٢.

(٢) من حديث طويل أخرجه البخاري في كتاب الدعوات/ الحديث ٦٣٦ (٦٣٦) ومسلم في كتاب صلاة المسافرين/ الحديث ٧٦٣/١٨١.

(٣) انظر في حكم أفعاله عليه الصلاة والسلام: البرهان ٤٤٨/١، المستصفى ٢١٤/٢، الأحكام للأمدي ١٧٤/١، المجمع ٣٧، جمع الجواب من شرح المحيي ٩٩/٢، نفائس الأصول ١٧٣٩/٢، شرح تبيين الفصول ص ٢٨٨، نهاية السول ٢٤١/٢، الأحكام لابن حزم ٤٢٢/١، كشف الأسرار ٣٧٧/١، إحكام الفصول ص ٣١، المسودة ١٨٧، العدة ٣/٧٣٥، المعتمد ١/٢٠١.

وقَدْمُ الْأَعْلَى لِدَيِ التَّرَاحُمِ فِي صَالِحٍ وَالْعَكْسُ فِي الْمُظَالَمِ

القاعدة التاسعة عشرة: أنه إذا تزاحم المصالح يُقدم الأعلى، والعكس في المظالم؛ يعني إذا تزاحمت المصالح وكان لابد من ترك إحداها، فإن الواجب تقديم الأصلح طلباً لهذه الزيادة.

مثال ذلك: تعارض واجب ومستحب وصار لابد إما أن نفعل الواجب وإما أن نفعل المستحب فنقدم الواجب لأنّه أعلى من المستحب.

تعارض سنة راتبة ونفل مطلق، نقدم السنة الراتبة لأنها أوكد من النفل
المطلق.. وهلم جرا.

أما المظالم عكس ذلك وهي ما فيه المفاسد فنقدم الأدنى. يعني إذا اضطررنا إلى ارتكاب المفاسد فنقدم الأدنى. يعني إذا اضطررنا إلى ارتكاب إحدى المفسدتين العظمى أو الصغرى فإننا نقدم ارتكاب الصغرى لأننا بارتكابه نتفادى ما زاد على ذلك في المرتبة التي فوقها^(١).

(١) هذه إحدى القواعد الضابطة للكثير من الأحكام المرتبطة بموضوع الضرر، وقد عبر عنها الفقهاء بصياغات متقاربة **اللفاظ**، وبأساليب واضحة أخرى تفضي إلى مفهوم واحد. ومعناها: أن الضرر إنما يزول إذا لم ينشأ من إزالته ضرر مثله أو أشد.

و جاء في مجلة الأحكام، ذكر قاعدين عن تعبان عن نفس المدلول يستفاد من هذه القاعدة وهما كالتالي:
إذا تعارضت مفاسدتان رُوعي أعظمهما ضرراً بارتکاب أحدهما) (م/٢٨). ، (يختار أهون الشرين
.) (م/١٩).

ولا بأس أيضاً أورد هنا صياغات أخرى شائعة في مصادر الفقه الإسلامي فهي كما يلي: (إذا اجتمع ضرران أسقط الأصغر الأكبر) (فصل الأحكام للباجي ٢٠٨) (الضرران إذا اجتمعا ولم يكن لأحدهما مزية غلب أحدهما) (المعيار للونشريسي ٣٩٤/٨) (إنما يرفع أعلى الضررين بأهون منه) (القبس لابن العربي ٢/٨٥٦). يجب دفع ما يندفع به أعلى الضررين بالتراكم أدناهما) (مجموع الفتاوى ٣٥/٣) وعلى هذه القاعدة تخرج مسائل كثيرة جداً انظرها في: (الأشبه والنظائر لابن نجم ص ٩٦، المدخل الفقهي العام ٢/٩٨٤، ف.٥٩. البيان والتحصيل ١٠/٣٠٠، تيسير التحرير ٢/١٣٠)

مثال ذلك: تعارض أمران من المحرم لابد من أحدهما فنقدم الأدنى. هذه القاعدة يمكن أن نمثل فيما ذكر عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أنه مرّ بقوم من التمار كانوا يشربون الخمر ولم ينفهم عن شرب الخمر وكان معه صاحب له فقال له لماذا لم تنهם؟ قال: لأنهم لو تركوا شرب الخمر لذهبوا يهتكون أعراض المسلمين ويغصبون أموالهم وهذا ظلم مُعتدٍ وأما شرب الخمر فإنه ظلم لازم لأنفسهم فقط.

ومن ذلك أيضاً ترك سب آلهة المشركين مفسدة لأن الواجب سب آلهتهم والتحذير منها، فإذا لزم من سبها سب الله عز وجل وجوب الكف عن سبها لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَ لِكُلِّ أُمَّةٍ عَلِيهِمْ ثُمَّ إِلَيْ رَبِّهِمْ مَرْجِعَهُمْ فَيُنَيَّبُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (سورة الأعراف: ١٠٨).

وادفع خَفِيفَ الضرَرَيْنِ بِالْأَخْفَ ❁ ❁ وَحْدَ بَعْالِي الْفَاضْلَيْنِ لَا تَخَفْ

القاعدة العشرون: هو من تمام القاعدة التي سبقت. وهي أن ندفع خفيف الضررين بالأخف. يعني أنه إذا وُجد شيء فيه ضرر وأضر منه، فإننا ندفع ما ضرره أخف إذا كان لابد منه^(١)، وكذلك أيضاً نأخذ بعالی الفاضلين ولا تخاف.

مثال دفع خفيف الضررين بالأخف: أن الخضر لما ركب السفينة هو وموسى . . . خرقها: ﴿قَالَ أَخْرَقْتَهَا لَتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرَا﴾ (سورة الكهف: ٧١) فيبين الخضر أن

(١) ومن فروع هذه القاعدة: صلاة فاقد الطهورين الماء والتراب أو العاجز عن استعمالها بغير طهارة، والنكاح وإنجاب الأطفال في بيته قد كثر فيها الحرام والشبهات في المكاسب وقل الحال وندر فلا ترك ضرورة حفظ النفس بالنكاح والسلل لأجل ورود تلك المفسدة، وكون الإنسان بين اختيارين: طلب العلم في موضع يرى فيها المنكر ويسكت، أو ترك ذلك والبقاء على الجهل والأمية، فال الأول مقدم في الاختيار، فإن طلب العلم من ضرورة حفظ الدين، والسكوت عن إنكار المنكر فيه رخصة في أحوال، ومنها الوقوع في الكاذب لحماية مسلم من الأذى، وكتمان الإسلام أو ترك إظهار الدين لوقاية النفس أو الأهل أو المال من الأذى. (تيسير علم أصول الفقه: ص ٣٣٩ - ٣٤٠).

هذه السفينة لو بقيت صالحة لأخذها الملك الظالم فكان في خرقها فساد وضرر، لكن يدفع به ما هو أضر وهو أخذ السفينة بكمليها.

وقوله: «وَخُذْ بِعَالِيِّ الْفَاضِلِينَ ... إِلَّا» أنه إذا اجتمع الفاضلان: أحدهما أعلى من الآخر فإننا نأخذ بالأعلى لأن فيه زيادة فضل.

إنْ يَجْتَمِعَ مَعَ مُبَيِّحِ مَا مُنْعَ فَقَدْمَنْ تَغْلِيبَ الَّذِي مُنْعَ

القاعدة الحادية والعشرون: وهي التي يعبر عنها العلماء بقولهم: إذا اجتمع مباح وحاضر، غالب جانب الحظر احتياطاً وذلك لأنه لا يمكن تجنب الحرام إلا باجتناب الكامل للحلال والحرام ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرَ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة المائدة: ٩٠) فحرم الله الحمر والميسر مع أن فيهما منافع للناس، لكن لما غالب جانب الشر منع.

وَكُلُّ حُكْمٍ فَإِعْلَةٌ تَبَعَ إنْ وَجِدَتْ يُوجَدُ وَلَا يَمْتَنَعُ

القاعدة الثانية والعشرون: وهي التي يعبر عنها العلماء أيضاً بقولهم: الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً.

فمثلاً: الحمر محرم لأنه مسكر، فإذا وجد الإسكار وجد التحريم من أي نوع كانت مادته. وإذا عدم الإسكار عدم التحريم، حتى وإن كان من نبيذ العنبر أو غيره لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً.

المرض يبيح الفطر مع المشقة إذا وجدت المشقة بالمرض ثبت الحكم وأبيح للإنسان أن يفطر وإذا لم يكن مشقة لم يبيح الفطر لعدم وجود العلة، والأمثلة على هذا كثيرة.

وأَلْغَ كُلَّ سَابِقٍ لِسَبَبِهِ ﴿٦﴾ لَا شَرْطٌ فَادِرٌ لِلْفُرُوقَ وَأَنْتَ بِهِ

القاعدة الثالثة والعشرون: وهي أن الشيء إذا قدم على سببه فإنه لاغٍ لأنه لم يثبت حتى يقدم، أما إذا قدم على شرطه فإنه معتبر، ومثلوا لذلك: بالرجل يكفر عن يمينه قبل أن يحلف فهذا التكبير لا يجزئه لأنه قبل وجود السبب، ولو حلف على يمين ثم كفر عنها قبل أن يحيث فإن الكفاراة تجزئه، لأنها بعد وجود السبب ^(١) وقبل وجود الشرط ^(٢) لأن الأحكام لها أسباب وشروط، فالسبب موجب للحكم.

الزكاة سببها ملك النصاب وشرطها تمام الحول، ولو زكي قبل ملك النصاب لم يجزه، ولو زكي قبل تمام الحول أجزاء.

(١) السبب: هو الوصف الظاهر المتضيّط الذي يلزم من وجوده وجود الحكم ومن عدمه عدم الحكم. (شرح تنقّيح الفصول ص ٨١، تسهيل الوصول ص ٢٥٥).

فمثلاً الله سبحانه وتعالى جعل زوال الشمس علاماً من وجود صلاة الظهر، فالزوال هنا سبب للحكم، وهو وجوب الصلاة فيلزم من وجود زوال الشمس وجوب الصلاة، ومن عدم وجوده عدم وجوب الصلاة، وكذلك شهود شهر رمضان سبب في وجوب الصيام لقوله تعالى: «فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيصُمِّمْ» (سورة البقرة: ١٨٥)؛ وكذلك السرقة سبب في قطع يد السارق، والقتل العمد العداون سبب للقصاص.

وانظر في السبب ومسائله: (الإيضاح ص ٣٧، الأحكام للأمدي ١/١٨١، روضة الناظر ص ٣٠، ومقومات أصولية ص ٢٥٩، المستصنفي ١/٩٤، البحر المحيط ١/٣٠٧، شرح الكوكب المنير ١/٤٤٨).

(٢) الشرط: هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. (شرح تنقّيح الفصول ص ٨٢).

وذلك كال موضوع بالنسبة للصلاة، وحضور الشاهدين لعقد النكاح، فال موضوع شرط لوجود الصلاة الشرعية التي يتربّع عليها آثارها من كونها صحيحة مجزئة للذمة، وليس الموضوع جزءاً من حقيقة الصلاة، وقد يوجد الموضوع ولا توجد الصلاة، وحضور الشاهدين في عقد النكاح لوجوده الشرعي، وقد يحضر الشاهدان ولا يعقد النكاح.

انظر في الشرط: (أصول البزدوي ٢/١٧٢، أصول الرخس ٢/٣٠٢، تقرير الوصول ص ١٠٩-١١٠، شرح تنقّيح الفصول ص ٨١، المستصنفي ٢/١٨٠، البحر المحيط ١/٣٠٩، إرشاد الفحول ١/٧٨، أصول الفقه لخلاف ص ١١٨).

والشُّرُوطُ مَانعٌ مِّنْهُ عَدْمٌ

القاعدة الرابعة والعشرون: وهي من القواعد المعلومة بالتبصر.

مثال ذلك: إذا صلى الإنسان وهو محدث فإن صلاته لا تصح لعدم وجود الشرط وهو الطهارة، وكذلك التفل المطلق إذا صلى في وقت النهي فإن صلاته لا تصح لوجود المانع.

وكذلك في المعاملات مثلاً إذا باع بيعاً مت شروطه ولكنها بعد نداء الجمعة الثاني وهو ما يجب عليه الجمعة، فإن البيع لا يصح لوجود المانع، وكذلك في النكاح من تزوج امرأة بدون ولد فـإن النكاح لم يصح لعدم توفر الشروط ولو تزوجها بتضام الشروط ولكنها في العدة. أي في عدة رجل آخر لم يصح النكاح لوجود المانع^(١).

(١) المانع هو: ما رتب الشرع على وجوده العدم. وهو قسمان:

(أ) مانع للحكم: وهو أن يقع فعل من المكلف يستوجب حكماً شرعاً بأن وجد في ذلك الفعل تحقيق الأسباب الموجبة لذلك الحكم، فوضعت الشريعة (مانعاً) دون تنفيذ ذلك الحكم.

مثاله: قوله عليه السلام: **«لا يقتل والد بولده»**, فهذا (مانع) عند جمهور العلماء من إقامة القصاص على الوالد إذا قتل ابنه عمداً، فمع استيفاء الوالد لشروط القصاص فقد جعلت الشريعة أبوته مانعة من القصاص.

(ب) مانع للسبب: وهو أن تكون الشريعة قررت حكماً تكليفياً بناءً على وجود سبب اقتضى وجوده وجود ذلك الحكم، لكن عرض دون إعمال ذلك السبب (مانع) أسقط السبب والحكم.

مثاله: مكلف ملك نصاب الزكاة وحال الحال عليه عنده، لكنه جمع ذلك المال لدين عليه، فظاهر الأمر وجوب تنفيذ حكم إخراج الزكاة لوجود السبب المقتصي لذلك وهو ملك النصاب، لكن عرض لذلك السبب (مانع) من الاعتبار فالغاء، وهو (الدين) فقد صح عن النبي عليه السلام أنه قال: **«لا صدقة إلا عن ظهر غنى»**. والله عز وجل جعل في أصناف الزكاة الغارمين، وصاحب الدين غارم، فاستقام أن لا تجب عليه الزكاة وإن وجد سبب الوجوب وهو بلوغ النصاب، لأنه إنما يجمع لأجل الدين.

انظر في المانع: (تيسير علم أصول ص ٥٩)، شرح تنقية الفصول ص ٨٢، البحر المحيط ١ / ٣١٠، إرشاد الفحول ١ / ٧٩، نشر البنود ١ / ٣٤، مراقي السعودية ص ٧٣).

والظُّنُونُ فِي الْعِبَادَةِ الْمُعْتَبِرُ ﴿٦﴾ وَنَفْسُ الْأَمْرِ فِي الْعُقُودِ اعْتَبَرُوا

القاعدة الخامسة والعشرون: مما قاعدتان من القواعد الأصولية، وربما تكونان أيضاً من القواعد الفقهية وهي: هل المعتبر ما في ظن المكلَّف في تصرفه أو المعتبر ما في نفس الأمر؟ الغالب أن المعتبر في العبادات الظن^(١). وفي المعاملات ما في نفس الأمر.

مثال ذلك: رجل غالب على ظنه أنه طاف سبعة أشواط. يبني على هذا الظن وإذا قدر أنه لم يطف إلا ستة أشواط فإنه لا يلزمته شيء لأن هذه المعاملة بينه وبين ربها لأن الله تعالى محل العفو والسماح.

كذلك أيضاً لو أفتر بظن غروب الشمس ولم يبق له الأمر حتى لو فرض أنه في نفسه أنه أفتر قبل غروب الشمس. وعلى هذا فقس.

أعطى زكاته لشخص بظن أنه أهل لزكاته فيجزئ حتى لو تبين فيما بعد أنه ليس أهلاً للزكاة.

(١) الظن: تجويز أمررين فيما زاد لأحدهما مزيه على سائرها.

قال الباقي: والظن في كلام العرب على قسمين:

أحدهما: أن يكون يعني العلم، من ذلك قوله تعالى: «إِنِّي ظَنَّتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابَهُ» (سورة الحاقة: ٢٠). وهذا القسم قد دخل في باب العلم.

والثاني: ليس يعني العلم ولكنه من باب التجويز. وللمظنون مزية على سائر الوجوه التي يتعلق بها التجويز وهذا الجنس هو الذي حدتنا.

ولا يصح الظن ولا الشك في أمر لا يتحمل إلا وجهاً واحداً، وإنما يصح فيما يتحمل وجهين فأكثر من ذلك، فإن قوى تجويز أحد الوجوه التي يتعلق بها التجويز كان ظناً، وإن استوت كأن شكاً.

والظن في نفسه يختلف، فيقوى تارة ويضعف أخرى ما لم يبلغ حد مساواة هذا الوجه غيره من الوجوه، فيخرج بذلك عن أن يكون ظناً. انظر: (الحدود ص: ٣، التعريفات ص: ١٨٧، اللمع ص: ٣، الورقات ص: ١٦، شرح تقييم الفصول ص: ٦٣، شرح الكوكب المنير ص: ٧٤/١، تقريب الوصول ص: ٤٦، المنهاج ص: ١١، تشنيف المسامع ص: ١٨٢).

أما في العقود فقالوا: إن المعتبر دعواه نفس الأمر. ومثلوا لذلك: رجلاً باع شيئاً يطنه لغيره ثم تبين أنه له. قالوا: فالبيع صحيح لأن العبرة بما في نفس الأمر.

رجل (١) لزيد وهو وارث زيد، لكنه لم يعلم بموته ثم علم أنه مات. قيل أن يبيع هذه السيارة التي ورثها منه. فالبيع صحيح لأن العبرة بما في نفس الأمر في المعاملات.

لَكُنْ إِذَا تَبَيَّنَ الظَّنُّ خَطَا ❁ فَابرئِ الذَّمَّةَ صَحْحَ الْخَطَا

هذا البيت والذي بعده تتمة للسابق وهي في العبادات فيما يمكن تلافيه وتداركه. مثل أن يصلني ويظن أنه على وضوء ثم تبين أنه لم يتوضأ، فهنا يجب عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة.

غلب على ظنه أربعاً ثم تبين له بعد ذلك أنه إنما صلى ثلاثة يجب عليه أن يكمل أربعاً إن علم في زمن قريب أو يعيد الصلاة من أولها إن علم بعد زمن بعيد.

كَرَجْلٍ صَلَى قُبْيَلَ الْوَقْتِ ❁ فَلَيُعَدِ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْوَقْتِ

هذا مثال لما سبق. رجل صلى قبل الوقت يظن أن الوقت قد دخل، ثم تبين أن الوقت لم يدخل، فإنه يعيد الصلاة وتكون الصلاة الأولى نافلة له.

وَالشَّكُّ بَعْدَ الْفِعْلِ لَا يُؤْثِرُ ❁ وَهَكَذَا إِذَا الشُّكُوكُ تَكْثُرُ

القاعدة السادسة والعشرون: وهي أن الشك^(٢) بعد الفراغ من العبادة لا يؤثر.

(١) ياض في الأصل.

(٢) الشك هو: تحويل أمرتين لا مزية لأحدهما على الآخر (تشريف المسامع ص ١٨٢)، شرح العضيد ٦١/١، المنهاج ص ١١، الحدود ص ٢٩، التعريفات ص ١٤٣، تقريب الوصول ص ٤٦، العدة ٨٣/١ = إرشاد الفحول ص ٥).

مثال ذلك: صلى إنسان ثم بعد الفراغ من الصلاة شك. هل أنه صلى ثلاثة أو أربعاً. فإن هذا الشك لا يؤثر. وكذلك بعد الفراغ من الطواف إذا شك: هل أنه طاف ستة أشواط أو سبعة أشواط فإنه لا يؤثر، وكذلك إذا كانت الشكوك كثيرة يعتريه في كل عبادة يفعلها فإن ذلك لا يؤثر لأن كونه يتعدد في كل عبادة يفعلها دليل على أن الرجل عنده وسوسان ، فالوسوسان مرفوع شرعاً لا أثر له.

= ثم إن هذه قاعدة عظيمة جداً من قواعد الفقه الإسلامي، بمحة الجذور في مختلف الأبواب، وتعتبر قاعدة عقلية أيضاً، ولذا ندر فيها الاستثناء، وقد استتبطها الفقهاء من أحاديث النبي ﷺ، ومنها ما يلي: عن عبادة بن تيم، عن عممه: أنه شكا إلى رسول الله ﷺ الرجل الذي يخلي إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: «لا ينتقل - أو لا ينصرف - حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحًا»، وعن عبد الله بن زيد قال: شكى إلى النبي ﷺ الرجل الذي يخلي إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، قال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحًا».

يقول الإمام الطاطي - رحمه الله - في (المعالم ١/١٢٩) عند تعليقه على الحديث الأول: وفي الحديث من الفقه: أن الشك لا يزحزم اليقين. ١-هـ.

وقال الإمام النووي - رحمه الله - عند شرح حديث عبد الله بن عباس: وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه، وهي أن الأشياء يحكم بيقايتها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطارئ عليها. ١-هـ (شرح النووي على صحيح مسلم ٤/٤٥٠-٤٦٥).

ونص عليها الإمام ابن عبد البر، وبنيه على تدبرها في مواضع من (التمهيد) ومنها ما جاء في شرحه للحديث الآتي: «عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاً أم أربعاً؟ فليصل ركعة، وليسجد سجدين وهو جالس قبل التسلیم...» الحديث قال أبو عمر: وفي هذا الحديث من الفقه أصل عظيم جسيم مطرد في أكثر الأحكام وهو أن اليقين لا يزيله الشك، وأن الشيء مبني على أصله المعروف حتى يزيله يقين لاشك معه، وذلك أن الأصل في الظاهر أنها فرض بيقين أربع ركعات، فإذا أحروم بها ولزمه إتمامها، وشك في ذلك، فالواجب الذي قد ثبت عليه بيقين لا يخرجه منه إلا بيقين، فإنه قد أدى ما وجب عليه من ذلك.

وأجمع العلماء أن من يقين بالحدث وشك في الوضوء أن شكه لا يفدي فائدة وأن عليه الوضوء فرضاً، وهذا يدل على أن الشك عندهم ملغي، وأن العمل على اليقين عندهم، وهذا أصل كبير في الفقه، فتدبره وقف عليه. ١-هـ (التمهيد ٥-١٨/٥-٢٧٠) انظر في هذه القاعدة: (شرح السير الكبير للسرخسي ٤/١٥٥١، الأشباه والنظائر لابن تحييم ص ٦٠، الأشباه والنظائر للسيوطى ص ١٨٨، كشف النقانع ١/٢٣، الفروق ١/١١١، شرح الكوكب المنير ٤/٤٤٣، المنشور في القواعد ٣/١٣٥، الميسوط للمرخس ١/١٢١).

أو يَكُ وَهُمَا مِثْلَ وَسُوَاسٍ فَدَعْ ﴿٢﴾ لَكُلَّ وَسُوَاسٍ يَجِي بِهِ لَكَعْ

هذه تسمة للبيت السابق: وهو أن الشك إذا كان وهماً، والوهם هو الطرف المرجوح في الشك^(١)، فإن شك شكاً مرجحاً فهذا وهم لا ينفت إليه لأنه لا أثر له. مثل الوسواس. قوله «فدع» يعني اترك كل وسواس يجيء به. «لكع» أي يجيء به الشيطان، اللкуج يعني اللئيم ولا أحد الأئم من الشيطان الرجيم، وبهذا يتبين أن الوسواس لا أثر له في أمور ثلاثة: إذا كان بعد الفراغ من العبادة، وإذا كان كثيراً، وإذا كان مجرد وهم. وهو الشك المرجوع كما سبق.

ثُمَّ حَدِيثُ النَّفْسِ مَعْفُوْفًا ﴿٣﴾ حُكْمَ لَهُ مَا لَمْ يُؤْثِرْ عَمَلاً

القاعدة السابعة والعشرون: وهي أن حديث النفس وهو ما يحدث ذلك الإنسان نفسه، معفو عنه إلا إذا حصل عمل أو قول، فإنه يعمل بمقتضى ذلك القول والعمل. دليل ذلك قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَحْبَرُ عَنْ أَمْتِي مَا حَدَثَتْ بِهِ أَنفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»^(٢)، فلو حدث الإنسان نفسه بطلاق زوجته مثلاً فإنه لا عبرة بذلك ولا أثر لذلك الحديث، ولو حدث نفسه يشرب الخمر فإنه لا أثر لذلك ولا إثم بهذا الحديث، ولو حدث نفسه أن يسرق ولكنه لم يسرق فإنه لا أثر لهذا ودليله والحديث الذي ذكرته.

وَالْأَمْرُ لِلْفَوْرِ فَبَادِرُ الزَّمْنَ ﴿٤﴾ إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ فَاسْمَعْ

القاعدة الثامنة والعشرون: وهي أنه إذا أمر الله رسوله بشيء فإنه للفور. يعني

(١) انظر: شرح الكوكب ١/٧٤، تشنيف المسامع ص ١٨٢، الشرح الكبير ١/٢٨٤.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العنك (٤٩)، باب الخطأ والنسيان في العناق والطلاق ونحوه (٦)، الحديث (٢٥٢٨) وسلم في كتاب الإيمان/باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر (٥٨)، الحديث (١٢٧/٢٠١).

يجب على الإنسان أن يفعله فوراً من حين أن يوجد سبب الوجوب ويكون قادرًا على ذلك^(١).

ثم أشار إلى كونه على (الفور)^(٢) بقوله: «فبادر الزمن» يعني أن الزمن يضي ويتشي، فبادر قبل أن يفوت. فهذا تعليل لكون الأمر للفور، أما الدليل فهو أن النبي ﷺ أمر أصحابه عام الحديبية أن يحلقوا ويحلوا ولكنهم تأخروا رجاء أن يحدث لهم نسخ فغضب النبي ﷺ لذلك. فكان هذا دليلاً على أن أمر المطلق يكون للفور^(٣) ، ولو أثنا قلنا يجوز التأخير لترامت المأمورات وكثرت وعجز الإنسان عنها.

وَالْأَمْرُ إِنْ رُوعِيَ فِيهِ الْفَاعِلُ ❁ فَذَاكَ نَوْعَيْنَ وَذَاكَ الْفَاضِلُ

القاعدة التاسعة والعشرون: وهي إذا أمر الله تعالى ورسوله ﷺ بالأمر وكان يقصد منه أن يفعله كل واحد. فهذا يسمى فرض عين^(٤) ، وهو أفضل من فرض

(١) هل الأمر يقتضي الفورية أم لا؟

راجع تحقيق هذه المسألة في: -(العاصد على ابن الحاجب ٢/٨٣، نهاية السول ٢/٣٧، الإبهاج، ٢/٣٦، شرح اللمع ١/٢٣٤، إرشاد الفحول ص ٩٩، تيسير التحرير ١/٣٥٦، التوضيح على التنبيح ٢/١٨٨، المعتمد ١/١٢٠، شرح تبيح الفصول ص ١٢٨، المستصنفي ٢/٩، البرهان ١/٢٣١، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٩، الآيات البينات ٢/٢٢٣، فواتح الرحموت ١/٣٨٧، التبصرة ص ٥٣، اللمع ص ٨، الأحكام للأمدي ٢/٣٠، الأحكام لابن حزم ١/٢٩٤، جمع الحوامع ١/٣٨١، المسودة ص ٢٤، العدة ١/٢٨٢، أصول السرخسي ١/٢٨، المحصول ١١/٢٩٤-٢/١٨٩، كشف الأسرار ١/٢٥٤) والقول بأن الأمر للفور، هو رأي بعض الشافعية كأبي بكر الصيرفي، والقاضي أبي بكر الطبرى، وأبي حامد، وأبي بكر الدقاق، وهو قول الظاهري وبعض الخفيف.

(٢) الزيادة من عندي ولعل السياق يقتضيها.

وارجع إن شئت إلى كتاب «الواجب الواسع عند الأصوليين» للدكتور عبد الكريم بن علي النملة.

(٣) أما الأمر المقيد بوقت أو سبب فلا يقتضي الفور، بل يجوز التأخير كالصلة إذا أخرت إلى آخر الوقت، وقضاء الصوم إذا فات.

(٤) انظر: التمهيد للإسنوبي ص ٧٤.

الكافية^(١) وكذلك سنة العين أفضل من سنة الكفاية. ووجه ذلك أن الله تعالى أمر بها كل واحد من الناس.

وأما ما قصد به الفعل دون الفاعل فهو كفاية إذا قام به من يكفيه سقط الإثم عن الباقيين.

ومن فروض العين الصلوات الخمس والزكاة وبر الوالدين ونحوها، ومن فروض الكفاية الأذان والإقامة والجهاد في سبيل الله وطلب العلم العام وما أشبه ذلك، وفرض الكفاية هو ما يطلب به إيجاد الفعل بقطع النظر عن الفاعل. ولهذا قال:

وَإِنْ يُرَا الفِعْلُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ ﴿٩﴾ عَنْ فَاعِلٍ فَذُو كِفَائِيَةٍ أُثْرٌ

ثم قال عفا الله عنه:

وَالْأَمْرُ بَعْدَ النَّهْيِ لِلْحِلِّ وَفِي ﴿٩﴾ قَوْلُ رَفِعِ النَّهْيِ حُذْبِهِ تَضِي

القاعدة الثالثون: وهي إذا أمر بعد النهي فأكثر الأصوليين يقول إنه للإباحة ولا يعود إلى حكمه الأول الذي قبل النهي، لأن النهي ورد على الحكم الأول فنسخه ثم ورد الأمر به بعد النهي فصار للإباحة؛ مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ^(٩) فِإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَاتَّشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (سورة الجمعة: ٩-٨). فالامر بالانتشار في الأرض وطلب الرزق للإباحة.

(١) فرض الكفاية أو الواجب الكفائي: هو ما قصد الشارع بطلبه مجرد حصوله من غير نظر إلى ذات فاعله، فإذا فعله البعض سقط عن الباقيين وإذا لم يفعله أئم الجميع. أو هو: ما يتحتم حصوله من غير نظر إلى ذات فاعله، بحيث إذا فعله البعض سقط الطلب والإثم عن الباقيين.
انظر: جمع الجواب ١/١٨٢، مقدمات أصولية ص ١٥٩، المستصفى ٦/٢، نهاية السول ٩٣/١، الإيهاج ١/١٠٠، شرح تنقية الفصول ص ١٥٥، البحر المحيط ١/١٣٤.

وعلى القول الثاني لرفع النهي ومن المعلوم أن طلب الرزق مأمور به لسد حاجة الإنسان وحاجة من يعوله، فيكون الأمر بذلك للندب، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَّتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (سورة المائدة: ٢) بعد قوله: (لا تحلو شعائر الله) ... إلخ فأمر بالاصطياد بعد الخل وهو للإباحة لأن الصيد من قسم المباح^(١).

وَافْعُلْ عِبَادَةً إِذَا تَنَوَّعَتْ ❁ وَجْهُهُمَا بُكْلُ مَا قَدْ وَرَدَتْ
لِتَفْعَلَ السُّنْنَةَ فِي الْوَجْهَيْنِ ❁ وَتَحْفَظَ الشَّرْعَ بِذِي النَّوْعَيْنِ

القاعدة الحادية والثلاثون: أنه إذا وردت العبادة على وجوه متعددة. هل الأفضل أن نختار واحداً نمشي عليها أم نأخذ بكل ما ورد؟ في هذا خلاف بين العلماء والراجح أن نعمل بهذا تارة وبهذا تارة - وذلك مثل أدعية الاستفتاح في الصلاة، وألفاظ الأذان، وأنواع التسبيح بعد الصلاة، وألفاظ التشهد وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وهو الصحيح لأن فيه فائدتين اثنين ذكرهما الناظم وهما: الإتيان بالسنة بوجهيها، وحفظ الشرع بالعمل بالنوعين لأننا إذا لم نعمل بأحدهما نسي وضاع.

وَالزَّمْ طَرِيقَةَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى ❁ وَخُذْ بِقَوْلِ الرَّاشِدِينَ الْخُلَفَاءِ

القاعدة الثانية والثلاثون: وهي لزوم طريقة النبي ﷺ يعني: يجب على الإنسان أن يتبع سنة النبي عليه الصلاة والسلام لقول الله تعالى أيضاً: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (سورة الحشر: ٧). ولقوله تعالى أيضاً:

(١) سبق الكلام على هذه المسألة بالتفصيل في البيت رقم (٢٤) هامش رقم (٣).

(٢) سمي نبياً لنبوته، وهو الارتفاع على سائرخلق (الصحاح ٢٥٠٠ / ٦) أو لإنبائه وهو الإخبار للناس عن الله تعالى (لسان العرب ٣٠٣ / ١٥).

﴿فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (سورة النور: ٦٣)، ولقوله عليه السلام: «ما نهيتكم فاجتنبوا وما أمرتكم فأتوا منه ما استطعتم»^(١) وقوله: «وخذ بقول الراشدين الخلفاء الأربع» أبو بكر وعمر وعثمان وعلى شيعتهم أجمعين. قيل إن قولهم حجة وفعلهم ليس بحجة لأنهم غير معصومين. والظاهر أن قولهم حجة وفعلهم حجة أيضاً لأنهم أقرب إلى الصواب من غيرهم فمن بعدهم من الخلفاء قولهم بحجة وهو الراجح.

قول الصحابي حجة على الأصح ﴿مَا لَمْ يُخَالِفْ مِثْلَهُ فَمَا رَجَحْ﴾

القاعدة الثالثة والثلاثون: وهي قال الصحابي قوله حجة أم ليس بحجة. اختلف العلماء في ذلك على قولين: القول الأول: أن قول الصحابي حجة، لأن الصحابة خير القرون وأعلمهم بشريعة الله وأقربهم إلى عهد رسول الله عليه السلام فهم أقرب الناس إلى الحق. فإذا قال الصحابي قوله وقال من بعده. قدم قول الصحابي واحتج به.

وقيل: إن قول الصحابي ليس بحجة لأن الصحابي غير معصوم وكم من أقوال للصحابة كانت على خلاف ما جاءت به السنة فيعتذر لهم فيها، فإذا كانوا غير معصومين كانوا مثل غيرهم في الحجة.

وفصل بعضهم فقال: أما الصحابة الفقهاء المعروفين بالفقه والفتيا فهو لاء قولهم حجة لأنه لا شك أن علمهم أغزر وأوسع وأقرب إلى الصواب.

(١) سبق تخریجه.

وأما من كان مجرد صحبة ولم يعرف بفقهه ولا علم فإن قوله ليس بحججة وهذا القول المفصل أقرب إلى الصواب^(١) وعلى هذا فما في النظم ليس على إطلاقه أي: أن قولنا - قول الصحابي حجة - ليس على إطلاقه. وقولنا: «ما لم يخالف مثله فما رجح» يعني أنه يتشرط ليكون قول الصحابي حجة أن لا يخالف قول صحابي آخر مثله في الفقه والعلم. «فما رجح» أي فيتبع ما رجحه الدليل من كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، ويشرط شرط آخر لكنه معلوم وهو أن لا يخالف نصاً من كتاب أو سنة، فإن خالف نص الكتاب أو السنة فقوله ليس بحججة بل يعتذر له. قال ابن عباس رضي الله عنهما: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول قال رسول الله وتقولون قال أبو بكر وعمر.

وَحْجَةُ التَّكْلِيفِ خُذْهَا أَرْبَعَةٌ ﴿٤٩﴾ قُرْآنًا وَسُنَّةً مُثَبَّتَةً مِنْ بَعْدِهَا اجْمَاعٌ هُذِي الْأَمْمَةُ ﴿٥٠﴾ وَرَابِعُ الْقِيَاسُ فَافْتَهِ مِنْهُ

(١) المسألة فيها آراء أربعة على التفصيل الآتي:

الأول: أنه ليس بحججة مطلقاً. وينسب هذا القول إلى جمهور الأصولين، وهو قول الشافعي في الجديد، ورواية عن أحمد ورجحه الأمدي والغزالى والإمام الرازى، وابن الحاجب من المالكية، والكرخى من الحنفية. وانظر هذا القول وأدلة: المستصفى / ١، ٢٦١، المحسوب ص ٣٩٥ / ٣، ١٧٤ / ٢، التبصرة ص ٣٩٥، الإحکام للأمدي ١٤٩ / ٤، البرهان ١٣٥٩ / ٢، كشف الأسرار ٢١٧ / ٣، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢٨٧ / ٢، المسودة ص ٣٣٧، وأصول منذهب أحمد ص ٣٩٤.

الثاني: أنه حجة مطلقاً. وهذا قول المالكية وأكثر الحنابلة وبعض الحنفية وهو قول الشافعى في القديم. انظر هذا القول وأدله: شرح تفريح الفصول ص ٤٤٥، مختصر ابن الحاجب ٢٨٧ / ٢، المسودة ص ٢٧٦، القواعد والقواعد الأصولية ص ٢٩٥، إعلام الموقعين ٢ / ٢٥٥، تيسير التحرير ١٣٢ / ٣، أصول السرخسى ١٠٥ / ٢، فواتح الرحمن ١٨٦ / ٢، تخریج الفروع على الأصول ص ١٧٩، الإحکام لابن حزم ٨١٧ / ٢، المعتمد ٥٣٩ / ٢.

الثالث: أنه حجة إن خالف القياس. انظر: المحسوب ٢١٧ / ٣، البرهان ١٣٦١ / ٢، المسودة ص ٣٣١، شرح تفريح الفصول ص ٤٤٥، كشف الأسرار ٢١٧ / ٣، إرشاد الفحول ص ٢٤٣.

الرابع: أنه حجة إن انتشر بين الصحابة ولم يظهر مخالف.

وانظر: المحسوب ٢١٧ / ٣، نهاية السول ١٤٣ / ٣، الإبهاج ١٩٣ / ٣. والرسالة للشافعى ١٨١١-١٨٠٥، العدة ١١٧٨ / ٤، شرح اللمع ٧٤٢ / ٢، التبصرة ص ٣٩٥، التمهيد ٣٤٦-٣٣١ / ٣، المستصفى ١ / ٢٦٠-٢٧٤، البحر المحيط ٦٤-٥٣ / ٦، كشف الأسرار ٢١٩-٢١٧ / ٣، أصوات البيان ٢٧٤ / ٢.

القاعدة الرابعة والثلاثون: وهي أن حجة التكليف التي تكون بها التكليف للعبد أربعة: وهي القرآن والسنة والإجماع والقياس الصحيح. وهذه هي أدلة التكليف^(١) التي يكلف بها العبد فما ثبت بهذه الأدلة فإنه يعمل به.

وقوله: «أولها الكتاب» يعني بذلك القرآن الكريم^(٢)، فإنه أصل الأصول فما دلَّ عليه منطوقاً أو مفهوماً أو إشارة فإنه يجب الأخذ به، أي: يجب الاعتبار دليلاً.

ثم إن هذا الفعل الذي دل عليه الكتاب قد يكون واجباً^(٣) وقد يكون مندوياً^(٤)، وقد يكون حراماً^(٥)، وقد يكون مكروهاً^(٦)، وقد يكون مباحاً^(٧). لكن المهم أن نعتبره دليلاً.

(١) الأدلة جمع دليل فعيل بمعنى فاعل، من الدلالة وهي فهم أمرٍ من أمرٍ. والدليل في الاصطلاح: هو ما يمكن التوصل ب الصحيح النظر فيه إلى مطلوب خيري. (مذكرة أصول الفقه ص ٩٧، شرح الكوكب المنير ٥٢/١، بيان مختصر ابن الحاجب ٣٤/١).

(٢) هو الكلام المنزلي للإعجاز بسورة منه (نهاية السول ٢١٨/١) فخرج بـ (الكلام المنزلي) الكلام النفسي، وكلام البشر. وخرج بـ (الإعجاز) الأحاديث وسائر الكتب المنزلة، كالإنجيل، ومعنى (بسورة منه) أي أن الإعجاز يقع بأقصر سورة كالكتور.

والمراد بالإعجاز: ارتقاوه في البلاغة إلى حد خارج عن طرق البشر، ولهذا عجزوا عن معارضته عند تحديهم. وقيل في تعريف القرآن: هو الكلام المنزلي على الرسول المكتوب في المصاحف المقول إليها نقلأً متواتراً. (إرشاد الفحول ص ٢٩-٣٠). فخرج بـ (المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف) سائر الكتب. وخرج بـ (المقال إلى نقلأً متواتراً) القراءات الشاذة. وقيل: القرآن: هو اللفظ المنزلي على محمد عليه السلام للإعجاز بسورة منه المتبع بتلاوته. (جمع الجامع ٢٢٣/١، المتمهي لابن الحاجب ٣٣).

(٣)، (٤)، (٥)، (٦) سبق تعريفهم.

(٧) المباح هو: ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه. (البرهان ٣١٣/١، المستصفى ٦٦/١، المحصول ١٢٨/١، المسودة ص ٥٧٧، نهاية السول ٤٨/١، الحدود ص ٥٥، شرح تنقیح الفصول ص ٧١، العدة ١٦٧/١).

(الدليل الثاني) السنة^(١) ، يعني سنة الرسول ﷺ وهي إما قوله^(٢) أو فعله^(٣) ، أو إقراره^(٤) . وكل هذا سنة لأن النبي ﷺ معصوم أن يقر أحداً على الخطأ.

(١) السنة لغة: الطريقة والعادة والسيرة. (القاموس المحيط ٤/٢٣٧، المصباح المنير ١/٤٤٥) واصطلاحاً: ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير. (شرح التلويح ٢/٢، إرشاد الفحول ص ٣٣).

(٢) ويندرج تحته نوعان:

(أ) القول الصريح، كقوله ﷺ : «إما الأعمال بالنيات».

(ب) ما فيه معنى القول، كقول الصحابي: (أمر رسول الله ﷺ بكذا) (نهى رسول الله ﷺ عن كذا) فهذه صيغة فيها معنى القول، لأن الأمر والنهي إما يقعان عادة بالقول.

ومن هذا قول الصحابي: (أمرنا بكذا) ونهينا عن كذا) على الأصح، وهو مذهب الشافعية وغيرهم على أن الأمر والنهي رسول الله ﷺ خلافاً للحنفية. (تيسير علم أصول الفقه: ص ١٢٦).

(٣) أنواع الأفعال النبوية خمسة، وهي:

(أ) ما وقع من الأفعال استئلاً منه ﷺ لا أمر به كسائر أمته، مثل: إقامته الصلاة، وصومه رمضان وحجه البيت، ونحوها، فهذه أفعال تساوى فيها مع غيره من المكلفين، فليست داخلة فيما يقال: قُصد به التشريع، بل يقال: قصد به الامثال.

(ب) ما وقع من الأفعال **جبلة** بحكم بشرته ﷺ من قيام وقعود ونوم وركوب وسفر... الخ فحكم هذه الأفعال أنها لا تعد من التشريع، لوقوعها في العادة من غير قصد أو عمقضي الحاجة والضرورة.

(ج) ما وقع من الأفعال مقصوداً به التسبّب لكنه قام دليلاً على اختصاصه به ﷺ دون أمته، كوصلاته الصوم، وزيادته على أربع في الجمع بين النساء. فحكم تلك الأفعال بقاوتها على الخصوصية.

(د) ما وقع من الأفعال بياناً لمجمل في الكتاب، كصفة الصلاة، والحج، فحكم هذا النوع من الأفعال أنها شرائع للأمة، فإنها مندرجة تحت عموم قوله تعالى: «وأنزلنا إليك الذكر لتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْ إِلَيْهِمْ» (سورة النحل: ٤٤).

(هـ) ما وقع من الأفعال ابتداءً، وليس هو بواحد مما تقدم، فهذا قسمان:

١ - ما ظهر فيه قصد القرابة، كصلاة التطوع وصدق التطوع، ونحو ذلك، فلووضح معنى القرابة فيه فهو تشريع عام، قال تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرِ وَذِكْرَ اللَّهِ كَثِيرًا» (سورة الأحزاب: ٢١).

٢ - ما لم يظهر فيه وجہ القرابة، فغايتها أن يكون متربداً بين عبادة وعادات، فمفادي على أقل تقدير إباحة ذلك الفعل للأمة حيث أن النبي ﷺ فعله، والإباحة تشريع.

(٤) السنة التقريرية يقصد بها سكت النبي ﷺ وتركه الإنكار على قول أو فعل وقع بحضوره، أو في غيبته وبلغه، أو تأكيده الرضا باظهار الاستبشار به أو استحسانه.

(والدليل الثالث) هو الإجماع^(١) ، وهو إجماع هذه الأمة، وهو اتفاق مجتهدي هذه الأمة على حكم من الأحكام أو فعل من الأفعال.

فاجماع هذه الأمة حجة لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَعَصَّبُ غَيْرُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولَهُ مَا تَوَلَّٰ مَا تَوَلَّٰ وَنَصْلُهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٢)

(سورة النساء: ١١٥).

= ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها : أنها ذكر عندها ما يقطع الصلاة، فقالوا: يقطعها الكلب والحمار والمرأة، قالت: لقد جعلتمونا كلاماً؛ لقد رأيت النبي صلوات الله عليه وسلم يصلی وإنی لبینه وهو في القبلة وأنا مضطجعة على السرير، فتكون لي الحاجة فأكره أن أستقبله، فأنسل انسلاً. (تيسير علم أصول الفقه ص ١٣٥).

(١) الإجماع لغة: العزم. قال تعالى: «فَاجْمِعُوهُ أَمْرَكُمْ» (سورة يونس: ٧١)، أي: اعرفوا. (المصباح المير ١٧١/١، القاموس المحيط ص ١٥/٣).

وللإجماع تعريفات أخرى غير الذي ذكره المصنف - رحمة الله - انظرها في: (اللمع ص ٨٤، المستصفى ١٧٣/١، الأحكام للأمدي ١٩٥/١، المحصول ٢٠/١٢، شرح تنقية الفصول ص ٣٢٢، مختصر ابن الحاجب ٢٩/٢، كشف الأسرار ٣/٢٢٦، تيسير التحرير ٣/٢٢٤ شرح اللمع ٢٦٥، شرح النهاج ٥٧٨/٢، والعدة ١٠٤٧/٤، التمهيد لأبي الخطاب ٣/٢٤ الإيضاح ص ٣٢، الحدود ص ٦٣، الإبهاج ٣٨٩/٢، التلويع على التوضيح ٢/٤١، التمهيد للإسنوي ص ٤٥، شرح الكوكب المنير ٢١٠/٢، الوجيز ص ٦١، تقريب الوصول ص ١٢٩، جمع الجوامع ٢/١١٧، إرشاد الفحول ص ٧١، فواتح الرحمن ٢١١/٢، الآيات البينات ٣/٢٨٧).

ويتنوع الإجماع إلى: إجماع صريح، وإجماع سكتي. والإجماع الصريح إما قولى وإما عملى.
فالإجماع الصريح القولى: هو أن يثبت الاتفاق من جميع المجتهدين على حكم شرعى بالقول، وإبداء الرأى صراحة بفتوى أو قضاء.

والإجماع السكتى: هو أن يقول بعض أهل الاجتئاد بقول، وينتشر ذلك في المجتهدين من أهل ذلك العصر فيسكنون ولا يظهر منهم اعتراف ولا إنكار، وفي حجيته مذاهب كثيرة.
انظر: (المستصفى ١٢١/١، الأحكام للأمدي ١/٢٨٢، شرح العضد ٢/٣٧، جمع الجوامع ٢/١٦٣)، التقرير والتجير ١/١٠١٣، فواتح الرحمن ٢/٢٢٢، كشف الأسرار ٢/٩٤٨، التلويع على التوضيح ٢/٤١، روضة الناظر ١/٣٨١، إرشاد الفحول ص ٨٤).

(٢) قال في شرح النهاج بعد ذكره الآية: «جمع بين مشاقة الرسول ومتابعة غير سبيل المؤمنين في الوعيد، فتكون متابعة غير سبيل المؤمنين محمرة فيجب اتباع سبيل المؤمنين، إذ لا مخرج عن اتباع غير سبيل المؤمنين واتباع سبيلهم فإذا كان الأول محراً يكون الثاني واجباً. ١٥٨٥ (٢/٢).

ولقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تَؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (سورة النساء: ٥٩)، قوله: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (سورة النساء: ٥٩). يدل على أننا إذا أجمعنا على شيء فإنه حجة.

(والرابع القياس الصحيح) هو القياس الذي توفرت فيه شروط أي شرط القياس^(١). والدليل على أن القياس حجة قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ

(١) اختلف الأصوليون في تعريف القياس تبعاً لاختلافهم في أنه: هو دليل شرعى كالكتاب والسنة، نظر المجهد أو لم ينظر، أو هو عمل من أعمال المجهد فلا يتحقق إلا بوجوده؟ فمن ذهب إلى الأول كالأمدي، وابن الحاجب وغيرهما، عرفه بأنه: مساواة فرع الأصل في علة حكمه، أو ما يقرب من ذلك.

ومن ذهب إلى الثاني، كالباقلاني، والرازي والبيضاوى وغيرهم، عرفه بما يفيد أنه عمل من أعمال المجهد، مثل تشبيه فرع بأصل لوجود العلة فيه أو: بذل الجهد في استخراج الحكم؛ أو: إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتقاكهما في علة الحكم عند المثبت، واحتاره البيضاوى. انظر تعريفات الأصوليين للقياس في: (المحصول ٢٣٦/٢، المعتمد ١٩٥/٢، البرهان ٧٤٥/٢، الإبهاج ٥/٣، المجموع ٥٣، المهاج ص ٨٩، نهاية السول ٣/٣، منهاج العقول ٣/٣، الوجيز للكراماستي ص ٦٤، جمع الجواب ٢٠٢/٢، تيسير التحرير ٣/٢٦٤، إرشاد الفحول ص ١٩٨، مختصر الطوخي ص ١٤٥، مختصر ابن الحاجب ٢٠٤/٢، المستصنفي ٢٢٨/٢، فواتح الرحموت ٢٤٦/٢، شرح تنقية الفصول ص ٣٨٣، شرح الكوكب ٦/٤، كشف الأسرار ٢٦٨/٣، التلويح على التوضيح ٢/٥٢، التعريفات ص ١٥٩، الإحکام للأمدي ٢٦٢/٣، غایة الوصول ص ١١٠، تقریب الوصول ص ١٣٤، الآیات البینات ٤/٢، متنهی السول (١/٣) البحیر المحیط ٨/٥، میزان الأصول للسمرقندی ص ٥٥٣، المنخول ص ٣٢٤، أصول السرخسی ٢/١٤٣، الروضۃ ص ٢٧٥، التمهید لأبی الخطاب ٣٥٨/٣).

وللقياس أنواع:

منها: قياس الإخالة (الإيضاح ص ٣٤) ومنها: القياس الجلي (جمع الجواب ٢/٣٣٩). شرح الكوكب المنيز ٤/٢٠٧، فواتح الرحموت ٢/٣٢٠) ومنها: القياس الخفي (تذکیر الناس بما يحتاجون إليه من القياس للدكتور محمد الحفناوى ص ٥٩، القياس للدكتور صلاح زيدان ص ٤) ومنها قياس الدلالة (شرح العضد ٢/٢٠٥، تذکیر الناس ص ٢٥). ومنها: قياس الشبه (شرح المحلي على الورقات مع حاشية النسمات ص ١٤٧) ومنها: القياس الظني (نهاية السول ٢/٢٢، نبراس العقول ص ١٨٠، القياس لزيدان ص ٤١). ومنها: قياس العلة (الإحکام للأمدي ٤/٤) ومنها: قياس العكس (شرح العضد =

بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ (سورة الشورى: ١٧) والميزان هو ما توزن به الأشياء، وكذلك الأمثال التي ضربها الله عز وجل فإن جميعها يقوم على القياس لأنها تشبيه شيء بشيء، وجاءت السنة كذلك بإثبات القياس مثل قوله عليه الصلاة والسلام لمن استفتته أن تصوم عن أمها نذراً. قال: «أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يجزي عنها؟»^(١) قالت: نعم. قال: «فدين الله أحق أن يقضى»^(١).

وَاحْكُمْ لِكُلِّ عَامِلٍ بِنِيَّتِهِ ❁ وَاسْدُدْ عَلَى الْمُحْتَالِ بَابَ حِيلَتِهِ

القاعدة الخامسة والثلاثون: وهي أن لكل عامل ما نوى، والعمل يشمل القول والفعل بل ويشمل عمل القلب وهو إرادته. وهذه القاعدة - وهي الحكم على الإنسان بنيته مستفاد من قول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرَءٍ مَا نَوَى»^(٢)، ولهذا يقرن العلماء كثيراً من الأشياء بالنية حتى في باب المعاملات. وقوله: «واسدد على المحatal باب حيلته» يعني أن من أراد التحليل على محارم الله بما فعل فاسدد عليه باب الحيلة، وهي التوصل إلى اسقاط الواجب أو فعل المحرم بطرق خفية ظاهرها الإباحة وحقيقة التحرير^(٣).

= ٢٠٥ / ٢) ومنها: القياس في معنى الأصل (الإيضاح ص ٣٣) ومنها: القياس القطعي (تذكير الناس ص ٩١، الإيهاج ١٨ / ٣) ومنها: القياس المرسل (البرهان ١١٣ / ٢، البحر المحيط ١٤٨ / ٥)

(١) أخرجه أحمد: (٢١٢ / ١)، (٤٢٩ / ٦). وصححه الألباني: في صحيح النسائي برقم (٢٦٣٢).

(٢) أخرجه البخاري: (٦٦٨٩). ومسلم: (١٩٠ / ٧).

(٣) الحيلة: اسم من الاحتيال. وهي: التي تحوّل المرء عما يكرهه إلى ما يحبه. (التعريفات ص ١٢٧). وقيل: الحيلة: تقديم عمل ظاهر الجواز لإبطال حكم شرعى وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر. (المواقفات ٢٠١ / ٤).

مثال ذلك: من يهب ماله عند رأس الحول فراراً من الزكاة، فإن أصل الهبة على الجواز، ولو منع الزكاة من غير هبة لكان ممنوعاً، فإن كل واحد منها ظاهر أمره في المصلحة أو المفسدة، فإذا جمع بينهما على هذا القصد صار مآل الهبة المنع من أداء الزكاة، وهي مفسدة، ولكن هذا بشرط القصد إلى إبطال الأحكام الشرعية.

فمثلاً التحيل على إسقاط الواجب: أن يسافر الإنسان في رمضان من أجل أن يفطر. فنقول له: إن سفرك حرام وفطرك حرام ولا تنفعك هذه الحيلة. وهذا في حق الله عز وجل.

وقد تكون الحيلة في إسقاط حق واجب للمخلوق. مثل: أن يبادر المشتري للشخص الذي فيه الشفعة فيوقفه ليتحيل لإسقاط الشفعة على الشريك فهنا نقول: الوقف لا يصح والشفعة لا تسقط لأن عملك هذا حيلة لإسقاط واجب أخيك والحيلة لا تنفع.

وكذلك الحيلة على فعل المحرم، وهذا يوجد كثيراً في أبواب الربا. تجد بعض الناس لا يأتي الربا صريحاً، ولكنه يتحيل عليه كحالة العينة مثلاً^(١)، بأن يبيع سلعة بمائة إلى أجل ثم يشتريها بثمانين نقداً، فهذا بأنه أعطى ثمانين بمائة لكنه تحيل على ذلك بالعقد الصوري الذي عقده.

وتنقسم الحيلة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا خلاف في بطلانه، كحيل المنافقين والمراين.

ومثال ذلك: ما سجله القرآن الكريم على المنافقين الذين اتخذوا مسجد الضرار. وأيضاً الحيل على أحد أموال الناس بالباطل وجعل ما ليس بشرعي لابساً المظهر الشرعي ومن ذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ: «لَا يُجْمِعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفْرِقُ بَيْنَ مُجَمِّعٍ خَشِيَّةَ الصَّدْقَةِ»، فهذا نهي عن الاحتيال لإسقاط الواجب أو تقليله. وهذه الحيل وأمثالها لا يسترِيب مسلم في أنها حرام من كبائر الإثم وأقبح المحرمات وهي من التلاعيب بدين الله، واتخاذ آياته هزواً. (أعلام الموقعين ٢٩١/٣).

الثاني: ما لا خلاف في جوازه، كالنطاق بكلمة الكفر حالة الإكراه.

قال تعالى: «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمانِهِ إِلَّا مِنْ أَكْرَهَ وَقْلَبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفَرِ صَدْرًا فَلَعْنَاهُمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ» (سورة النحل: ١٠٦)، قال ابن القيم: فهذه وأمثالها هي الحيل التي أباحتها الشريعة وهي تحيل الإنسان بفعل المباحث على تخلصه من ظلم غيره وأذاته، لا الاحتيال على إسقاط فرائض الله واستباحة محارمه. (طرق الحكمة ص ٤١).

الثالث: ما لم يتبيَّن بدليل قاطع موافقته لمقصد الشارع أو مخالفته، وهذا محل خلاف بين العلماء.

(قاعدة سد الذريع وأثرها في الفقه الإسلامي لـ محمود حامد عثمان ص ٧٢)

(١) للمصنف - رحمة الله - رسالة في هذه المسألة فارجع إليها.

فنقول له: أنت الآن أدركت إثم الربا وزدت على ذلك بالحيلة على فعل المحرم. ومن ذلك أيضاً التحيل لتحليل المرأة المطلقة ثلاثة بأن يتزوجها إنسان لا يرغب فيها، لكنه يريد أن يحللها لزوجها الأول ففي هذه الحال لا تخل الزوجة للأول لأن هذا احتال، والحيلة على شيء محرم لا تنفع.

فَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ * كَمَا أتَى فِي خَبَرِ الرَّثَقَاتِ

هذا البيت استدلال لقولنا في البيت السابق - واحكم لكل عامل بنيته .. وقد ذكرنا الحديث الدال عليه في البيت السابق وهو حديث «إنما الأعمال بالنيات» رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وهو حديث عظيم توزن به الأعمال الباطنة، وحديث عائشة رضي الله عنها: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» رواه مسلم^(١)، توزن به الأعمال الظاهرة، أي أن الأول ميزان لباطن الأعمال، والثاني ميزان لظاهر الأعمال، ولهذا قال العلماء رحمهم الله: أن الدين كله يدور على هذين الحديدين.

وَيَحْرُمُ الْمُضِيُّ فِيمَا فَسَدَ * إِلَّا بِحَجَّ وَاعْتِمَادًا

القاعدة السادسة والثلاثون: وهي أن العبادة إذا فسدت فإنه يحرم المضي فيها، بل يجب قطعها والتخلص منها لأن المضي فيها مع فسادها محاادة لله عن وجل ولرسوله

عَلَيْهِ السَّلَامُ

مثال ذلك: رجل كان يصلي ثم أحدث في أثناء صلاته فإنه يحرم عليه أن يمضي في صلاته، بل الواجب أن ينصرف فإن استمر كان آثماً إلّا في الحج والعمرة فإنه يجب المضي في فاسدهما.

(١) سبق تحريرجه.

وفساد الحج يكون بالجماع قبل التحلل الأول، وفساد العمارة يكون بالجماع قبل التحلل منها فإذا فسستا وجب المضي في الفاسد^(١) والقضاء^(٢) من العام القادر في الحج أو من حين انتهاء العمارة في العمارة، ولو جامع الإنسان في الحج ليلة العيد فهذا قد فسد حجه فيجب عليه إتمامه ثم يصح من العام القادر قضاء.

ولو جامع في العمارة بعد الطواف وقبل السعي فإنه يمضي فيها ثم يقضيها إذا فرغ منها لأنها فسست بالوطء.

(١) الفاسد والباطل يعني واحد وهو: مخالفة الفعل ذي الوجهين الشرع، أي الفعل الذي يقع تارةً موافقاً للشرع لاستجماعه ما يعتبر فيه شرعاً، وتارةً مخالفًا لانتفاء ذلك، عبادة كان كالصلة أو عقداً كالبسع. خلافاً لأبي حنيفة - رحمه الله - في قوله: مخالفة ما ذكر للشرع إن كانت لكون النهي عنه لا صله أي ما يتوقف عليه فهي (البطلان) كما في الصلاة بدون بعض الشروط أو الأركان، أو لوصفه فهي الفساد، كما في صوم يوم التحر للإعراض بصومه عن ضيافة الله للناس بلحوم الأضحى التي شرعها فيه.

قال الإسنوي: وبالبطلان والفساد متدا مرادفان، فنقول مثلاً: بطلت الصلاة وفسدت.

وقال أبو حنيفة: إنهما متبادران؛ فالباطل عنده: ما لم يشرع بالكلية، كبيع ما في بطون الأمهات، والفساد: ما يشرع أصله، ولكن امتنع لاشتماله على وصف كالربا، فإنه مشروع من حيث إنه بيع، ومنوع من حيث إنه يستعمل على الزيادة بحيث لو تركت الزيادة صحيحة البيع.

وقال الفتوحى: وبالبطلان والفساد متدا مرادفان، يقابلان الصحة، سواء كان ذلك في العبادات أو في المعاملات، فهمما في العبادات: عبارة عن عدم ترتيب الأثر عليها . . . وفرق أصحابنا وأصحاب الشافعى بين الباطل والفساد في الفقه في مسائل كثيرة. اهـ.

انظر: (التمهيد ٥٩، شرح الكوكب ٤٧٣/١، القواعد والموائد الأصولية ١١، الإحکام للأمدي ١/١٣١، التعريفات ٢١١، شرح تنقیح الفصول ٧٦).

(٢) القضاء: هو إيقاع العبادة بعد وقتها المعين لها شرعاً. فالإيقاع: جنس في التعريف يشمل القضاء والأداء والإعادة، وإضافة العبادة إلى الإيقاع يخرج العاملة فلا توصف بقضاء ولا بغيره. وإيقاع العبادة بعد وقتها المعين لها شرعاً، قيد في التعريف مخرج للأداء فإنه: إيقاع العبادة في وقتها المقدر لها شرعاً مع كونها لم تسق بأداء مختل، ومخرج للإعادة فإنها: إيقاع العبادة في وقتها بعد تقدم إيقاعها على خلل في الأجزاء، كمن صلى بدون ركن، أو في الكمال، كصلاة المنفرد. (نهاية السول ١/٩٠، الإبهاج ١/٧٦، تقریب الوصول ص ١٠٥).

وقوله: «أبداً» فهذا من باب التأكيد، وكذلك نقول في المعاملات إذا باع بيعاً فاسداً فإنه يحرم المضي فيه ويجب رد المبيع إلى البائع والثمن إلى المشتري.

٤- (والنَّفْلُ جَوْزٌ قَطْعُهُ مَا لَمْ يَقْعُ حَجَّاً وَعُمَرَةً فَقَطْعُهُ امْتَنَعَ)

القاعدة السابعة والثلاثون: أنه يجوز للإنسان أن يقطع النفل بعد الشروع فيه، لأن النفل^(١) لا يجب بالشرع فيه. دليل ذلك: أن النبي ﷺ دخل يوماً على أهله فقال: هل عندكم شيء؟ فقالوا: نعم - حِيسٌ. قال: أربينيه فلقد أصبحت صائماً، فأكل^(٢). وهذا قطع للنفل. هكذا استدل الفقهاء بهذا الحديث وعللوا ذلك بأن الصيام شرعاً هو الصيام المعروف للتعبد لله تعالى بالإمساك عن المفطرات من الفجر إلى الغروب. مع أنه يحتمل أن قوله: أصبحت صائماً. أي مسكاً عن الطعام والشراب لأن الصيام يكون بمعنى الإمسام في اللغة. لكن رد هذا بأن: الألفاظ إذا اطلقت في الشرع فإنها تحمل على المعنى الشرعي.

لكن مع القول بجواز النفل يكره أن يقطعه إلا لغرض صحيح مثل أن يتقلل من مفضول إلى أفضل أو نحو ذلك. واستثنى المؤلف: الحج والعمرة فإنه لا يجوز قطعهما ولو كانا نفلاً لقوله تعالى: ﴿وَاتِّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمَرَةِ لِلَّهِ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦)، وكان هذا قبل فرض الحج.

(١) النفل: لغة: اسم للزيادة، ولها سمي الغنية نفلاً، لأنها زيادة على ما هو المقصود من شرعية الجهاد، وهو إعلاء كلمة الله وقهر أعدائه. وأصطلاحاً: ما شرع زيادة على الفرائض والواجبات، وهو المسمى «بالمتدوب والمستحب والتطور». (التعريفات ص ٣١٤).

(٢) أخرجه مسلم: في كتاب الصيام (١٣)، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر (٣٢) الحديث (١٦٩/١١٥٤).

وَالإِثْمُ وَالضَّمَانُ يَسْقَطُانِ ﴿٨﴾ بِالجَهْلِ وَالإِكْرَاهِ وَالنُّسْيَانِ
إِنْ كَانَ ذَا فِي حَقِّ مَوْلَانَا وَلَا ﴿٩﴾ تُسْقَطُ ضَمَانًا فِي حُقُوقِ الْمَلَأِ

القاعدة الثامنة والثلاثون: وهي أن إثم المعصية وضمان المتفى يسقطان بالجهل والإكراه والنسيان.

الجهل هو: عدم العلم سواء كان جهلاً بالحكم أو جهلاً بالحال^(١).

والإكراه هو: الإجاء إلى الشيء بفعله بدون اختيار^(٢).

والنسيان هو: ذهول القلب عن شيء معلوم^(٣). مثال النسيان: لو قتل الإنسان صيداً وهو محرم متعمداً فيكون عليه بذلك الإثم لأنه عصى الله حيث يقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُومٌ﴾ (سورة المائدة: ٩٥) وعليه الضمان لقوله تعالى ﴿فَحِزَارٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمَ﴾ (سورة المائدة: ٩٥)، ولكن لو فعل ذلك جاهلاً أو مكرهاً أو ناسياً فإنه لا إثم عليه ولا كفارة لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِيْنَا﴾

(١) الجهل في اللغة: نقىض العلم. (لسان العرب ٧١٣/١، المصباح المنير ٥٦/١، الصحاح ١٦٦٣/٤).

واصطلاحاً: هو تصور الشيء على خلاف ما هو به. وقيل: هو انتفاء العلم بالقصد في الأصح، وقيل: زوال المعلوم عن القدرة الحافظة.
انظر هذه التعريفات وأنواع الجهل عند. (الشیرازی فی اللمع ص ٣، البرهان ١/١٢٠، الإرشاد ص ٥، شرح جمع الجواجم ١١/١، غایة الوصول ص ٢٣، شرح اللمع ١/١٥١، الآیات البیانات ١/٢٢٦، التعريفات ص ٨، شرح الكوكب ١/٧٧، تقریب الوصول ص ٤٦، تشנیف المسامع ص ١٩، الحدود للبلجی ص ٢٩، المحصول ١/١١، المنهاج ص ١١، حاشیة البنانی ١/١٦١).

(٢) وقيل في تعريفه: هو عبارة عن تهدید القادر على ما هدد غيره بمکروهه على أمر بحيث ينتهي به الرضا. وقيل: هو فعل سوء يوقعه بغيره فيقوت رضاه أو يفسد اختياره مع بقاء أهليته. (الكلیات/ص ١٦٣).

(٣) انظر: التعريفات ص ١٦٧.

أو أخطأنا) (سورة البقرة: ٢٨٦) فقال الله تعالى قد فعلت - ولقوله: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ
فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكُنْ مَا تَعَمَّدْتُ فُلُوبُكُمْ ﴾ (سورة الأحزاب: ٥).

وفي الحديث: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١).

ثم استدل الناظم. فقال: «إن كان ذا في حق مولانا» يعني: إن كان هذا الإثم والضمان في حق الله فإنه يسقط بما ذكر.

وقوله: «ولا تسقط ضماناً في حقوق للملا» يعني أن حقوق الخلق لا يسقط ضمانها بالجهل والنسيان والإكراه، فلو أن الإنسان اختلف مال شخص يظنه مال نفسه، فهذا جاهل ولكن عليه الضمان ويسقط إثمه لجهله، وكذلك لو نسي فاختلف مال غيره فلا إثم عليه لكن عليه الضمان، وكذلك لو أكره على إتلاف مال غيره فإنه لا إثم عليه ولكن عليه الضمان.

وَكُلُّ مُتَلَّفٍ فَمَاضِمُونٌ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِتْلَافُ مِنْ دَفْعِ الْأَذِى

القاعدة التاسعة والثلاثون: وهي أن كل متلف فإنه مضمون على متلفه سواء كان ذلك يتعلق بحق الله عز وجل أو يتعلق بحق الآدميين، فلو احتاج المحرم إلى صيد فاصطاده ليأكله ويدفع ضرورته فإنه يضمنه بالجزاء لكنه ليس بأئم لأنه مضطرب، ثم استثنى من هذه القاعدة ما لم يكن ذلك لدفع أذاء فإن كان ذلك من أجل دفع أذاء فإنه ليس بضمون، فلو أن صائلاً صال على شخص ولن يندفع إلا بالقتل فقتله فلا شيء عليه. حتى لو كان آدمياً صال عليك ولن يندفع إلا بالقتل فقتلته فلا شيء عليك لقول النبي ﷺ: «فِيمَنْ صَالَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَالِهِ آدَمِيٌّ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ

(١) أخرجه البخاري: فتح الباري (٩/٣٩٠ ط دار الفكر) والدارقطني (٤/١٧١)، وذكره المتقي الهندي في الكتب برقم (٣٤٤٥٨) والدر المتشور للسيوطى (١/٣٧٦) وذكره السهمي في تاريخ جرجان برقم (٣٥٧).

قتله قال هو في النار. قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد^(١) فلو صال على الإنسان - ضيع ليأكله ولن يندفع إلا بقتله فله قتله ولا جزاء عليه، لكنه لا يحل أكله في هذه الحال.

وَيُضْمَنُ الْمِثْلُ بِالْمِثْلِ وَمَا لَيْسَ بِمِثْلِي بِمَا قَدْ قَوْمَأ

القاعدة الأربعون: لما ذكر الناظم أن المتلف مضمون على متلفه بينَ كيفية الضمان بهذا البيت. فقال: «ويضمن المثلى بالمثل الخ» يعني أن المثلى يضمن بعثله، فإذا أتلف إنسان فإنه يضمنه بإنسان مثله، وإذا أتلف قلماً فإنه يضمنه بقلم مثله وهلم جر، أما ما لا مثل له فإنه يضمن بالقيمة. أي: بما يساوي وقت الإتلاف، مثل طعام مطبوخ فيه لحم وفيه قرع وأشياء أخرى ولا يمكن أن يكون له مثيل فهذا يضمن بقيمتها وقت إتلافه لأنه إذا تuder الأصل رجعنا إلى البدل.

وَكُلُّ مَا يَحْصُلُ مِمَّا قَدْ أَذْنَ فَلَيْسَ مَضْمُونًا وَعَكْسَهُ ضُمْنٌ

القاعدة الحادية والأربعون: وهي أن المتلف الذي يحصل مما قد أذن فيه ليس بمضمون. وما يحصل من شيء لم يؤذن فيه فإنه مضمون، وفي هذه القاعدة يقول الفقهاء ما ترتب على المأذون فليس بمضمون وما ترتب على غير المأذون فهو مضمون. ويظهر هذا بالمثال: فلو أن رجلاً جنى على شخص فقطع كفه ثم تأكل الجرح حتى هلك، فإن الجنائي يقتل إذا تمت شروط القصاص ولو أن شخصاً جنى على آخر فقطع كفه فاقتصرنا من الجنائي وقطعنا كفه ثم تأكل الجرح ثم هلك الجنائي فإنه لا يضمن لأن ذلك ترتب على فعل مأذون فيه وهو القصاص.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٥، ١٤٠) في الإيمان، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم في حقه وإن قتل كان في النار وأن من قتل دون ماله فهو شهيد.

فَمَا عَلَى الْمُحْسِنِ مِنْ سَبِيلٍ ﴿٩﴾ وَعَكْسُهُ الظَّالِمُ فَاسْتَمْعُ قَيْلَى

القاعدة الثانية والأربعون: وهي ما على المحسن من سبيل. يعني ليس عليه طريق يُلام به أو يضمن به لأنّه محسن.

مثال ذلك: أعطى شخصاً وديعة يحفظها له ثم تلفت الوديعة بغير تعد منه ولا تفريط فإنه لا ضمان على الموعظ لأنّه محسن. وقد قال الله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِ مِنْ سَبِيلٍ﴾ (سورة التوبة: ٩١)، وعكسه الظالم المعتمد فإنه يضمن مثاله: الغاصب إذا غصب من شخص شيئاً ثم تلف هذا الشيء أو حصل فيه نقص، فإنّ الغاصب يضمنه لأنّه ظالم.

وقد قال النبي ﷺ: «ليس لعرق ظالم حق»^(١).

(١) الحديث أخرجه أبو داود في الخراج حديث (٣٠٣٧) وصححه الألباني. وأخرجه الترمذى (١٣٧٨) والبيهقي في الكبير (٩٩/٦) والشافعى في مسنده (٢٤٤). هذه الجملة الوجيزة من الكلمات الجامعة التي جرت على لسان النبوة - ومعناها: أن يغرس الرجل، أو يزرع، أو يبني، أو يحرث في أرض غيره بغير حق، وحيثئذ، فإنه يؤمر بقلعه، أو هدمه إلا أن يرضى صاحب الأرض بتركه. (معالم السنن ٢٦٥/٤، فتح البارى ١٩/٥).

وبناء على ذلك ذهب جمهور الفقهاء - وهو ظاهر الرواية عند الحفيفية - إلى أنه يؤمر بقلع الشجر، وهدم البناء، تفريح الأرض من كل ما أنشأ فيها، وإعادتها كما كانت (الموسوعة ٢٧٤٢٨).

قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافاً. (المغني ٥/٢٧٩) وذلك لحديث عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ قال: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق» قال: «فلقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث، أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ، غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر، فقضى لصاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها» قال: فلقد رأيتها، وإنها لنضرب أصولها بالفتوس وإنها لنخل عم - أي: طويلة. ولأنه شغل ملك غيره، فيؤمر بتفریغه دفعاً للظلم، ورداً للحق إلى مستحقه. (المغني ٥/٣٨٠).

قال الشافعية والحنابلة: عليه أرش نقصها إن كان، وتسويتها، لأنّه ضرر حصل بفعله، مع أجرا المثل إلى وقت التسليم. (شرح المحلي ٣٩/٣، الروض المربع ٢٤٩/٢، الموسوعة ٢٧٤/٢٨).

والمالكية خيروا المالك بين قلع الشجر، وهدم البناء، وبين تركهما، على أن يعطي المالك الغاصب قيمة انفاس الشجر والبناء مقلوعاً بعد طرح أجراً التقاض والقلع، لكنهم قيدوا قلع الزرع بما إذا لم يفت، =

وقوله: «فاسمع قيلي» تكملة للبيت، ولكن فيه فائدة: وهي أنه ينبغي للإنسان أن يسمع ما يقال من العلم النافع.

ثُمَّ الْعُقُودُ إِنْ تَكُنْ مُعاوَضَه ۝ فَحَرَرْنَهَا وَدَعَ الْمَخَاطِرَه

القاعدة الثالثة والأربعون: وهي أن العقود تنقسم إلى قسمين:

(أ) قسم معاوضة مثل: البيع والإجارة، فيجب أن تحرر وأن تكون معلومة وأن تتم فيها الشروط المعروفة لأن كل واحد من المتعارضين يريد أن يكون حقه قائماً، وإذا كان هناك جهالة صار ذلك سبباً للتزاع بين الناس ولهذا قال: «فحررنها ودع المخاطرة» فتعقد عقد غرر فتحصل فيه المخاطرة بل يجب أن يكون معلوماً لأن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر^(١).

وَإِنْ تَكُنْ تَبَرُّعًا أَوْ تَوْثِيقَه ۝ فَأَمْرُهَا أَحَقُّ فَادِرَ التَّفْرِقَه

هذا البيت تتمة للبيت السابق.

وإن كان تبرعاً: يعني عقود تبرع كالهبات والصدقات وما أشبهها فأمرها خفيف، وعلى هذا فلو وهبت شخصاً شيئاً مجهاً لاً فلا بأس لأنه إن حصل على ما يريد فهو المطلوب وإن لم يحصل فلا ضرر عليه وكذلك التوثقة يعني الرهن أيضاً أمره أخف ولهذا يجوز أن يرهن ما لا يجوز بيعه كالثمر قبل بدو صلاحها لأنه لو قدر أنه ما حصل المطلوب فالحق باق ولهذا قال:

= أي لم يمض وقت ما ترداد الأرض له، فله عندئذ أحده بقيمة مقلوعاً مطروحاً منه أجراً القلع، فإن فات الوقت بقي الرزق للزارع، ولزمه الكراء إلى انتهائه، ونص على مثل هذا الحنفية. (القواعد الفقهية ص ٢١٧، الشرح الكبير ٤٦١/٣، رد المختار ١٢٤/٥، الموسوعة ٢٧٤/٢٨).

(١) عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر، وعن بيع الحصا. الحديث رواه مسلم في البيوع حديث (١٥١٣) وأبو داود (٣٣٧٦) والترمذى (١٢٣٠).

لأنَّ ذِي إِنْ حَصَلَتْ فَمَغْنِمٌ ﴿٤﴾ وَإِنْ تَقْتُلْ فَلَيْسَ فِيهَا مَغْرِمٌ

«لأن ذي» يعني: عقود التبرعات إن حصلت فمغمم، وإن لم تحصل فليس فيها مغمم ولذلك يسامح فيها بالجهل، فلو وهب الإنسان عبداً آبداً فالهبة صحيحة لأنه إن حصل على هذا العبد فهو غانم وإن لم يحصل عليه فليس بغارم وكذلك بقية التبرعات كذلك التوثقة لأن الحق باق فإن حصلت التوثقة فهذا زيادة فضل وإن لم تحصل لم يضره شيء وهذا هو الفرق الذي طلب الناظم ملاحظته بقوله: «فادر التفرقة».

وَكُلُّ مَا أَتَى وَلَمْ يُحَدِّدْ ﴿٥﴾ بِالشَّرِيعَةِ كَالْحِرْزِ فِي الْعُرْفِ احْدُودٌ

القاعدة الرابعة والأربعون: وهي من القواعد المهمة، وهي أن ما جاء في الكتاب والسنّة مطلقاً بغير تحديد فإنه يرجع فيه إلى العرف^(١) مثل الحرز: وهو ما تحفظ به الأموال، فإنه لم يحدد في الشرع فيرجع فيه إلى العرف وكذلك النفقات حددت بالعرف وأشياء كثيرة إذا لم يرد الشرع بالتحديد فإننا نرجع في ذلك إلى العرف.

(١) العرف هو: ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول.
الكليات ص ٦١٧، والتعريفات ص ١٩٣). والعرف قسمان:

(أ) عرف صحيح: وهو العادة التي لا تخالف نصاً من نصوص الكتاب والسنّة، ولا تفوت مصلحة معتبرة ولا تجلب مفسدة راجحة.

مثاله: تعارف الناس على دفع أثمان المبيعات باستخدام بطاقات الدفع، وتعارفهم على بيع العملات وتعارفهم على التجارة بالأسمهم . . . الخ.

(ب) عرف فاسد: وهو العادة تكون على خلاف النص، أو فيها تفويت مصلحة معتبرة أو جلب مفسدة راجحة.

مثاله: تعارف الناس على الاقتراض من المصارف الربوية، وتعارفهم على إقامة مجالس العزاء، وتعارفهم على استعمال ألفاظ البناء عند التلاقي. (يسير علم أصول الفقه: ص ٢١٢).

مِنْ ذَلِكَ صِيغَاتُ الْعُقُودِ مُطْلَقاً ﴿٤﴾ وَنَحْوُهَا فِي قَوْلِ مَنْ قَدْ حَقَّقَا
 ومن ذلك أي ما أطلقه الشرع ولم يحدده ألفاظ العقود كالبيع والإجارة والرهن والوقف. (مطلقاً) يعني حتى النكاح فإنه ليس له لفظ معين، بل كل ما دل على المقصود انعقدت به العقود. «ونحوها في قول من قد حققا» أي نحو ألفاظ العقود، أي أنه يرجع فيها إلى العرف وما يقتضيه اللفظ عرفاً كصيغ الطلاق والخلع والإقرار وغيرها.

وَاجْعَلْ كَافِظَ كُلَّ عُرْفٍ مُطْرَدَ ﴿٥﴾ فَشَرْطُنَا الْعُرْفُ فِي كَاللُّفْظِيِّ يَرْدُ

القاعدة الخامسة والأربعون: وهي أن الأعراف المطردة كالمشروط، فإذا جرت العادة بشيء معين فإنه يكون كالمشروط. فمثلاً: إذا استأجرت بيتاً للسكنى وأردت أن أجعل فيه شيئاً خلاف العادة فإن ذلك لا يجوز وإن لم يكن شرطاً على ... لماذا؟ لأن العرف المطرد كالشرط اللغطي، فيكون معمولاً به، ولأن الشرط العرفي المطرد كالشرط اللغطي له حكمه فيكون معتبراً.

وَشَرْطُ عَقْدٍ كَوْنِهِ مِنْ مَالِكٍ ﴿٦﴾ وَكُلُّ ذِي وِلَايَةٍ كَمَالَكٍ

القاعدة السادسة والأربعون: وهي أن جميع العقود لابد أن تكون من مالك، أي من يملك ذلك العقد فإن كان بيعاً فلا بد أن العاقد مالك للمبيع، وإن كان إجارة فلا بد أن يكون المؤجر مالكاً للمستأجر وهلم جرا.

«وكل ذي ولاية كمالك»: يعني من له ولاية على الشيء بوكالة أو وصية أو غيرهما فإنه كمالك أي عقده نافذ.

وَكُلُّ مَنْ رِضَاهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ﴿٧﴾ كَمُبَرَّئِ فَعِلْمُهُ لَا يُعَتَّبَرُ

القاعدة السابعة والأربعون: وهي أن من لا يعتبر رضاه لا يعتبر علمه، فكل إنسان لا يعتبر رضاه بالشيء فإنه لا يعتبر علمه لأنه إذا كان لا يعتبر رضاه فسوف يقع سواء

علم أم لم يعلم رضي أم لم يرضي . ومثلوا لذلك بطلاق المرأة فإن طلاق المرأة لا يعتبر رضاها به فلا يعتبر علمها فلو طلقها الزوج ولم تعلم المرأة بالطلاق وقع الطلاق . وعلى هذا فلو طلقها ثم حاضت بعد الطلاق ثلاث مرات وهي لم تعلم بالطلاق انقضت عدتها لأنه لا يشترط رضاها فلا يشترط علمها . وعكس ذلك كل من يعتبر رضاه تعتبر علمه لأنه لا يمكن رضاه إلا بالعلم .

مثال ذلك : لو زوج اخته بدون علمها لم يصح النكاح لأنه يشترط رضاها فلابد من علمها .

وَكُلُّ دَعْوَى لِفَسَادِ الْعَقْدِ ❁ مَعَ ادْعَاءِ صِحَّةٍ لَا تُجْدِي

القاعدة الثامنة والأربعون : وهي من القواعد العامة . يعني إذا تنازع في صحة العقد فادعى أحدهما صحة العقد وادعى الآخر فساده فإن دعوى الفساد لا تقبل .

مثال ذلك : لو عقد عقد بيع وتم العقد وحصل التقادب ثم ادعى البائع أن العقد وقع بعد نداء الجمعة الثاني فإنه لا تقبل إلا ببينة وهكذا كل عقد إذا اختلف المتبایعان فيه ، فادعى أحدهما ما يقتضي صحته وادعى الآخر ما يقتضي فساده فالقول قول مدعى الصحة لأن هذا هو الأصل في العقود .

وَكُلُّ مَا يُنْكِرُهُ الْحِسْنُ أَمْنَعًا ❁ سَمَاعُ دَعْوَاهُ وَضَدَهُ أَسْمَعًا

القاعدة التاسعة والأربعون : وهي من القواعد العامة في الدعاوى أن كل ما ينكره الحسن فلا تسمع الدعوى فيه . يعني القاضي لا يلتفت إلى دعوى المدعي في ذلك ولا يهتم به ولا يرفع به رأساً ، فلو ادعى شخص له عشرون سنة أن شخصاً له أحد عشر سنة ابنأ له فإنها لا تسمع هذه الدعوى لأنه لا يمكن أن يولد لشخص من تسع سنين ، وكذلك لو ادعى أن شخصاً من المشرق اعتدى على شخص من المغرب وهو حين اعتدائـه موجود في المغرب . فإن هذه الدعوى لا تسمع أصلاً لأنها تخالف الحسن .

وأما ما كان بعيداً ولكنه ممكن فإن الدعوى فيه تسمع، ثم ينظر لما يقتضيه الحكم فيما بعد من بينة أو نكول أو نحو ذلك.

بَيْنَهُ الْزَّمْ لِكُلِّ مُدَعِّيٍّ وَمُنْكِرًا لِلْزَّمِ يَمْنَأ تَطْعِ

القاعدة الخامسة: هي من القواعد التي ذكرها النبي ﷺ ذكرها الناظم بعد قوله فيما سبق أن من ادعى شيئاً لا يمكن فإنها لا تسمع دعواه. ذكر هذا البيت لبيان أن من ادعى شيئاً مكناً فإنها لا تقبل دعواه إلا ببينة، والفرق بين سمع الدعوى وقبولها. أن عدم السماح يعني أن القاضي لا يلتفت إلى دعوى المدعى ولا يهتم به، وأما عدم القبول فمعناه: أن القاضي يسمع الدعوى وينظر فيها ثم يجريها على حسب القواعد.

ففي هذا البيت بين الناظم أنه لابد لكل مدعى من بينة فقال: **بَيْنَهُ الْزَّمْ لِكُلِّ مُدَعِّيٍّ** مدعى ... إلخ. يعني: الزم المنكر اليمين «تطع» أي تطع ما جاء به الشرع وهو قول النبي ﷺ: «البينة على المدعى واليمين على من انكر»^(١).

مثال ذلك: لو ادعى زيد على عمرو ديناً فأكر عمرو. قلنا لزيد: أئت ببينة فإن أنت ببينة حكم له بها لا بد دعواه. لأن دعواه سبب وليس مقتضايا للحكم وإن لم يأت ببينة قيل للمنكر احلف، فإن حلف برئ وإن لم يحلف قضى عليه بالنكول. ، وهل ترد اليمين على المدعى، إذا نكل المنكر في ذلك؟ قولان للعلماء: فمنهم من قال لا ترد و منهم من قال ترد. والصحيح: أن هذا راجع إلى القاضي فإن رأى أن يردها إلى المدعى لاتهامه إياه بالكذب فلا يأس وإلا فالاصل أن المنكر إذا نكل عن اليمين قضى عليه وكذلك لو ادعى زيد على عمرو عيناً بيده. أي بيد عمرو فقال عمرو: هي لي. وقال المدعى: هي لي.

(١) الحديث أخرجه الترمذى (١٣٤١) والبىهقى (٢٧٩/٨) والبغوى فى شرح السنة (١٠١/١٠) والترمذى فى مشكاة المصايب (٣٧٦٩) والمتفق الهندى فى كنز العمال (١٥٢٨٢) والسيوطى فى جمع الجواب (١٠٣٧) والشافعى فى مستنه (١٩١).

قلنا للمدعي: هات بينة. فإن أتى ببينة تشهد أنها له. فهذا هو المطلوب ويحكم له بها وإن لم يأت ببينة قيل للمدعي عليه - وهو المنكر - احلف فإذا حلف فهي له وإن نكل قضي عليه بالنكول وفي رد اليمين على ما سبق من الخلاف^(١).

كُلُّ أَمِينٍ يَدْعُ الرَّدَ قَبْلَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيمَا لَهُ حَظٌ حَصَلَ

القاعدة الواحدة والخمسون: أن الأمين وهو الذي حصلت العين بيده بإذن من الشارع كولي اليتيم أو من المالك كالوكيل والوصي والناظر إذا دعاه الرد. أي أنه رد

(١) من الملاحظ أن هذه القاعدة العظيمة يبني عليها عدد من القواعد الفقهية القضائية ولاسيما قولهم: (الأصل براءة الذمة) باعتبار كون المدعي عليه بريئاً من دعوى المدعي، كان القول قوله عند عدم توافر البينة، فإذا اختلفا في قيمة المتلف والمغصوب، فالقول قول الغارم، لأن الأصل براءة عما زاد عن قوله. (الموسوعة ١٢/١٩٤).

وأرشد إلى هذا المعنى الإمام المازري في شرح قوله عليه السلام: «لو يعطى الناس بدعواهم لا دعى الناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعي عليه» إذ يقول: «اليمين في الشريعة على أقوى المتداعين سبيلاً، ولما كان الأصل عدم الأفعال والمعاملات استصحبنا ذلك، فكان القاتل بما يطابق هذا الأصل هو المدعي عليه، فوجب تصديقه، ولكن لم يقتصر الشرع على الثقة بهذا الأصل في كثير من الدعاوى حتى أضاف إليه يمين المدعي عليه المتمسك بهذا الأصل لتتأكد غلبة الظن بصدقه. (المعلم بفوائد مسلم ٤٠١/٢).

ونخلص من ذلك إلى أن التشريع الحكم جعل القول قول المدعي عليه عند فقدان البينة من طرف المدعي، مع كذب كل منهما ممكناً، لأن الأصل براءة ذمة المدعي عليه من الحقوق. (عدة البروق في الجموع والفرق للونشريسي ص ٤٨٢).

هذا، وإن تمييز القاضي المدعي من المدعي عليه يعتبر من أهم الأمور التي تعينه على إصابة الحق في الأحكام التي يصدرها، ذلك أن الشارع جعل عباء الإثبات في الدعوى على المدعي، وعبء دفعها باليمين على المدعي عليه إن لم يستطع المدعي إثباتها باليقنة.

وهذا الأمر هو مدار القضاة وعموده، إذ بعد تتحققه لا يبقى على القاضي سوى تطبيق القواعد المعروفة في البينات والترجيح، لذلك اجتهد الفقهاء في وضع الضوابط التي تعين القضاة على التمييز بينهما، واحتلقو في ذلك. وللتفصيل انظر: الموسوعة ٢٠-٢٧٢، ٢٧٦-٢٧٢/٢٠، الذخيرة ٥٤٨/٥، الوجيز للغزالى ٢٦٠، مغني المحتاج ٤٦٤/٤، قواعد الأحكام ٢/٣٢، شرح الحلال المحلي ٤/٣٣٦، الأشباء والناظر لسيوطى ص ٧١-٧، المسوط ١٧/٣١، بدائع الصنائع ٦/٢٢٤، المغني ٩/٢٧٢).

العين إلى صاحبها فإنه يقبل قوله في الرد إلا إذا كان الحظ لنفسه. أي لنفس من هو بيده فإنه لا يقبل قوله في الرد حتى يأتي ببيته، ولهذا قال: «فيما لم يكن له في حظ حصل» أي فيما للمدعى فيه أي: نصيب فإنه لا يقبل قوله في الرد.

مثال ذلك: رجل استعار من شخص حاجة ثم ادعى المستعير أنه ردتها إلى المغير فإنه لا يقبل قوله لأنّه أخذ ^(١) لنفسه.

وأطلق القبول في دعوى التلف ﴿ وَكُلُّ مَنْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ حَلْفٌ ﴾

القاعدة الثانية والخمسون: أن كل من ادعى التلف وهو أمين فدعوه مقبولة مطلقاً إذا كان أميناً وحصلت العين بيده بإذن من الشارع أو بإذن من المالك، فقوله مقبول إذا ادعى التلف لكن لابد من اليمين.

وقوله: «وكل من يقبل قوله حلف» هذه هي القاعدة الثالثة والخمسون. وهي أن كل من يقبل قوله فإنه يحلف.

مثال: رجل أودعته مالاً فادعى أنه تلف فيقبل قوله لكنه يحلف رجل آخر أعرته حاجة، من الحاجات ادعى أنها تلفت فيقبل قوله أيضاً لكنه يحلف وهكذا كل من كانت العين بيده بإذن من الشارع أو من المالك فإنه يقبل قوله في التلف.

أد الأمان للذي قد أمنك ﴿ وَلَا تَخْنُ مَنْ خَانَ فَهُوَ قَدْ هَلَكَ ﴾

القاعدة الرابعة والخمسون: مأموردة من قول النبي ﷺ: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك»^(٢)، فإذا أعطاك إنسان وديعة مائة ريال مثلاً وكان عنده لك مائة ريال قد جحدها، فلا يجوز لك أن تنكر هذه المائة لأنّه جحدك حقك وخان بل أد

(١) غير واضحة بالأصل.

(٢) أخرجه أحمد: ٤١٤/٣، وأبو داود (٣٥٣٤) وصححه الألباني.

الأمانة له. وهو كما في البيت «قد هلك» فيكون الأمر عليه. أي عليه الوزر وأنت لك الأجر لأن بهذا تستقيم أموال الناس. ولو قلنا كل من خانك فخنه لكان الناس يأخذ بعضهم بعضاً ولا تتم الأمور.

وَجَائِزُ أَخْذُكَ مَا لَا اسْتُحِقُّ ❁ شَرِيعًا وَلَوْ سِرًا كَضَيْفٍ فَهُوَ حَقٌّ

القاعدة الخامسة والخمسون: وهي أنه لما ذكر النظام أنه لا يجوز أن تخون من خانك بين أنه يستثنى من ذلك ما استحقه الإنسان بسبب ظاهر فإن له أن يأخذ من مال من منعه سراً أو علناً وذلك مثل الضيف: الضيف له حق على مضيقه. لقول النبي ﷺ: «من كان يؤمّن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه»^(١)، وإذا امتنع الضيف عن حق الضيف، فللضيف أن يأخذ من مال الضيف ما يكفيه بالمعروف لأن هذا سببه ظاهر ولا تقع فيه الخيانة ولا العرض.

ومثل ذلك: النفقة إذا وجب لأحد وامتنع من وجوبه عليه فإن لمن له النفقة أن يأخذ من مال الممتنع ما يكفيه لأن النبي ﷺ أذن لهند بنت عقبة أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها ولولدها بالمعروف ويكتفي حين قالت له: إن أبي سفيان رجل شحيح لا يعطيوني من النفقة ما يكفيه ويكتفي ولدي أو قالت بنبي. قال: «خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف»^(٢).

قَدْ يُثْبِتَ الشَّيْءُ لِغَيْرِهِ تَبَعُّ ❁ وَإِنْ يَكُنْ لَوَاسْتَقْلَ لَامْتَنَعْ

القاعدة السادسة والخمسون: وهي أن الشيء قد ثبت تبعاً لغيره. نصّ عليها الفقهاء رحمهم الله، فقالوا: ثبت تبعاً مالا ثبت استقلالاً ... وهذه مأخوذة من

(١) أخرجه البخاري: (٦٠١٩). ومسلم: (٤٨/٧٧).

(٢) أخرجه البخاري: (٥٣٦٤). ومسلم: (١٧١٤/٧)

أمثلة جاء بها الشرع منها الحامل فإن بيع حملها مفرداً لا يجوز لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك، لكن لو بيعت وهو حامل صح البيع لأنه كجزء من أجزاءه ولهذا لو قالت: بعتك هذه الشاة وحملها لم يصح البيع لأنه أفرده عن أمه بهذه الصفة.

كَحَامِلِ إِنْ بَيْعَ حَمْلُهَا امْتَنَعْ ﴿٩﴾ وَلَوْ تَبَاعُ حَامِلًا لَمْ يَمْتَنَعْ

يعني أنه لو بيع حملها وحده امتنع - وقولنا « ولو تباع حاملاً لم يمتنع » وقوله « حاملاً » حال من نائب الفاعل المستتر في قوله « ولو تباع » ولا يصح المعنى لو جعلتها نائب الفاعل . وهذا المثال منطبق تماماً على ما قلنا من أنه يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً وكذلك اللبن في الضرع لو بيع وحده امتنع ولو بيعت شاة فيها لبن لم يمتنع .

وَكُلُّ شَرْطٍ مُفْسِدٍ لِلْعَقْدِ ﴿١٠﴾ بِذِكْرِهِ يُفْسِدُ بِالْقَصْدِ

القاعدة السابعة والخمسون: أن كل شرط يفسد العقد بالذكر يفسده بالنية . ومثلاً لذلك بنكاح المحلل وهو أن يتزوج امرأة طلقها زوجها السابق ثلث تطليقات فلا تحل له إلا بعد زوج فإذا شرط عليه في العقد أن يطلقها إذا جامعها فالنكاح فاسد وكذلك لو نوى بلا شرط فالنكاح فاسد لقول النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى »^(١) ولهذا قال الناظم :

مِثْلُ نِكَاحِ قَاصِدِ التَّحْلِيلِ ﴿١١﴾ وَمَنْ نَوَى الطَّلاقَ لِلرَّحِيلِ

هذا مثال للبيت السابق . . وقوله: « ومن نوى الطلاق للرحيل » يعني من نوى النكاح إلى أن يرحل . وهذا في الإنسان الغريب يتزوج امرأة في بلد الغربة بنية أن

(١) سبق تخرجه.

يطلقها إذا رجع إلى أهله فإنه في هذه الحال يكون نكاحه فاسداً كما لو شرط ذلك عند العقد كنية التحليل لقول النبي ﷺ : «إنا الأعمال بالنيات».

لَكُنَّ مَنْ يَجْهَلُ قَصْدَ صَاحِبِهِ ﴿٤﴾ فَالْعَقْدُ غَيْرُ فَاسِدٍ مِنْ جَانِبِهِ

هذا البيت كالاستثناء مما سبق لما ذكر أن قصد المحرم كفعله ذكر أن من جهل قصد صاحبه فإن العقد ليس فاسداً من جانبه.

مثال ذلك: نكاح التحليل: الزوج نوى التحليل والمرأة ووليهما لم ينويا ذلك ولم يطلاعا على نيته فالعقد في حقهم ليس بفاسد ولكنه فاسد في حق الزوج. وهكذا أيضاً يقال فيمن تخيل على الربا وقصد الربا عن طريق الحيلة وصاحبها الذي عامله لم يعلم بذلك فإنه يكون حراماً في حق من تخيل غير حرام في حق من لم يعلم.

لَاَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الَّذِي أَسَرَّ ﴿٥﴾ فَأَجْرِيَ الْعَقْدَ عَلَى مَا قَدْ ظَهَرَ

لأنه: أي صاحب من نوى بعقده المحرم لا يعلم عمما أسره من النية الباطنة فأجرى العقد على ما قد ظهر لأن الأحكام تجري في الدنيا على ظاهرها بخلاف الآخرة فإنها تجري على البواطن لقول الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾^(٦) وحصل ما في الصدور﴿﴾ (سورة العاديات: ١٠-٩). ولقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْحِهِ لَقَادِرٌ﴾^(٧) يوم تليل السرائر﴿﴾ (سورة الطارق: ٩-٨).

وَالشَّرْطُ وَالصَّلْحُ إِذَا مَا حَلَّا ﴿٨﴾ مُحَرَّمًا أَوْ عَكْسُهُ لَنْ يُقْبَلَا

القاعدة الثامنة والخمسون: قوله: «إذا ما حلالا» ما: زائدة، وزيادة (ما) بعد (إذا)^(٩) مطردة كثيراً كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهَدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ

(١) غير موجودة بالأصل ولعل السياق يتضمنها.

وأبصارهم وجلودهم (سورة فاطت: ٢٠)، أي حتى إذا جاءوها. وكذلك **﴿وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾** (سورة الشورى: ٣٧) وكذلك في هذا البيت زائدة والمعنى أن الشرط^(١) والصلح^(٢) إذا حلا محراً أو عكسه بأن حرما حلالاً فإنهما لم يقبلان لقول النبي ﷺ «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»^(٣) ولقول النبي ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط»^(٤).

(١) الشرط: هو ما يلزم من عدم العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. وذلك كالوضوء بالنسبة لصلة، وحضور الشاهدين لعقد النكاح، فالوضوء شرط لوجود الصلاة الشرعية التي يترب عليها آثارها من كونها صحيحة مجزئة مبرئه للذمة، وليس الوضوء جزءاً من حقيقة الصلاة، وقد يوجد الوضوء ولا توجد الصلاة، وحضور الشاهدين في عقد النكاح شرط لوجوده الشرعي، وقد يحضر الشاهدان ولا ينعقد النكاح.

انظر في تعريف الشرط: (شرح تنقیح الفصول ص ٢٨، أصول البздوي ١٧٢/٢، أصول السرخي ٣.٢/٢).

(٢) الصلح: عقد يرفع النزاع. (التعريفات ص ٩٦).

(٣) رواه البخاري: معلقاً في صحيحه ٤٥١/٤، كتاب الإجارة، باب أجر المسمرة. والترمذى: ٦٣٥/٣ . وابن ماجه: (٢٣٥٣).

(٤) رواه البخاري: (٢٥٦١) كتاب المكاتب، باب ما يجوز من شروط المكاتب. وهذا الحديث صريح في إبطال كل شرط لا سند له، ولا أصل له من شرع الله تعالى، ومقتضى هذا الحديث أنه يجب الالتزام والوفاء بجميع الشروط والعقود، ما لم يكن فيها ما يعارض النص الصريح. وتبيّن أهمية هذا الأصل من حيث إن تتحقق الشرط المتفق عليه بين المتعاقدين هو الذي يستجيب لاحتياطهما، وينسجم مع مصلحة العقد. وهذا يتفق مع مبدأ العدل الذي يعتبر من ركائز الشرع الحكيم. والشرط نوعان:

(أ) الشرط الصحيح: وضابطه عند الحنفية: اشتراط صفة قائمة بمحل العقد وقت صدوره.

أو اشتراط ما يقتضيه العقد، أو يلائم مقتضاه، أو اشتراط ما ورد في الشرع دليلاً بجواز اشتراطه.

أو اشتراط ما جرى عليه التعامل. وضابطه عند المالكية: اشتراط صفة قائمة بمحل العقد وقت صدوره.

أو اشتراط ما يقتضيه العقد، أو اشتراط ما لا يقتضيه العقد ولا ينافيه. (الموسوعة ١١/٢٦).

(ب) الشرط الفاسد: وضابطه عند الحنفية: اشتراط أمر يؤدي إلى غرر غير يسير، أو اشتراط أمر محظوظ، أو اشتراط ما لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين، أو للمعقود عليه، ولا يلائم مقتضى العقد، ولا مما جرى عليه التعامل بين الناس، ولا مما ورد في الشرع دليلاً جوازه.

فإذا اشترط شرط في عقد ولم يحلل هذا الشرط حراماً أو يحرّم حلالاً فهو صحيح فإن شكنا في ذلك فالاصل الصحة حتى يقوم دليل على أن هذا الشرط مخالف للشرع.

وَكُلُّ مَشْغُولٍ فَلِيَسْ يُشْغَلُ ﴿٩﴾ بِمُسَقْطٍ لِمَا بِهِ يَنْشَغلُ

القاعدة التاسعة والخمسون: مثال هذه القاعدة لو رهن الإنسان بيته لشخص ثم أراد أن يرهنه لشخص آخر فإنه لا يصح الرهن الثاني لأننا لو صرحنا الرهن الثاني لأسقطنا الرهن عن الأول وعلم من قوله «يسقط إلخ» أنه لو شغله بما لا يسقط الأول فإنه يصح مثاله أن يبيع بيته المستأجر، فإن البيع صحيح لأنه لا يسقط حق المستأجر.

كَمْبَدِلٌ فِي حُكْمِهِ اجْعَلْ بَدْلًا ﴿١٠﴾ وَرَبٌّ مَقْضُولٍ يَكُونُ أَفْضَلًا

القاعدة ستون والواحد والستون: الأول: أن المبدل له حكم المبدل. وإليه أشار قوله: «كمبدل في حكمه اجعل بدلاً» وله أمثلة كثيرة منها: التيم بدلًا عن طهارة الماء فيجعل له حكمه فيما يستباح بالماء أي بطهارة الماء - فيستباح بطهارة التيم ما يستباح بطهارة الماء وترتفع ^(١) بطهارة التيم كما ترتفع بطهارة الماء، لكن إن زال مبيح التيم وجب استعمال الماء وعلى هذا فلو تيم المريض قبل دخول الوقت الصلاة ولم يحدث لم يجب عليه إعادة التيم كالطهارة بالماء.

القاعدة الثانية: في هذا البيت وهي قوله: «ورب مفضول يكون أفضلاً» يعني ربما يعرض للمفضول ما يجعله أفضل من الفاضل وهذا أيضاً له أمثلة فمثلاً قراءة

= وضابطه عند المالكية: اشتراط أمر محظوظ، أو أمر يؤدي إلى غرر، أو اشتراط ما ينافي مقتضى العقد. (الموسوعة ٢٦/١٣).

وللتفصيل انظر: مجموع الفتاوى ٢٩/٤٨ - ١٥٠، نظرية الشروط للدكتور الشاذلي ص ٢١٤ المدخل الفقهي ١/٤٧٨-٤٧٩، كشاف القناع ٣/٤٥١.

(١) بياض بالأصل.

القرآن أفضل الذكر وإذا أذن المؤذن وتابعه القاريء كانت متابعته أفضل من قراءة القرآن لأن المتابعة حكم مقررون بسبب فإذا أخره عن سببه فاتت مشروعيته. والقرآن وقته موسع فصارت إجابة المؤذن أفضل من قراءة القرآن.

كُلُّ اسْتِدَامَةٍ فَأَقْوَى مِنْ بَدَا ﴿٤٩﴾ فِي مِثْلِ طِيبٍ مُحْرَمٍ ذَا قَدْ بَدَا

القاعدة الثانية والستون: وهي أن الاستدامة أقوى من الابتداء. ومثلوا لذلك بأمثلة منها: أن الطيب للمحرم تحوز استدامته ولا يجوز ابتداؤه. يعني أن المحرم إذا تطيب عند الإحرام وبقي على بدنـه بعد الإحرام فإن ذلك جائز لقول عائشة رضي الله عنها : «كـأني انظر إلى وبيض المـسك في مـفارقـ رسول الله عليه السلام وهو مـحرـم». ولأن هذه استدامة ولو أراد أن يتطيب ابـتدـاء لم يـجزـ.

ومثال ذلك أيضاً: لو راجع الرجل زوجته وهو مـحرـم كان ذلك جائزـاً لأن الرجـعـ استدامة ولو أراد أن يـعقدـ نـكـاحـاًـ وهو مـحرـمـ لم يـصـحـ النـكـاحـ لأنـهـ ابـتدـاءـ الدـلـيلـ قولهـ: «بـعـولـتـهـنـ أـحـقـ بـرـدـهـنـ» (سورة البقرة: ٢٢٨).

وَكُلَّ مَعْلُومٍ وَجْدَوْا أَوْ عَدَمٌ ﴿٤٩﴾ فَالْأَصْلُ أَنْ يَبْقَى عَلَى مَا قَدْ عِلِّمَ

القاعدة الثالثة والستون: وهي أن كل ما كان مـعـلـومـاًـ عـدـمـهـ أوـ مـعـلـومـاًـ وـجـودـهـ فالـأـصـلـ بـقـائـهـ عـلـىـ مـاـ قـدـ عـلـمـ أيـ: عـلـىـ مـاـ كـانـ عـلـيـهـ. وـعـبـرـ بـعـضـهـمـ عـنـ هـذـهـ القـاعـدـةـ بـقـولـهـ: الأـصـلـ بـقـاءـ مـاـ كـانـ عـلـىـ مـاـ كـانـ^(١).

(١) هذه قاعدة جليلة معروفة، وهي فقهية أصولية، ولذا تعرض لها الأصوليين في كتبهم تحت عنوان (الاستصحاب) في إطار موضوعات الأدلة المختلفة فيها.

يقول الإمام الشافعي المالكي: الأصل بقاء ما كان على ما كان، وهو المسمى في العرف الأصولي باستصحاب الحال، وهو أصل الشريعة تدور عليه سائلـ وـفـروعـ. (المعيار المـعـربـ ٤٤٤/٤).

وهـذـاـ مـاـ أـشـارـتـ إـلـيـهـ (المـجـلـةـ)ـ لـدـىـ بـيـانـ بـعـضـ المصـطـلـحـاتـ الـمـوـطـنـةـ بـالـيـنـيـاتـ كـمـاـ فـيـ النـصـ الآـتـيـ:

(تحكـيمـ الـحالـ،ـ يـعنـيـ: جـعـلـ الـحالـ الـحـاضـرـ حـكـماـ هوـ مـنـ قـبـيلـ الـاسـتصـحـابـ،ـ وـالـاسـتصـحـابـ هوـ الـحـكـمـ=

ولهذا أمثلة كثيرة لا تُحصى: في الطهارة والزكاة والصلوة والصيام والحج وفي البيع والأنكحة وفي غيرها. فمثلاً إذا كان الإنسان متوضئاً وشك هل أحدث أو لا. فعندنا شيء معلوم وشيء مشكوك فيه. فالعلم المعلوم هو الطهارة، والمشكوك فيه هو الحدث فالأسأل أن يبقى على ما قد علم، أي على الطهارة حتى يتيقن زوالها وكذلك لو كان محدثاً وشك هل تطهر أم لا؟ فإننا نقول: الأصل أنه باق على ما علم وهو الحدث حتى يتيقن الطهارة وكذلك يقال في الصلاة لو كان عليه صلاة مقضية وشك هل قضتها أم لا؟

فنتقول: وجوب قصاصتها معلوم وبراءة الذمة مشكوك فيها. وعلى هذا فيلزمه أن يقضي. وكذلك في الزكاة لو شك هل أدى زكاة ماله أم لا؟ فعندنا شيء معلوم وهو أنه لم يزك، وشيء مشكوك فيه وهو أنه زكي فيبقى على ما كان معلوماً - وهو عدم الزكاة فيجب عليه أن يؤديها.

= بقاء أمر محقق غير مظنون عدمه، وهو يعني إبقاء ما كان على ما كان). (المجلة العدلية م/١٦٨٣)
وهي قاعدة عريقة متداولة في مصادر الفقه الإسلامي، عبر عنها العلماء بصياغات متقاربة، ومنها ما ورد عند الإمام السرخسي في النصوص التالية:
- ما عرف ثبوته فالأسأل بقاوه، واستصحاب الحال إنما يجوز بقاوه والعمل به فيما لم يتيقن بزواله.
(المسوط ٣٦/١٧).

- ما عرف ثبوته فالأسأل بقاوه، ويجب التمسك به حتى يعلم خلافه. (السابق ١٨/٤٢).
- ما ثبت فهو باق من غير دليل منفي حتى يقون الدليل. (السابق ١٣/٤٠)، أي: على تغييره. وليس بخاف أنها وثيقة الجذور بالقاعدة الكبرى: (اليقين لا يزول بالشك) ويكشف النظر في التفاصيل الواردة تحت القاعدتين عن مدى الارتباط القائم بينهما.
وتبيّن من النصوص المذكورة آنفاً - ويتجلى ذلك بمزيد من الفروع - أن القاعدة تدل على دوام الحكم الثابت - في وقت ما - مستمراً، ما لم يوجد دليل بغيره، مثل ثبوت الملك، ودوامه عند جريان السبب المقتضي المستدعي له إلى أن يثبت معارض راجح من سبب ناقل للملكية، أو غيره فيرفع الحكم القائم.
ولها أمثلة متوافرة لا تقف عند حد، فإنها تتجدد بتجدد النوازل والمرافعات القضائية انظرها في:
(المدخل ٢/٩٦٨، شرح القواعد الفقهية ص ٨٨، درر الحكم لعلي حيدر ١/٢٣).

وهكذا لو شك الإنسان هل طلق زوجته أم لا فإننا نقول: النكاح معلوم والطلاق مشكوك فيه. والأصل أن يبقى ما كان معلوماً على ما كان عليه حتى يتيقن زواله. ولهذا أمثلة كثيرة لا تحصى. فبعضهم يقول: الأصل بقاء ما كان على ما كان. وبعضهم يقول: بقاء ما علم على ما علم. وبعضهم يقول: الشك لا يزيل اليقين. وبعضهم يقول: اليقين لا يزول بالشك. والمعنى واحد^(١).

والنفي للوجود ثم الصحة ﴿ ثُمَّ الْكَمَالُ فَارْعَيْنَ الرُّبَّةَ ﴾

القاعدة الرابعة والستون: وهي أنه نفي الشيء فالأصل في هذا النفي أنه نفي للوجود، فإن لم يكن بأن كان موجوداً فإنه يكون نفياً للصحة، فإن لم يكن بأن كان صحيحاً مع النفي للكمال فالنفي للكمال. ويقول الناظم: «فارعين الرتبة» يعني أنك تبدأ أولاً بحمل النفي على الوجود ثم بحمله على نفي الصحة، ثم بحمله على نفي الكمال. فمثلاً: إذا قيل: لا خالق إلا الله. فهنا نفي للوجود. وإذا قيل: لا صلاة بغير وضوء، فصلى إنسان بغير وضوء. هنا نقول الوجود حاصل ولكن النفي نفي للصحة. وإذا قيل: لا صلاة بحضره طعام. فهنا الصلاة موجودة والصحة موجودة يكون ذلك نفياً للكمال. فهذه القاعدة تفيدك في كل ما ورد على هذا الوجه.

والأصل في القيد احتراز ويفعل ﴿ لِغَيْرِهِ كَشْفٌ تَعْلِيلٌ جُهْلٌ ﴾

القاعدة الخامسة والستون: وهي أن الأصل في القيود أنها للاحتراز مثل كشف التعليل كقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ ﴾

(١) للمزيد انظر: أصول الكرخي ص ١٦١، الأسرار للديبوسي، كتاب المناسب: ٥٣، المسوط ١٢١/١، شرح السير الكبير ١٥٥١/٤، كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية للسهيلي: ص ٦٣، الحاوي للماوردي ٨٥/٢، الهدایة ٣٥٣/٨، المغني ٣٢٣/١١، الغایة القصوى في درایة الفتوى للبيضاوي ٢/٨٠٠، البيان والتحصيل ١/١٣٠، المقدمات المهدات ٢/٥٣١، شرح القواعد الفقهية ص ٨٢، بدائع الصنائع ١٩٥/٥، بدائع الفوائد ٣/٢٧٤ المسألة الثانية عشرة، روضة الطالبين ٤/٣٧٥، المنشور في القواعد ١٣٥/٣.

فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً (سورة النور: ٤) هذا القيد للمحسنات يحترز به من غير المحسنات، فلو قذف غير محسنة فإنه لا يترب عليه هذا الحكم، وإنما يُعزر لعدوانه فقط. وهكذا يقال في بقية الأوصاف مثل: **فَتَحرِيرُ رَبَّةٍ مُؤْمِنَةٍ** (سورة النساء: ٩٢)، فإن كلمة **مُؤْمِنَةٍ** قيد للاحتراز من غير المؤمنة هذا هو الأصل. قوله: «ويقل لغيره» أي ويقل أن يكون القيد لغير الاحتراز. قوله: «ككشف تعليل جهل» هذا مثال للقليل. ومن ذلك قوله تعالى: **وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرْدَنْ تَحْصُنُا** (سورة النور: ٣٣)، فإن هذا القيد للتعليق كأنه يقول: لا تكرهوهن لأنهن يردن التحصن.

ومثل قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** (سورة البقرة: ٢١)، فإن قوله: «الذي خلقكم والذين من قبلكم» ليس للاحتراز لأنه لا خالق إلا الله. ولكن لبيان التعلييل. يعني كأنه يقول: لا ينبغي أن تصرفا العبادة لغيره وهو الذي خلقكم.

وَإِنْ تَعْذِرْ الرِّيقِينَ فَارجِعُوا لِغَالِبِ الظَّنِّ تَكُنْ مُتَّبِعاً

القاعدة السادسة والستون: وهي إذا تعذر اليقين رجعنا إلى غلبة الظن. فقوله: «إن تعذر اليقين» أي لا يمكن الوصول إليه - «فارجعوا» الألف عوض عن نون التوكيد وأصلها فاجعن - «الغالب الظن تكن متبعاً» أي تكن متبعاً لما قاله العلماء. وهذه القاعدة يعبر عنها بقولهم: إذا تعذر اليقين رجعنا إلى غلبة الظن.

مثال ذلك: إذا شك في صلاته هل صلى ثلاثة أو أربعاً فقد تعذر عليه اليقين فيرجع إلى غلبة الظن بالتحري لحديث ابن مسعود رضي عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب ثم ليبن عليه»^(١).

(١) أخرجه مسلم: في المساجد. حديث (٥٧٢/٨٩).

وَكُلَّ مَا أَمْرِيْهِ يَشْتَبِهِ ﴿٣﴾ مِنْ غَيْرِ مِيزَقْرَعَةٍ تُوضَحُهُ

القاعدة السابعة والستون: وهي أن كل أمر يتشبه فيه ولا يتميز إلا بالقرعة فإنه يقع وقد ذكر ابن رجب رحمه الله في آخر القواعد الفقهية قاعدة «القرعة» وذكر على ذلك مسائل كثيرة نضرب لذلك مثلاً: إذا تشاَحَ رجلان في شيء ولم يتميز أحدهما بما يرجحه فإنه يستعمل القرعة فيُقعِّر بينهما، وقد ذكر الله تعالى القرعة في القرآن الكريم في موضعين في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لِدَيْهِمْ إِذْ يَلْقَوْنَ أَقْلَامَهُمْ يَكْفُلُ مَوْرِيمَ وَمَا كُنْتَ لِدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِّمُونَ﴾ (سورة آل عمران: ٤٤) وفي قوله: ﴿إِذْ أَبْقَى إِلَى الْفُلْكَ الْمَشْحُونَ﴾ (١٤) فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ (سورة الصافات: ١٤١-١٤٢) أما في السنة فقد جاءت القرعة في ستة مواضع، منها حديث أنس رضي الله عنه أن النبي عليه السلام: «كان إذا أراد سفراً أقعَرَ بين نسائه فأيتَهن خرج سهْمَها خرج بها^(١)». أما مع التمييز والترجيح فنأخذ بما ترجم وتميز بدون رفعه.

وَكُلُّ مَنْ تَعَجَّلَ الشَّيْءَ عَلَى ﴿٤﴾ وَجْهِ مُحَرَّمٍ فَمَنْعَهُ جَلَ

القاعدة الثامنة والستون: والتي هي يعبر عنها العلماء بقولهم: «من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه» يعني إذا تعجل إنسان شيئاً على وجه محرم فإنه يمنع منه لأنَّه لا يكون تمكنه له ذريعة لانتهاك المحرمات، ومثلوا لذلك بالرجل يقتل مورثه يتَعجل بذلك الإرث وكذلك الموصى له يقتل الموصي يتَعجل بذلك الوصية فإن الوارث يحرم من الميراث وكذلك الموصى له يحرم من الوصية لأنَّهما تعجل الشيء قبل أوانه على وجه محرم فعوقباً بحرمانه.

(١) أخرجه البخاري: في كتاب الشهادات (٥٢)، باب القرعة في المشكلات (٣٠)، الحديث (٢٦٨٨) واللفظ له. وأخرجه مسلم: في كتاب التوبة (٤٩)، باب في حديث الإفك (١٠)، الحديث (٢٧٧، ٥٦)

وَضَاعِفَ الْغُرْمُ عَلَى مَنْ ثَبَّتْ ﴿٤﴾ عُقُوبَةُ عَلَيْهِ ثُمَّ سَقَطَتْ
لِمَانِعِ كَسَارِقِ مِنْ غَيْرِ مَا ﴿٥﴾ مُحَرَّزٌ وَمَنْ لِضَالٍ كَتَمَ

القاعدة التاسعة والستون: وهي أنه إذا سقطت العقوبة لمانع فإنه يضاعف الغرم على فاعل المعصية ولهذا كان من قواعد ابن رجب الفقهية: أن من سقطت عنه العقوبة لمانع ضوعف عليه الغرم. وذكر الناظم مثلين لذلك:

المثال الأول: من سرق من غير حرز فإنه يضاعف عليه الغرم كما جاء في ذلك حديث عن رسول الله ﷺ^(١): «إِنَّمَا يَضَاعِفُ الْغُرْمُ لِأَنَّهُ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ فَوْجُودُ الْمَانِعِ
وَهُوَ كَوْنُ الْمَالِ غَيْرِ مَحْرُوزٍ مِنْهُ مِنْ الْقَطْعِ».

وأما المثال الثاني: فهو كتم الضالة وذلك أن الواجب على من وجد ضالة أن يعرفها لمدة سنة، ومن وجد ضالة إبل فلا يتعرض لها، بل يدعها لنبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك^(٢).

(١) من رواية ابن عمرو أن رسول الله ﷺ سئل عن التمر المعلق. فقال: «من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخدٍ جُنْبَةً فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه الغرامة والعقوبة... الحديث». أخرجه أبو داود (٤٣٩٠)، والنسائي (٤٩٥٨) والحكم (٤٧٤٠/٤) والحاكم (٣٨٠/٤) والحافظ في بلوغ المرام (١٢٨٦) وهو حسن.

(٢) من حديث زيد بن خالد الجهمي: «... وسأله عن ضالة الإبل؟ فقال: مالك ولها؟ دعها فإن معها حذاءها وستقاءها، ترد الماء، تأكل الشجر حتى يجدوها ربهما... الحديث». أخرجه أحمد (١٧٢٢/١)، ومالك في كتاب الأقضية حديث (٤٦)، ومسلم في كتاب النقطة حديث (١٢٣٧٢).

اتفق العلماء على أن ضالة الإبل لا تلتقط، بل ترك ترعى الشجر، وترد الماء حتى يأتي صاحبها ويأخذها. وعلة ذلك أن الإبل في طبيعتها الصبر على العطش والقدرة على تناول العشب من الشجر لطول عنقها. وظل العمل على عدم التقاط ضالة الإبل حتى عهد عثمان فرأى التقاطها وبيعها، حتى إذا جاء صاحبها أخذ ثمنها. ثم جاء عليٌ عليه السلام فأمر بأن يبني لها بيتاً - يحفظها وتعلف علف لا يسمنها ولا يهزليها، ثم من يقيم البينة على أنه صاحبها تعطى له، وإنما بقيت على حالها.

فإذا وجدتها - أي وجد الضالة فكتمها فإنه يضاعف عليه الغرم لأنَّه عصى بترك تعريفها أو بأخذها إذا كانت من الإبل ونحوها.

وَكُلُّ مَا أَبْيَنَ مِنْ حَيٍ جُعِلَ ﴿١﴾ كَمِيتَهِ فِي حُكْمِهِ طُهْرًا وَحَلَّ

القاعدة السابعة: وهي أنَّ ما أبین من الحي فهو كميته ذلك الحي في الطهر والحل . يعني إذا كان هذا الحيوان تحل ميته فإنه إذا قطع منه شيء كان حلالاً . مثل السمكة لو أنَّ إنساناً وجد سمكة كبيرة في البحر ثم قطع عضواً من أعضائها فإنَّ هذا العضو يحل ، وذلك لأنَّ ميتة السمك حلال . ومثال ما أبین من الأدمي فإنه ظاهر لأنَّ ميته ظاهر فلو قطع عضو من أعضائه فإنَّ هذا العضو المقطوع ظاهر لأنَّ ميتة الأدمي ظاهرة لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت»^(١) .

وَكَانَ تَأْتِي لِلدوَامِ غَالِبًا ﴿٢﴾ وَلَيْسَ ذَالِكَ مُصَاحِبًا

القاعدة الواحد والسبعين: وهي أنَّ كان تأتي للدوام في الغالب فإذا قلت: كان فلا يفعل كذا فهذا يدل على دوام فعله لهذا الشيء لكنه في الغالب، وقد تأتي لغير ذلك فإذا قال الراوي عن رسول الله ﷺ كان يفعل كذا وكان يقول كذا كان إذا دخل الخلاء قال: «اللهم إني أعوذ بك من الخبر والخباث». كان إذا خرج منه قال: «غفرانك»^(٢) . فهذا للدوام . هذا هو الغالب . وقد تأتي لغير الدوام لقرينة مثل كان النبي ﷺ يقرأ يوم الجمعة سبع اسم ربك والعاشية . وفي حديث آخر كان يقرأ في صلاة

(١) أخرجه أحمد: ٢١٨/٥، وأبو داود في الصيد حديث ٢٨٥٨). وأخرجه الترمذى: في الأطعمة حديث (١٤٨٠). والدارمى: في الصيد حديث (٢٠١٨) والحديث صحيح.

(٢) حديث دخول الخلاء . أخرجه أحمد: ٣٦٩/٤. وأبو داود: في الطهارة حديث (٦) وابن ماجه: في الطهارة حديث (٢٩١). وصححه ابن حبان: (١٢٦ / موارد). حديث الخروج من الخلاء . أخرجه أحمد: (٦ / ١٥٥). وأبو داود: في الطهارة حديث (٣٠)، والحاكم: ١٥٨/١ وقال: هذا حديث صحيح، وأقره الذهبي .

الجمعة يوم الجمعة بالجمعة والمنافقين^(١). فكان هنا ليست للدوام لأنه لم يقرأ السور الأربع في جمعة واحدة. فهذه هي القاعدة كما سمعت أمثلتها.

وَإِنْ يُضَفْ جَمْعٌ وَمُفْرَدٌ يَعْمَمُ ❁ ❁ ❁ وَالشَّرْطُ وَالْمَوْصُولُ ذَا لَهُ انْحَاتٌ

القاعدة الثانية والسبعين: هذه القاعدة بين فيها الناظم العموم كالجمع المضاف وكذلك المفرد المضاف يكون للعموم. مثال ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوْهَا﴾ (سورة التحـلـ: ١٨)، فإن «نعمـة» مفرد مضـاف فيـعم كل نـعـمة ولهـذا قال: لا تـحـصـوـهاـ. فإذاـ قالـ الرـجـلـ: عـبـديـ حـرـ وـلـمـ يـنـوـ عـبـدـأـ مـعـيـناـ شـمـلـ جـمـيعـ عـبـيدـهـ. وكذلكـ الجـمـعـ. قالـ اللهـ تعـالـىـ: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ (سورة الـبـرـ: ٣٢)، فـقولـهـ: منـ عـبـادـكـ وـإـمـائـكـ، يـشـمـلـ كـلـ عـبـدـ وـكـلـ أـمـةـ فإذاـ قالـ الرـجـلـ: اعتـقـتـ عـبـديـ شـمـلـ كـلـ عـبـدـ لـهـ. اعتـقـتـ إـمـائـيـ: شـمـلـ كـلـ أـمـةـ. طـلـقـتـ نـسـائـيـ: شـمـلـ كـلـ اـمـرأـةـ. طـلـقـتـ اـمـرـأـيـ: شـمـلـ كـلـ اـمـرأـةـ أـيـضاـ.

وكذلك أسماء الشروط وأسماء الموصول كلها للعموم^(٢)، ولهـذا قالـ: «والشرطـ والمـوصـولـ ذـا لـهـ انـحـاتـ» يعنيـ أنـ أـسـماءـ الشـرـطـ تـعمـ فـهـيـ منـ صـيـغـ العـمـومـ، وكذلكـ أـسـماءـ المـوصـولـ تـعمـ. مـثـالـ ذـكـرـ قـولـهـ تعـالـىـ: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ وَصَدَقَ بِهِ أُولُئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (سورة الزـمـرـ: ٣٣)، فـأـنـتـ تـرـىـ أنـ الذـيـ مـفـرـدـ وـلـوـ أـخـذـتـ بـظـاهـرـ لـفـظـهـ لـمـ يـكـنـ عـامـاـ لـكـنهـ اسمـ مـوـصـولـ فـيـكـونـ لـلـعـمـومـ، وـلـوـ كـانـ مـفـرـداـ وـلـهـذاـ جاءـ الـخـبـرـ مـجـمـوعـاـ

(١) قـراءـتـهـ عليـهـ السـلـامـ بـالـغـاشـيـةـ. الـحـدـيـثـ أـخـرـجـهـ مـسـلـمـ: فـيـ كـتـابـ الـجـمـعـةـ الـحـدـيـثـ (٨٧٨/٢٦) وـقـراءـتـهـ بـالـجـمـعـةـ. الـحـدـيـثـ أـخـرـجـهـ مـسـلـمـ: فـيـ كـتـابـ الـجـمـعـةـ الـحـدـيـثـ (٨٧٧/٦١).

(٢) الأـسـماءـ الـمـوـصـولـةـ مـنـ صـيـغـ العـمـومـ مـطـلـقاـ سـوـاـ كـانـ مـفـرـداـ كـالـذـيـ وـالـتـيـ، أـوـ مـثـنـىـ مـثـلـ قـولـهـ تعـالـىـ: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَنَاهُ مِنْكُمْ﴾ أـوـ جـمـعاـ كـالـذـينـ وـالـلـاـئـيـ.

انـظـرـ: أـصـولـ السـرـخـسـيـ (١٥٧/١) مـخـتـصـرـ اـبـنـ الـحـاجـبـ (١٠٢/٢) جـمـعـ الـجـوـامـعـ (٤٠٩/١) فـوـاتـحـ الـرـحـمـوتـ (٢٦٠/١).

فقال ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ وكذلك أسماء الشرط تعم كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ (سورة الطلاق: ١١) هذا عام، ويعم كل من آمن وعمل صالحاً. بدليل قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حيث أتي بصيغة الجمع، فإذا قلت: أكرم من في البيت. صار الإكرام لجميع من في البيت من صغير وكبير، وذكر وأنثى، وحر وعبد، لأن هذا اسم موصول وإذا قلت من يأتي بكذا وكذا فله درهم. شمل كل من يأتي بما علقت عليه الشرط.

مُنْكَرٌ إِنْ بَعْدَ إِثْبَاتٍ يَرِدُ ❁ فَمُطلِقٌ وَلِلْعُمُومِ إِنْ يَرِدُ

القاعدة الثالثة والسبعين: وهي أن النكرة إذا وردت في الإثبات فهل تكون للعموم؟ والجواب: لا تكون للعموم وإنما تكون مطلقة مثل قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَبْةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَ﴾ (سورة المجادلة: ٣)، فرقبة هنا نكرة في سياق الإثبات فتكون مطلقة، والفرق بين الإطلاق والعموم أن الإطلاق عمومه بدللي، والعموم عمومه شمولي. يعني أن العام يشمل جميع أفراده وأما المطلق يشمل واحداً منها من غير قيد.

والنكرة في الإثبات تفيد الإطلاق ولا تكون للعموم «للعموم إن يرد» يعني وإن يرد المنكراً من بعد ما سيذكر فإنه يكون للعموم. من بعد نفي نهي. يعني إذا وردت النكرة بعد النفي فهو للعموم. وإذا وردت بعد النهي فهي للعموم^(١). مثالها بعد النفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ (سورة آل عمران: ٦٢) فهذا عام يشمل كل ما عبد من دون الله، فإنه ليس إليها، أي لا يصح أن يكون إليها. ومثاله بعد النهي قوله

(١) وخالف بعضهم وقالوا: إن النكرة في سياق النفي ليست للعموم، والصحيح: أنها للعموم. انظر: أصول السريحي (١٦٠/١)، تيسير التحرير (٢١٩/١)، المسودة ص (١٠١)، نهاية السول (٨٠/٢)، البرهان (٣٣٧-٣٢٢/١)، الروضة (٦٨٣، ٦٦٨/٢) المستصفى (٩٠/٢) الإحکام للأمدي (١٩٧/٢)، كشف الأستار (١٢/٢)، القواعد والفوائد (ص ٢٠١).

تعالى : ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (سورة النساء: ٣٦) ، فشيئاً، فشيئاً نكرة في سياق النهي فتعم كل شيء .

منْ بَعْدِ نَفِيِّ نَهْيِ اسْتِفْهَامِ ﴿شَرْطٌ وَّفِيِّ الإِثْبَاتِ لِلإنْعَامِ﴾

هذه الأمور التي تكون النكرة فيها للعموم . وأما إذا جاءت في الإثبات فقد سبق أنها تفيد للإطلاق وربما تفيد الإنعام بمعنى أن الله تعالى أوردتها نكرة لبيان الإنعام على العباد بها إذا كانت نعمة مثل قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَناً وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا﴾ (سورة التحل: ٨٠) هذه نكرات لكن المقصود بها بيان الإنعام علىخلق بالسكن الثابت وبالسكن المتنقل : «يَوْمَ إِقامَتُكُمْ وَمِنْ أَصْوافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ» (سورة التحل: ٨٠) ، أثاثاً هذه نكرة في سياق الإثبات والمقصود بها بيان إنعام الله تعالى بذلك .

واعتبر العُمُومَ فِي نَصٍّ أَثْرٍ ﴿أَمَا خُصُوصُ سَبَبٍ فَمَا اعْتَبِرُ﴾

القاعدة الرابعة والسبعين: هذا البيت يشير إلى معلومة عند العلماء وهي قولهم: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . يعني إذا ورد لفظ عام وسبب خاص فإنه يحمل على العموم لا يختص بالسبب .

مثاله: قول الله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَمَّا هُنَّ أَمْهَاتِهِمْ إِنَّ أَمْهَاتِهِمْ إِلَّا الْأَثَاثُ وَالَّدَنَّمُ﴾ (سورة المجادلة: ٢) ، بهذه عالم وسببها خاص والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والأمثلة في هذا كثيرة^(١) .

(١) من ذلك حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً أصاب من امرأة قبلة، فأتى النبي عليه السلام فذكر ذلك له، قال: فنزلت: «وَاقِمْ الصَّلَاةَ طَرْقِيَ النَّهَارَ وَزُلْفَانَ مِنَ اللَّيلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذَهِّنُ الْسَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكْرٌ لِلْمُذَكَّرِينَ» (سورة هود: ١١٤)، قال: فقال الرجل: ألي هذه يا رسول الله؟ قال: «لم عمل بها من أمري». وفي رواية لمسلم: فقال رجل من القوم: يا نبي الله، هذا له خاصة؟ قال: «بل للناس كافة».

مَا لَمْ يَكُنْ مُتَصِّفًا بِوَصْفٍ ﴿٩﴾ يُفْيِدُ عِلْمًا فَخُذْ بِالوَصْفِ

ما لم يكن: أي السبب متصفًا بوصف يحال عليه الحكم فإنه يؤخذ بهذا الوصف.

مثال ذلك: قول النبي ﷺ: «ليس من البر الصيام في السفر»^(١) ففي البر عن الصيام في السفر مقيد بحال مخصوصة، وهو أن النبي ﷺ رأى زحاماً ورجلًا قد ظلل عليه. فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم. قال: ليس من البر الصيام في السفر. أي ليس من البر أن يصوم الإنسان في السفر إذا بلغت به الحال إلى هذا. وأما الصوم الذي لا يكون فيه مثل هذه المشقة فإنه من البر، فإن النبي ﷺ (كان)^(٢) يصوم في السفر وكذلك الصحابة منهم الصائم ومنهم المفتر.

وَخَصَّصَ الْعَامَ بِخَاصٍ وَرَدًا ﴿١٠﴾ كَقَيْدٍ مُطْلَقٍ بِمَا قَدْ قُيِّدَا

القاعدة الخامسة والسبعين: وهي أن العام^(٣) يخصص بالخاص^(٤).

(١) أخرجه البخاري (١٩٤٦)، ومسلم (٩٢/١١١٥).

(٢) غير موجودة بالأصل ولعل السياق يقتضيها.

(٣) عرف الأصوليون بتعريفات كثيرة منها: «هو اللفظ المستغرق لجمع ما يصلح له بحسب وضع واحد» (المحصول /٣٥٣) وعرفه الأمدي بقوله: «هو اللفظ الواحد الدال على مسمين فصاعداً مطلقاً معاً» (الأحكام /٢٨٧) وعرف ابن الحاجب بقوله: «ما دل على مسمين باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقاً» (مختصر ابن الحاجب /٩٩).

وللمزيد انظر: نهاية السول /٢٥٧، فوائح الرحموت /١٢٥٥، مناج العقول /٢٥٦، الأحكام لابن حزم /١٣٦٣، الإبهاج /٢٨٠، شرح الكوكب /١٠١، أصول السرخسي /١٢٥، تيسير التحرير /١٩٠، المخول ص /١٣٨، المسودة ص /٥٧٤، إرشاد الفحول ص /١٢٢.

(٤) عرف الأصوليين التخصيص بتعريفات كثيرة منها: «إخراج بعض ما يتناوله الخطاب عنه». ومنها: «هو قصر العام على بعض أفراده».

وللمزيد انظر: المحصل /٣٩٦، مختصر ابن الحاجب /١٢٩، التلويع على التوضيح /٣٤، الإبهاج /٢١٢، المعتمد /٢٣٤، تيسير التحرير /٢٧١، الأحكام للأمدي /٢٨٩، نهاية السول /٧٨، غاية الوصول ص /٧٥، التمهيد للإسنيوي ص /٣٦٨، المنهاج ص /٥٢، الممع ص /١٧، التعريفات ص /٤٦، شرح الكوكب المنير /٣٢٧، البرهان /٤٠٠، فوائح الرحموت /١٣٠٠، إرشاد الفحول ص /١٤١.

وكذلك المطلق^(١) يقيد بالمقيد^(٢). يعني إذا ورد نص عام ثم ورد نص آخر يخصص أي يخرج بعض أفراده منه وجب العمل بالدلائل.

مثال ذلك في العام: قول النبي ﷺ: «فيما سقت السماء العشر»^(٣).

فقوله: فيما سقت السماء. هذا عام في كل ما سقت السماء من قليل وكثير ومكيل وغيرها وطريق العموم فيه الموصول. وهو «ما» الموصولة، لكن هذا العموم خصصه بقول النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(٤)، فدل هذا الحديث على أن ما دون الخمسة لا زكاة فيه، ثم إن إضافته إلى الأوسق يشعر بأنه لا زكاة في غير الموسق من الخضراءات وشبهها.

كذلك المقيد: إذا ورد نص مطلق ونص مقيد فإن ذلك المطلق يقيده ما تقيده به.

مثال ذلك: قوله تبارك وتعالى في آية الظهار: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّنْ قَلْ أَنْ يَتَمَاسَ﴾

(سورة المجادلة: ٣) فهذا مطلق يشمل كل رقبة مؤمنة أو كافرة صغيرة أو كبيرة.

وقوله في آية القتل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (سورة النساء: ٩٢)، مقيد بالمؤمنة، والحكم واحد وهو تحرير الرقبة، فتفيد المطلق في آية الظهار بما قيد في آية القتل.

(١) انظر في تعريف المطلق والمقيد عند الأصوليين: جمع الجواعيم ٤٤/٢، الآيات البينات ٣/٧٦، غاية الوصول ص ٨٢، الإبهاج ٩٠/٢، كشف الأسرار ٢٨٦/٢، تيسير التحرير ٣٢٩/١، إرشاد الفحول ١٦٤، شرح تنقية الفصول ص ٢٦٦، الإحکام للأمدي ٢/٣، مختصر ابن الحاجب ١٥٥/٢، التلویح على التوضیح ٦٣/١، مناهج العقول ٢/١٣٨.

(٢) أخرجه مسلم في الزكاة حديث (٩٨١/٧).

(٣) أخرجه مسلم في الزكاة حديث (٩٨٠/٦).

مَا لَمْ يَكُن التَّخْصِيصُ ذِكْرَ الْبَعْضِ ⚡ مِنَ الْعُمُومِ فَالْعُمُومُ أَمْضِ
 هذا البيت تكملة لما سبق في البيت السابق، وهي أنه لما ذكر الناظم أن العام يخص بالخاص، استثنى هذه المسألة، وهو إذا كان الخاص بعض أفراد العام ولم يخالفه في الحكم فإنه لا يخص.

مثال ذلك: إذا قلت: أكرم الطلبة، ثم قلت: أكرم زيداً، وزيد منهم فإن هذا لا يقتضي التخصيص وأن لا يكرم إلا زيد ذلك لأن ذكر بعض أفراد العام الموافق في الحكم لا يعتبر تخصيصاً عند أهل التحقيق من الأصوليين كما ذكر ذلك الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - في كتابه أصوات البيان وغيره. وعرفت المثال.



الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	❖ مقدمة المحقق
٧	❖ منظومة في أصول الفقه وقواعد
١٣	❖ مقدمة المصنف - رحمة الله -
١٤	❖ تعريف الأصل
١٤	❖ تعريف العلم
١٩	القاعدة الأولى: «الدين جاء لسعادة البشر»
١٩	القاعدة الثانية: «لا ضرر ولا ضرار»
٢٠	القاعدة الثالثة: «درء المفاسد أولى من جلب المصالح»
٢١	القاعدة الرابعة: «أن التحاليف الدينية ميسرة»
٢١	القاعدة الخامسة: «كلما وجدت المشقة وجد التيسير»
٢٢	القاعدة السادسة: «فاقتوا الله ما استطعتم»
٢٢	❖ تعريف المأمور
٢٢	❖ تعريف المحظور
٢٣	القاعدة السابعة: «الشرع لا يلزم قبل العلم»
٢٤	القاعدة الثامنة: «الجاهل محل نظر»
٢٤	القاعدة التاسعة والعشرة: «المحرم يباح عند الضرورة»
٢٦	❖ تعريف المكروه
٢٨	القاعدة الحادية عشرة: «النهي يقتضي الفساد»
٢٨	❖ تعريف النهي
٢٨	مسألة : النهي عن الشيء هل يدل على فساد المنهي عنه؟
 هامش

صفحة	الموضوع
٣٠	القاعدة الثانية عشرة: «كل نهي عاد للذوات»
٣١ هامش	❖ تعريف العلة
٣١	القاعدة الثالثة عشرة: «الأصل في الأشياء الحل»
٣١ هامش	❖ مسألة: الأصل في الأشياء. ومذاهب العلماء فيها
٣٢ هامش	القاعدة الرابعة عشرة: «الأصل في العبادات المنع»
٣٣	القاعدة الخامسة عشرة: «الرجوع للأصل عند الشك»
٣٣	القاعدة السادسة عشرة: «الأصل في الأمر والنهي على الحتم»
٣٤ هامش	❖ مسألة: ورود الأمر بعد الحظر
٣٥	القاعدة السابعة عشرة: «المندوب»
٣٥ هامش	❖ مسألة: هل المندوب مأمور به؟
٣٦	القاعدة الثامنة عشرة: « فعل النبي ﷺ »
٣٧	القاعدة التاسعة عشرة: «إذا تعارضت المصالح قدم الأعلى»
٣٨	القاعدة العشرون: «إذا تعارض ضررين دفع أخفهما»
٣٩	القاعدة الحادية والعشرون: «إذا اجتمع مباح ومحظور، غلب المحظور»
٣٩	القاعدة الثانية والعشرون: «الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً»
٤٠	القاعدة الثالثة والعشرون: «الشيء إذا قدم على سبيه أو على شرطه»
٤٠ هامش	❖ تعريف السبب
٤٠ هامش	❖ تعريف الشرط
٤١	القاعدة الرابعة والعشرون: «الشيء لا يتم إلا أن يتم شروطه»
٤١ هامش	❖ تعريف المانع وأقسامه
٤٢	القاعدة الخامسة والعشرون: «الظن معتبر في العبادات»
٤٢ هامش	❖ تعريف الظن
٤٣	القاعدة السادسة والعشرون: «أن الشك بعد الفراغ من العبادة لا يؤثر»

صفحة	الموضوع
٤٣ هامش	❖ تعريف الشك
القاعدة السابعة والعشرون: «حديث النفس مغفو عنه إلا إذا حصل عمل أو قول» .. ٤٥	
القاعدة الثامنة والعشرون: «الأمر للفور» .. ٤٥	
❖ مسألة: هل الأمر يقتضي الفورية أم لا؟ .. ٤٦ هامش	
القاعدة التاسعة والعشرون: «فرض العين وفرض الكفاية» .. ٤٦	
القاعدة الثلاثون: «إذا ورد أمر بعد نهي فإنه للإباحة» .. ٤٧	
القاعدة الحادية والثلاثون: «ورود العبادة على وجوه متنوعة» .. ٤٨	
القاعدة الثانية والثلاثون: «لزوم السنة» .. ٤٨	
القاعدة الثالثة والثلاثون: «قول الصحابي» .. ٤٩	
❖ مسألة: هل قول الصحابي حجة؟ .. ٥٠ هامش	
القاعدة الرابعة والثلاثون: «أدلة الأحكام أربعة» .. ٥١	
❖ تعريف القرآن الكريم .. ٥١ هامش	
❖ تعريف السنة .. ٥٢ هامش	
❖ أنواع الأفعال النبوية خمسة .. ٥٢ هامش	
❖ المقصود بالسنة التقريرية .. ٥٢ هامش	
❖ تعريف الإجماع وأنواعه .. ٥٣ هامش	
❖ تعريف القياس وأنواعه .. ٥٤ هامش	
القاعدة الخامسة والثلاثون: «لكل عامل ما نوى» .. ٥٥	
❖ تعريف الحيلة وأقسامها .. ٥٥ هامش	
القاعدة السادسة والثلاثون: «يحرم المضي فيما فسد» .. ٥٧	
❖ تعريف الفاسد والباطل .. ٥٨ هامش	
❖ تعريف القضاء .. ٥٨ هامش	
القاعدة السابعة والثلاثون: «جواز قطع النفل بعد الشروع فيه» .. ٥٩	

الموضوع	صفحة
❖ تعريف التفل	٥٩ هامش
القاعدة الثامنة والثلاثون: «الإثم والضمان يسقطان بالجهل»	٦٠
❖ تعريف الجهل وحده	٦٠ هامش
❖ تعريف الإكراه	٦٠
❖ تعريف النساء	٦٠
القاعدة التاسعة والثلاثون: «كل متلف فإنه مضمون على متلفه»	٦١
القاعدة الأربعون: «الضمان بالمثل»	٦٢
القاعدة الحادية والأربعون: «ما ترب على المؤدون فليس بمضمون»	٦٢
القاعدة الثانية والأربعون: «ما على المحسن من سبيل»	٦٣
القاعدة الثالثة والأربعون: «العقود تنقسم قسمان»	٦٤
القاعدة الرابعة والأربعون: «العرف»	٦٥
القاعدة الخامسة والأربعون: «الأعراف المطردة كالمشروط»	٦٦
القاعدة السادسة والأربعون: «جميع العقود لابد أن تكون من يملكها»	٦٦
القاعدة السابعة والأربعون: «من لا يعتبر رضاه لا يعتبر علمه»	٦٦
القاعدة الثامنة والأربعون: «دعوى الفساد لا تقبل»	٦٧
القاعدة التاسعة والأربعون: «كل ما ينكره الحس فلا تسمع دعواه»	٦٧
القاعدة الخمسون: «البينة على من ادعى»	٦٨
القاعدة الحادية والخمسون: «الأمين هو الذي حصلت العين بيده»	٦٩
القاعدة الثانية والخمسون: «من ادعى التلف وهو أمين فدعواه مقبولة»	٧٠
القاعدة الثالثة والخمسون: «كل من يقبل قوله فإنه يحلف»	٧٠
القاعدة الرابعة والخمسون: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك»	٧٠
القاعدة الخامسة والخمسون: «جواز أخذ من مال من منعه»	٧١
القاعدة السادسة والخمسون: «الشيء قد يثبت تبعاً لغيره»	٧١

الموضوع	صفحة
القاعدة السابعة والخمسون: «كل شرط يفسد العقد بالذكر يفسده بالنية»	٧٢
القاعدة الثامنة والخمسون: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»	٧٣
القاعدة التاسعة والخمسون: «كل مشغول ليس يشغل»	٧٥
القاعدة الستون: «أن المبدل له حكم المبدل»	٧٥
القاعدة الحادية والستون: «رب مفضول يكون أفضل»	٧٥
القاعدة الثانية والستون: «الاستدامة أقوى من الابداء»	٧٦
القاعدة الثالثة والستون: «الأصل بقاء ما كان على ما كان»	٧٦
القاعدة الرابعة والستون: «النفي للوجود ثم للصحة ثم للكمال»	٧٨
القاعدة الخامسة والستون: «الأصل في القيود أنها للاحتراز»	٧٨
القاعدة السادسة والستون: «إذا تعذر اليقين رجعنا إلى غلبة الظن»	٧٩
القاعدة السابعة والستون: «القرعة»	٨٠
القاعدة الثامنة والستون: «من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه»	٨٠
القاعدة التاسعة والستون: «من سقطت عنه العقوبة لمان ضوعف عليه الغرم» ..	٨١
القاعدة السبعون: «ما أبين من الحقيقة فهو كمية ذلك الحقيقة في الطهارة والحل» ..	٨٢
القاعدة الحادية والسبعين: «كان تأتي للدوام غالباً»	٨٢
القاعدة الثانية والسبعين: «صيغ العموم»	٨٣
القاعدة الثالثة والسبعين: «النكرة في الإثبات لا تكون للعموم»	٨٤
القاعدة الرابعة والسبعين: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»	٨٥
القاعدة الخامسة والسبعين: «العام يخصص بالخاص»	٨٦
• تعریف العام والخاص	٨٦ هامش